

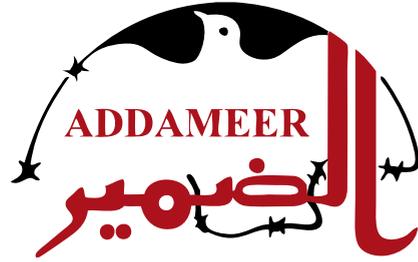


تقرير انتهاكات حقوق

الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال



2021



تقرير انتهاكات حقوق

الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال

2021

المحتويات

4	مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
5	أهداف الضمير
6	مقدمة
9	أبرز المحطات خلال عام 2021
19	الفصل الأول: التعذيب وسوء المعاملة
34	الفصل الثاني: ظروف السجن
46	الفصل الثالث: الاعتقال الإداري
56	الفصل الرابع: ضمانات المحاكمة العادلة
68	الفصل الخامس: الطلبة والأساتذة
77	الفصل السادس: العقوبات الجماعية
86	الفصل السابع: الهبة الجماهيرية
97	الفصل الثامن: نفق الحرّية
105	الفصل التاسع: الأسيرات
114	الفصل العاشر: الأسرى الأطفال
121	الملاحق



جميع حقوق النشر والطبع محفوظة لمؤسسة ©
الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

أي اقتباس من هذا الكتاب يجب الإشارة الى المصدر

رام الله / 2022

رام الله - الماصيون - دوار الرافدين - شارع موسى
طواشة - عمارة صابات

+972-2960446

+972-2960447

القدس 17338

@AddameerArabic

addameer_pal

Addameer Association

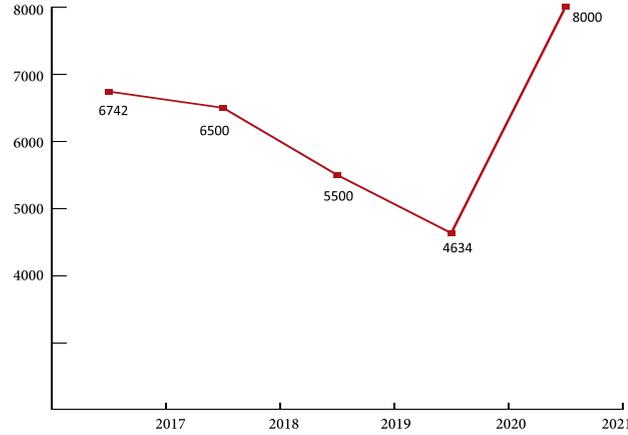
www.addameer.org/ar

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان:

الضمير مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة غير ربحية تعنى بحقوق الإنسان، أسسها في مدينة القدس المحتلة أواخر عام 1991 مجموعة من النشطاء والمهتمين بحقوق الإنسان لدعم ونصرة الأسرى، ومناهضة التعذيب عن طريق المراقبة والمتابعة القانونية والحملات التضامنية.

يحيط بالضمير عدد من الأنصار والمتطوعين الذين يطلق عليهم (الضماير)، وهم الأشخاص الذين يؤمنون بأهداف المؤسسة ويشاركون في نشاطاتها ويعملون على دعمها ومساندة رسالتها.

الضمير عضو في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، مجلس منظمات حقوق الإنسان، الشبكة العالمية لمناهضة التعذيب، الائتلاف من أجل الدفاع عن الحقوق والحريات، الائتلاف الدولي لمناهضة سياسة العزل، وغيرها من ائتلافات محلية وإقليمية ودولية.



إحصائيات عدد من تم اعتقالهم خلال الأعوام الخمسة الماضية

استمرت دولة الاحتلال خلال عام 2021 كغيره من الأعوام في سياساتها المختلفة التي تشمل اعتقال الفلسطينيين، وتعريضهم إلى مختلف أشكال التعذيب، والمعاملة اللاإنسانية، وذلك ضمن سياسة تكاملية ما بين مختلف أجهزة دولة الاحتلال التي تعتمد بجوهرها إلى التغطية على جرائم الاحتلال، وإيجاد مبررات قانونية للتغطية على ما تقوم به من إهمال متعمد لحقوق الأسرى الفلسطينيين. وعلى الرغم من استمرار جائحة كورونا خلال هذا العام، وانتشارها في سجون الاحتلال، إلا أن هذا لم يُعيق دولة الاحتلال من ممارساتها تجاه الفلسطينيين، حيث استمرت في وضع المعتقلين في زنازين مكتظة لا ترقى إلى أبسط معايير الحياة الآدمية، وذلك دون تزويدهم بكميات كافية من المعقّمات، أو حتى تزويدهم بكميات ونوعيات طعام مناسبة؛ الأمر الذي تسبّب على مدار العام بإصابة ما يزيد عن 200 معتقل فلسطيني بفيروس كورونا.

وتسبّب الانتشار الواسع لفيروس كورونا بمزيد من الانتهاكات للأسرى الفلسطينيين، حيث عرقلت إدارة مصلحة السجون في بعض الأحيان زيارات المحامين، سواء إلى مراكز التحقيق، أو إلى السجون بحجة انتشار فيروس كورونا، أو بحجة حجر المعتقل، وجرى جزء كبير من جلسات المحاكم عبر تقنية الفيديو كونفرنس والتي حرمت المعتقلين من التواجد في قاعات المحاكم، حرمتهم في كثير من الأحيان فهم ما يدور في جلساتهم داخل المحكمة. ولم تقتصر انتهاكات الاحتلال فقط على ما تم ذكره، بل شملت أيضاً عدم تزويد المعتقلين في الكثير من الأحيان بملابس جديدة، وفي أكثر من حالة تم حرمان المعتقلين من الاستحمام لما يزيد عن 10 أيام، وتأتي مختلف هذه الممارسات إلى جانب استمرار دولة الاحتلال في نهجها الدائم في تجاهل الوضع الصحي للأسرى الفلسطينيين، وإهمالها الطبي لهم، والذي يتسبّب بشكل دائم باستشهاد أسرى فلسطينيين كان منهم الشهيد سامي العمور الذي استشهد خلال الربع الأخير من العام 2021.

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال هذا العام ما يزيد عن 8000 فلسطيني، من بينهم أكثر من 1300 طفل، و184 امرأة، و7 نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني، وشملت اعتقالات الاحتلال أيضاً 10 صحفيين، وأصدرت 1595 أمر اعتقال إداري، كان من بينها أوامر بحق أطفال، ونساء. وواصلت سلطات الاحتلال خلال هذا العام سياسة الاعتقال التعسفي بحق الفلسطينيين، حيث بلغ عدد المعتقلين في سجون الاحتلال نهاية العام 2021 قرابة 4600 أسير، من بينهم 34 أسيرة، بينهم فتاة قاصر، وما يقارب 160 طفلاً، ونحو 500 معتقل إداري، بينهم 6 من نواب المجلس التشريعي، وسيّدة، وأربعة أطفال.

وخلال هذا العام استمرت دولة الاحتلال في سياساتها المختلفة التي شملت محاكمة الفلسطينيين في محاكمها العسكرية التي تفتقر إلى أبسط ضمانات المحاكمة العادلة، وتعريض الفلسطينيين إلى التحقيق القاسي والمعاملة اللاإنسانية، واستهداف طلبة الجامعات الفلسطينية واعتقالهم، وعرقلة أي عمل نقابي، أو مجتمعي يتعلّق بهم فخلال

شهر تموز من العام 2021، استهدفت قوات الاحتلال حافلتين لطلبة من جامعة بيرزيت، كانوا في زيارة منزل الأسير منتصر الشلبي؛ بهدف دعم العائلة معنوياً ومساندتها، إلا أنه وقبل عودة الحافلات إلى رام الله، قامت قوات الاحتلال باعتراضها، واعتقال جميع من كان فيها بما في ذلك سائقو الحافلات¹. هذا إضافة إلى استمرارها في الحملة التي تشنّها على المؤسسات الحقوقية والمجتمعية والتي خلال هذا العام بإعلان الاحتلال ليست مؤسسات حقوقية ومجتمعية على أنها مؤسسات «غير قانونية» وهي: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق، والحركة العالمية للدفاع عن حقوق الأطفال، ومركز بيسان للبحوث والإيماء، واتحاد لجان العمل الزراعي، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية، وسبق ذلك إعلان مؤسسة اتحاد لجان العمل الصحي مؤسّسة «غير قانونية»، وإغلاق مقرّها في مدينة رام الله لمدة 6 أشهر بأمر عسكري.

ولم يخل بالطبع هذا العام من الممارسات التي تندرج تحت إطار العقوبات الجماعية، حيث استمرت دولة الاحتلال بسياستها في اقتحام القرى والمدن الفلسطينية بشكل متكرّر، ومداومة منازل ساكنيها، وتدمير ممتلكاتهم، واعتقال العشرات ضمن إطار حملات اعتقال جماعية، واستخدامها للعائلات ورقة للضغط على المعتقلين أثناء مرحلة التحقيق، عدا سياستها في هدم منازل الأسرى ممن يرتبطون بالمشاركة في الأعمال العسكرية، الأمر الذي من شأنه أن يشرد العشرات من الفلسطينيين. ومع نجاح ستة أسرى فلسطينيين بتحرير أنفسهم من سجن جلبوع خلال شهر 9 من العام 2021، زادت دولة الاحتلال من وتيرتها في استخدام سياسة العقوبات الجماعية، فقامت بالتنكيل بعائلات الأسرى الستة، وبسكان منطقة جنين على وجه التحديد، وذلك بالتوازي مع قيامها بالتنكيل بالأسرى، وفرض الغرامات المالية عليهم، وعرقلة حياتهم اليومية.

1. يُذكر أنّ قسماً من الطلبة المعتقلين تم الإفراج عنهم مساء ذلك اليوم، فيما بقي قسم آخر في سجون الاحتلال وتمت محاكمتهم. للمزيد انظر الفصل الخاص بالطلبة الجامعيين من هذا التقرير.

وتشكّل العقوبات الماليّة شكلاً آخر من أشكال عقوبات الاحتلال، والتي تضع ثقلًا وعبئاً على عائلات المعتقلين بأكملها، حيث تفرض دولة الاحتلال سنوياً مبالغ باهظة جداً غراماتٍ على الأسرى. رصدت مؤسسة الضمير الغرامات التي فُرِضت على المعتقلين الذين تابعتهم المؤسسة بشكل منفرد خلال عام 2021، ووصل مبلغ الغرامات الماليّة إلى 299400 شيكل إسرائيلي؛ أي ما يزيد عن ربع مليون شيكل عن 95 معتقلاً، وذلك مقارنة بـ 265300 شيكل إسرائيلي دُفعت كغرامات ماليّة من قبل 90 معتقلاً ممن تابعتهم مؤسسة الضمير خلال العام 2020.

تقوم مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان سنوياً بإصدار هذا التقرير ليُشكّل وثيقة ترصد وتُوثق الانتهاكات كافة التي يتعرّض لها الأسرى والأسيرات الفلسطينيون منذ لحظة اعتقالهم، مروراً بمرحلة التحقيق ووصولاً إلى نقلهم إلى زنازين الاحتلال. ويحاول هذا التقرير أن يسلط الضوء على حياة الأسرى وطبيعة المعاناة التي يعيشونها في السجون في محاولة لرصد أبعاد ظروف السجون سنوياً، وتوثيق ممارسات الاحتلال وفضحها على الصعيدين الوطني والدولي، وبيان مدى مخالفة ممارسات الاحتلال للمواثيق الدوليّة، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة الخاصّة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب للعام 1949، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانيّة، أو المهينة للعام 1984. كما يُعدّ التقرير مكوناً أساسياً من مساعي المؤسسة إلى توثيق ممارسات الاحتلال وفضحها، ليس على نطاق حقوق الأسرى والأسيرات فحسب، بل السياسيّات والإجراءات والمتغيّرات والقوانين كافة، ومشروعات القوانين التي يصدرها مشرّع الاحتلال الكنيست فيما يتعلّق بالأسرى خاصّةً، وحقوق الشعب الفلسطينيّ عاقبةً.

ويأتي هذا التقرير في إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها مؤسسة الضمير للإفراج عن الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال الإسرائيليّ كافة، وإلى حين تحقيق ذلك الهدف، فإنّ الضمير ستواصل جهودها، وبالتعاون مع المؤسسات الحقوقية الدوليّة والمحليّة؛ من أجل فضح جرائم الاحتلال، وضمان تمتّع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيليّ بحقوقهم/م المكفولة وفقاً للقانون الدوليّ الإنسانيّ، والقانون الدوليّ لحقوق الإنسان.

يعتمد التقرير منهجيّة وصفية تحليلية، بحيث يستند في معلوماته إلى حصيلة أعمال الرصد والتوثيق والمتابعة القانونيّة التي تضطلع بها المؤسسة للرقابة على مدى احترام القانون الدوليّ لحقوق الإنسان، والقانون الدوليّ الإنسانيّ على المستويات التشريعيّة والقضائيّة والتنفيذيّة، لا سيّما فيما يتعلّق بالمعتقلين وأوضاعهم باعتبارها الإطار النظريّ الناظم لحقوق الأسرى وأصول معاملتهم، هذا وقد تمكّنت مؤسسة الضمير خلال عام 2021 من زيارة 233 أسيراً وأسيرة في مراكز التحقيق وسجون الاحتلال الإسرائيليّ عبر 123 زيارة فعليّة. ونفّذت المؤسسة كذلك 133 حالة توثيق لانتهاكات الاحتلال بما يشمل زيارات ميدانيّة، وتوثيقات هاتفيّة أو مكتبيّة، حيث تمّ خلال هذه التوثيقات والزيارات جمع معلومات وأخذ تصاريح مشفوعة بالقسم حول الانتهاكات التي يتعرّض لها الأسرى أثناء عمليّات الاعتقال، أو التحقيق، أو بعد النقل إلى المعتقلات.

أبرز المحطّات خلال عام 2021

■ **6 كانون الثاني 2021:** دخول الأسير كريم يونس من قرية عارة بالمثلث الشمالي في الأراضي المحتلة عام 1984، عامه الـ40 على التوالي، مع ابن عمه الأسير ماهر يونس الذي اعتقل بتاريخ 19 كانون الثاني 1983، ويُعدّ الأسيران يونس من ضمن 25 أسيراً معتقلاً قبل اتّفاقيّة أوسلو عام 1993، حيث نُكث الاحتلال الاتّفاق بالإفراج عنهم ضمن الدفعة الرابعة بتاريخ 19 آذار 2014 في إطار جهود المفاوضات التي تمّت مع السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة. هذا ويُذكر أنّ هناك 112 أسيراً قضوا 20 عاماً فأكثر بشكل متواصل في سجون الاحتلال حتى نهاية العام 2021.

■ **24 كانون الثاني 2021:** إعلان المستشار القانونيّ الإسرائيليّ (أفيخاي مندليت)، عن إغلاق ملفّ التحقيق ضدّ عدد من محققي الشاباك، في قضيتة استخدام التعذيب أثناء التحقيق مع المعتقل سامر العرييد بحجّة عدم وجود (أدلة واضحة) تثبت قيام محققي الشاباك باستخدام القوّة «بشكل غير قانونيّ». بعد 48 ساعة من اعتقال العرييد -الذي حصل في أيلول 2019، نُقل العرييد إلى مستشفى هداسا في جبل الزيتون في القدس، فاقداً الوعي ويعاني من كسور في 11 ضلعاً، وفشل كلويّ حادّ، وكدمات على مختلف أنحاء جسمه.

■ **كانون الثاني 2021:** تسجيل 200 إصابة بين صفوف الأسرى بفيروس كورونا في سجن النقب وريمون، 5 أسرى منهم تدهورت صحتهم بشكل كبير، ونُقلوا للمستشفيات الإسرائيليّة، في ظلّ تكثّم مصلحة السجون، وإجراءات وقائيّة تكاد تكون محدودة.

■ **13 نيسان 2021:** تسجيل أعلى نسبة اعتقال في الأراضي الفلسطينيّة وهي 2650 حالة، حتّى أواخر أيار 2021، وذلك بعد اندلاع الهبة الشعبيّة في المناطق الفلسطينيّة المحتلة كافة التي تزامنت مع أحداث القدس، والتّهجير القسريّ في حيّ الشيخ جراح، واعتداءات المستوطنين، ومواجهات مع الاحتلال في مناطق الضفة الغربيّة وأراضي عام 1948 كافة، وبدء العدوان العسكريّ الإسرائيليّ على قطاع غزّة.

■ **17 تموز 2021:** اعتقال 35 طالباً وطالبة من جامعة بيرزيت أثناء عودتهم بالحافلة من قرية ترمسعيا شمال مدينة رام الله، حيث كان وفد من طلاب الجامعة في زيارة تضامنيّة لعائلة الأسير منتصر الشلبي الذي تمّ هدم منزله بعد اعتقاله، يُذكر أنه خلال العام 2021 وبحسب توثيق مؤسسة الضمير تمّ اعتقال 97 طالباً/ة جامعيتين، ضمن إطار سياسة الاحتلال واستمراره بتقويض العمل النقابيّ الطلابيّ وتجريمه.

■ **6 ايلول 2021:** تمكّن 6 أسرى فلسطينيون في سجن جلبوع، من تحرير أنفسهم عبر نفق تمّ حفره تحت الأرض، حيث شنت مصلحة السجون حملة عقوبات جماعيّة وتنكيليّة بحقّ الأسرى داخل السجون، رافق ذلك حملة عقوبات وتنكيل بحقّ العائلات والمناطق الفلسطينيّة المختلفة، والتي نفّذها جيش الاحتلال، خاصّة في محافظة جنين كون الأسرى السنّة من سكّانها.

■ **19 تشرين الأول 2021:** تصنيف ستّ من مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّة مؤسّسات «إرهابيّة» من قبل حكومة الاحتلال، الضمير واحدة منها، وذلك بموجب قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيليّ لعام 2016، وأتباع قرار الحكومة بأمر عسكريّ يمنح الجيش تصريحاً «بملاحقتها وإغلاق مقارها».

■ **18 تشرين الثاني 2021:** ارتفاع عدد شهداء الحركة الأسيرة إلى 227 شهيداً، بعد استشهاد الأسير سامي العمور من مدينة دير البلح بقطاع غزّة في مستشفى سيروكا الإسرائيليّ، وكان قبل ذلك قد تعرّض لسلسلة من الانتهاكات، من خلال نقله المتكرّر عبر «البوسطة»، وانتظاره لساعات طويلة قبل وصوله للمستشفى، حيث مكث (14) ساعة في «معبّار» سجن «بئر السبع» ينتظر قبل نقله إلى المستشفى، رغم وضعه الصحيّ الصعب والخطير. إضافة إلى استشهاد الأسيرين المحرّرين حسين مسالمة الذي ارتقى شهيداً بعد الإفراج عنه بفترة وجيزة خلال العام، والأسير المحرّر محمد صلاح الدين.

■ **22 تشرين الثاني 2021:** الأسير كايد الفسفوس ينهي إضرابه المفتوح عن الطعام في اليوم 131، وذلك بعد التوصل لاتّفاق يقضي بالإفراج عنه، مع العلم أنّ هناك 60 أسيراً خاضوا الإضراب عن الطعام خلال العام 2021، جُلّهم رفضاً للاعتقال الإداريّ، وتجاوز بعضهم اليوم المئة من الإضراب، وحتّى نهاية العام 2021، كان الأسير هشام أبو هوّاش يواصل إضرابه عن الطعام لليوم الـ 137؛ رفضاً لاعتقاله الإداريّ، حيث يُعدّ الأطول في صفوف الحركة الأسيرة، ويواجه وضعاً صحّيّاً حرجاً في مستشفى «أساف هروفيه» الإسرائيليّ.

■ **21 كانون الأول 2021:** عمليّة قمع واسعة تُفدّت بحقّ الأسرى في سجن «نفحة»، خلالها تمّ إخراج الأسرى، تحديداً من يقعون في قسم (12)، والاعتداء عليهم، وإجراء تنقّلات تعسفيّة، وزجّ العشرات منهم في العزل الانفراديّ بادّعاء قيام أحد الأسرى بالاعتداء على سجانٍ إسرائيليّ، فيما شهد العام بحسب رصد وتوثيق مؤسّسة الضمير 27 قمعة، قامت بها الوحدات الخاصّة بالسجون.

تحليل الإحصائيّ

تستخدم مؤسّسة الضمير سنويّاً مصفوفة قانونيّة ترصد من خلالها الحالات التي تقوم المؤسّسة بمتابعتها خلال العام؛ بهدف تحليل أكثر من 30 عنصراً مرتبطاً بهذه المصفوفة، وإيجاد روابط ما بين هذه العوامل، وذلك بهدف تقديم صورة وفهم أوضح وأعمق لطبيعة ما يتمّ رصده من الانتهاكات الإسرائيليّة، وتحليل مختلف هذه البيانات بواسطة برنامج التحليل الإحصائيّ SPSS. وترصد هذه المصفوفة على سبيل المثال عدد الحالات التي استلمتها المؤسّسة، وتصنيفها من حيث الجنس، ومكان السكن، ومكان الاعتقال، ومراكز التحقيق التي يتمّ تحويل الأسرى إليها، وعدد أيام التحقيق، وعدد مرّات التمديد لغايات التحقيق، وأوامر المنع من لقاء المحامي من حيث عددها، وما إذا كان أيّ منها صادر عن محكمة، وعدد الاستئنافات التي تتقدّم لها المؤسّسة، وردود المحاكم الإسرائيليّة عليها، وغيرها من العوامل التي توضح افتقار الإجراءات المعمول بها في المحاكم العسكريّة، ولا سيّما خلال فترة التحقيق إلى أبسط ضمانات المحاكمة العادلة، وتكشف عن سياسة الاحتلال الممنهجة في تجاهل المعايير الدوليّة الخاصّة بضمانات المحاكمة العادلة.

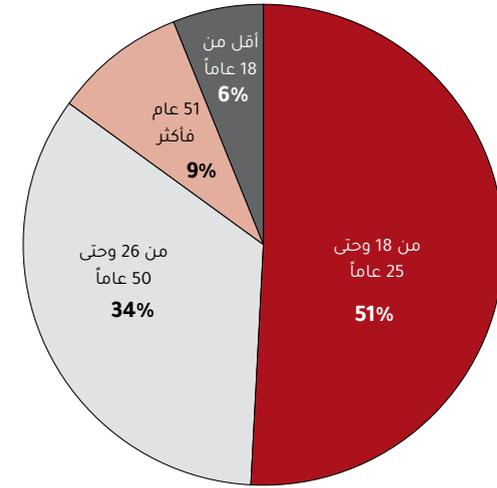
خلال العام 2021، استلمت مؤسّسة الضمير (263) حالة جديدة، كان من بينها 233 حالة تنطبق عليهم معايير المصفوفة. ومن خلال التحليل الإحصائيّ لهذه المصفوفة، تبين أنّ الجزء الأكبر من المعتقلين الذين تابعتهم المؤسّسة لهذا العام كانوا ذكوراً، حيث تابعت المؤسّسة 227 حالة يذكّر مقابل 6 حالات فقط والتي كانت تعود إلى نساء معتقلات، ويمكن القول بشكل عام أنّ هذا الرقم يعكس الواقع العام للحركة الأسيرة، حيث تشكّل الأسيرات بشكل عام 0.7% من الحركة الأسيرة؛ أيّ ما هو أقلّ من 1%، وعليه، فإنّ الفرق ما بين عدد الأسيرات اللاتي مثلتهنّ الضمير خلال هذا العام مقابل عدد الأسرى الذكور ما هو إلّا نتيجة حتميّة لواقع انخفاض عدد الأسيرات في سجون الاحتلال.

مثّلت مؤسّسة الضمير خلال الأعوام الخمسة الماضية
ما يزيد عن 1584 معتقلاً فلسطينياً

استهداف فئات عمرية معينة

تحاول مؤسسة الضمير أيضاً رصد أعمار المعتقلين وتحويلها فيما بعد إلى فئات عمرية، بحيث تحاول الضمير من خلال هذا التصنيف معرفة مدى حقيقة وجود استهداف لفئات عمرية معينة.

يُظهر الشكل التالي النسبة المئوية للفئات العمرية التي تابعتها مؤسسة الضمير خلال عام 2021، والذي يُظهر أنّ الجزء الأكبر من المعتقلين كان من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و25 عاماً؛ الأمر الذي يؤكد من جهة أخرى على الاستهداف العام لطلبة الجامعات، خاصة وأنّ هذه الفئة هي الأقرب لعمر الطلبة الجامعيين. وبلغت نسبة الأسرى الذين يندرجون تحت هذه الفئة 51% من عينة المصفوفة، وتأتي في الدرجة الثانية من التصنيف الفئة العمرية الواقعة ما بين 26 و50 عاماً، حيث بلغت نسبة هؤلاء المعتقلين 34% من العينة.



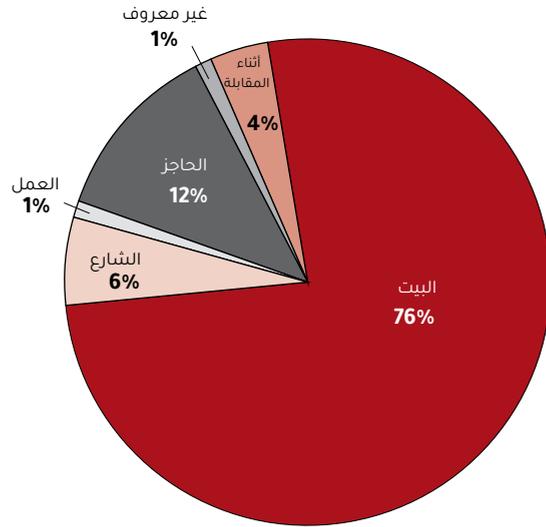
توزيع المعتقلين الذين تابعتهم مؤسسة الضمير وفق الفئات العمرية

خلال الأعوام الخمسة الماضية مثلت مؤسسة الضمير ما يزيد عن 172 طفلاً فلسطينياً

أماكن الاعتقال

تتعدّد الأماكن التي تقوم قوات الاحتلال باعتقال المواطنين منها، فلا تأخذ دولة الاحتلال بعين الاعتبار أية خصوصية، فتقتحم المنازل في وضوح النهار، وفي ساعات الليل، مربعة بذلك سكّان هذه المنازل، وتقوم كذلك بعمليات الاعتقال من أماكن العمل، أو عن الحواجز العسكرية الدائمة، أو الحواجز المؤقتة (الطيارية)، أو من خلال قوات خاصة، أو وحدات جيش تقوم بعمليات الاعتقال من الشارع، وفي بعض الأحيان تقوم أيضاً باعتقال الفلسطينيين عقب حضورهم إلى مقابلة مخبرات، أو أثناء مغادرتهم، أو عودتهم إلى الوطن وذلك عبر معبر الكرامة.

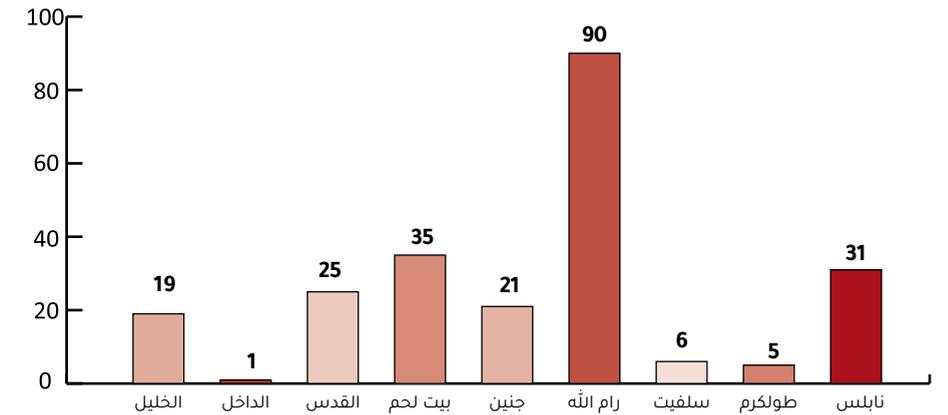
ولا تدع طبيعة هذه الممارسات للفلسطينيين أي مجال للشعور بالأمان في أي مكان يتواجد فيه، إلّا أنّ تمكّن دولة الاحتلال على مدار هذه الأعوام من كسر شعور الفلسطينيين بالأمان في منزله له الأثر الأكبر، خاصة وأنّ جزءاً لا يستهان به من المعتقلين يتم اعتقالهم من منازلهم. بالنظر إلى عينة الدراسة، فقد شكّلت نسبة الأشخاص الذين تم اعتقالهم من منازلهم 76%: أي أنّ ما يزيد عن ثلاثة أرباع العينة تعرّضت لهذه الممارسات. ولا يمكن القول بشكل عام أنّ اقتحام دولة الاحتلال للمنازل لغايات الاعتقال يأتي عبيثاً، وإنّما تأتي هذه الممارسات ضمن إطار سياسة احتلالية قائمة على إرهاب أي فلسطيني، وبثّ الرعب في نفوس الأطفال من خلال اقتحام المنازل من قبل أعداد كبيرة من جنود الاحتلال، واستخدام أساليب همجية خلال عمليات الاقتحام، مثل: تكسير أبواب المنازل وتفجيرها، والاعتداء على أفراد المنازل، وتخويفهم.



توزيع أماكن الاعتقال للمعتقلين الذين تابعتهم مؤسسة الضمير خلال عام 2021

استهداف بعض المناطق الجغرافية

على الرغم من استهداف دولة الاحتلال المحافظات الفلسطينية كافة بشكل دائم، إلا أن التحليل الإحصائي لمصفوفة مؤسسة الضمير تؤكد على وجود استهداف لبعض المناطق بشكل أكبر من مناطق أخرى، فعلى سبيل المثال تركّزت اعتقالات الاحتلال خلال عام 2021 في منطقة رام الله، حيث رصدت المؤسسة فيها 90 حالة اعتقال، وتلتها محافظة بيت لحم، ومن ثم محافظة نابلس

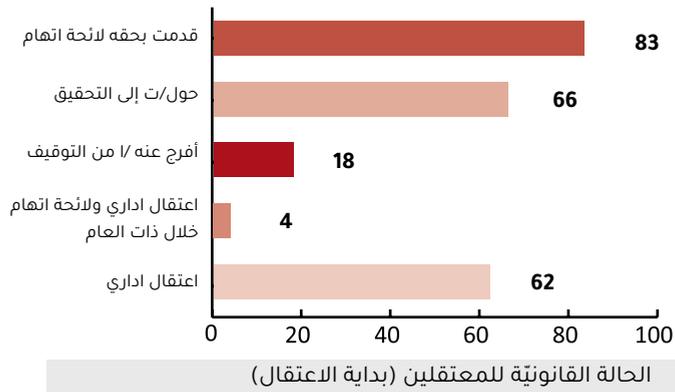


توزيع مناطق سكنى المعتقلين على عدد الحالات المستلمة من قبل المؤسسة

التصنيف القانوني

سنوياً يرصد محامو مؤسسة الضمير وجود اتجاهات معينة في التعامل مع المعتقلين، فبعد إتمام عملية الاعتقال، من الممكن أن يتم تحويل المعتقل إلى التحقيق لأيام عدّة، أو حتى لأسابيع، أو أن يتم تحويله إلى الاعتقال الإداري مباشرة، أو أن يتم تمديده فور اعتقاله لغايات تقديم لائحة اتهام ضده، أو أن يتم تقديم لائحة اتهام، أو أمر اعتقال إداري عقب التحقيق معه، وفي بعض الحالات يتم إصدار أمر اعتقال إداري للمعتقل، وفيما بعد تقدّم لائحة اتهام بحقه أو العكس. وعلى الرغم من أنّ هذه الأشكال هي الأشكال الأكثر ملاحظة من قبل مؤسسة الضمير إلا أنه لا يعني بالضرورة أنّ هذه هي الأشكال الوحيدة.

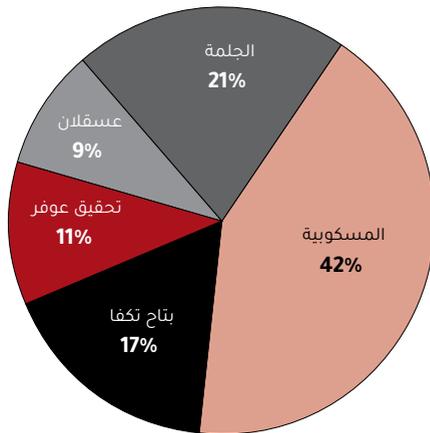
ويوضّح الشكل التالي توزيع الحالة القانونية لعينة المصفوفة في مرحلة بداية الاعتقال، مع الإشارة إلى أنّ الجزء الأكبر ممّن تعرّضوا للتحقيق تم فيما بعد تقديم لوائح اتهام لهم، أو تحويلهم إلى الاعتقال الإداري. ويظهر الشكل أدناه اتجاه دولة الاحتلال العام للإبقاء على المعتقلين، حيث شكّلت نسبة المفرج عنهم من التوقيف 7% فقط من مجمل المعتقلين.



الحالة القانونية للمعتقلين (بداية الاعتقال)

خلال الأعوام الخمسة الماضية، حضر محامو مؤسسة الضمير ما يزيد عن 8170 جلسة محكمة

وبالنظر إلى الحالات التي تعرّضت إلى التحقيق، نجد أنّ الجزء الأكبر من المعتقلين تمّ التحقيق معهم في مركز تحقيق المسكوبية، ويمكن القول بشكل عام أنّ مركز تحقيق المسكوبية هو الأعلى من حيث الأرقام بشكل دائم، فعلى مدار الأعوام الثلاثة الماضية، كان عدد المعتقلين الذين تعرّضوا للتحقيق في مركز تحقيق المسكوبية هو الأعلى مقارنة مع باقي مراكز التحقيق²، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ دولة الاحتلال خلال النصف الثاني من عام 2021 قامت بفتح مركز تحقيق جديد في سجن عوفر وذلك بعد وقف استخدام مركز تحقيق المسكوبية للمعتقلين من منطقة الضفة، وعليه، فإنّه من المتوقع أن يحلّ مركز تحقيق عوفر مكان مركز تحقيق المسكوبية خلال الأعوام القادمة، بحيث سيزداد عدد من سيتمّ التحقيق معهم في هذا المركز مقابل مركز المسكوبية.

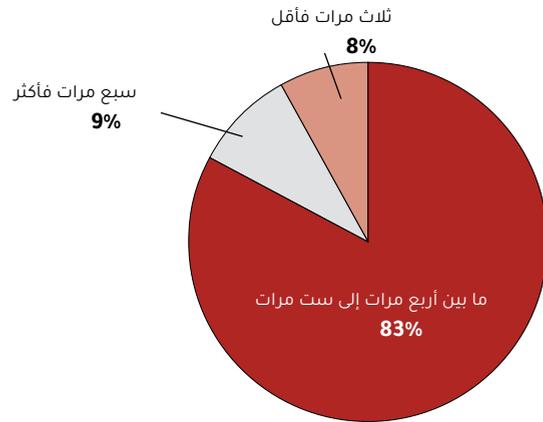


توزيع المعتقلين على مراكز التحقيق

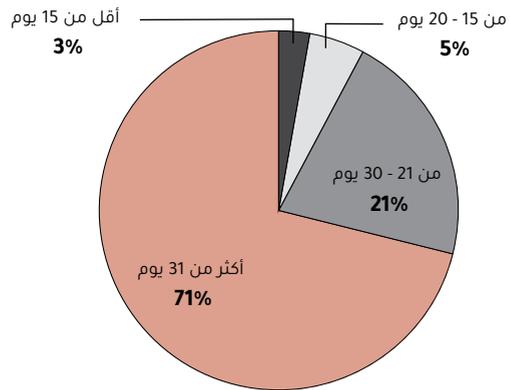
2. يمكن أن يعود السبب في هذا الارتفاع إلى أن مركز تحقيق المسكوبية يستقبل أسرى من منطقة القدس ووسط وجنوب الضفة الغربية، أي مساحة جغرافية كبيرة.

خلال الأعوام الخمسة الماضية وثقت مؤسسة الضمير صدور أكثر من 646 أمر منع من لقاء المحامي بحق معتقلين مثلتهم الضمير قانونياً

وتتقدم مؤسسة الضمير بشكل عامّ باعتراضات للنيابة العامة على أوامر المنع من لقاء المحامي: بهدف الضغط على النيابة، إقنا لتقصير مدّة المنع أو حتى إزالته، حيث تقدّمت مؤسسة الضمير خلال العام بعشرة اعتراضات للنيابة رُفض منها سبعة، وتقدّمت كذلك المؤسسة بثلاثة التماسات للمحكمة العليا الإسرائيلية، رفض منها واحد مقابل سحب الالتماسين الآخرين ورفع المنع من لقاء المحامي. هذا وترصد مؤسسة الضمير أيضاً ضمن مصفوفتها عدد المرّات التي يتمّ فيها تمديد المعتقل لغايات التحقيق، وكذلك مجمل الأيام التي يقضيها المعتقل في التحقيق. وخلصت المؤسسة في هذا السياق إلى 71% من الحالات التي تابعتها المؤسسة خلال عام 2021 قُبعت في أحد مراكز التحقيق لما يزيد عن 30 يوماً. وتشكّل هذه النسبة رقماً لا يستهان به، وتعكس سياسة عاقبة لدى دولة الاحتلال.



نسبة المعتقلين وفقاً لعدد مرّات التمديد في التحقيق

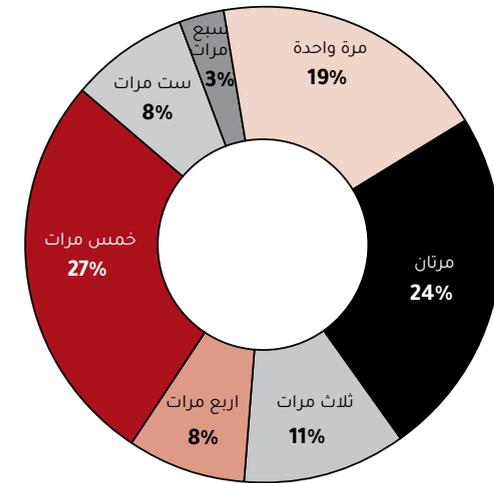


نسبة المعتقلين الذين تمّ التحقيق معهم وفقاً لعدد أيام التمديد في التحقيق

خلال الأعوام الخمسة الماضية، مثلت مؤسسة الضمير 512 معتقلاً في مرحلة التحقيق

ومن بين المعتقلين الذين تعرّضوا إلى التحقيق -والبالغ عددهم 66 شخصاً- مُنع 37 منهم من لقاء المحامي مقابل 29 لم يُمنعوا من لقاء المحامي، وتُعدّ سياسة المنع من لقاء المحامي إحدى سياسات الاحتلال التي يتمّ استخدامها مع المعتقلين خلال فترات التحقيق، بحيث تجيز الأوامر العسكريّة حرمان المعتقل من لقاء المحامي لمدّة قد تصل إلى 60 يوماً، وذلك على الرغم من أنّ فترة التحقيق هي أهمّ الفترات التي يحتاج فيها المعتقل إلى الاستشارة القانونيّة، ومن جهة أخرى، فإنّ حرمان المعتقل من التواصل مع العالم الخارجيّ خلال فترة التحقيق، وكذلك من التواصل مع المحامي من شأنه أن يترك الباب موارباً لدولة الاحتلال للتغطية على جرائم التعذيب، وسوء المعاملة التي تقوم بارتكابها خلال فترات التحقيق، بحيث يصعب على المحامين في الكثير من الأحيان توثيق علامات التعذيب، أو حتى تفاصيل ما تعرّض له المعتقلون خلال فترة التحقيق؛ بسبب تباعد موعد الزيارة مع فترة التحقيق بسبب المنع من لقاء المحامي.

وتمّ منع 12 معتقلاً من أصل 37 مباشرةً أي فوراً بعد اعتقالهم، ووصل عدد المعتقلين الذين مُنعوا من لقاء المحامي لمدّة أقلّ من 15 يوماً 23 معتقلاً، في حين مُنع 14 معتقلاً مدّة تزيد عن ذلك. ويوضح الشكل الآتي توزيع نسبة المعتقلين على عدد مرّات صدور أوامر بمنعهم من لقاء المحامي:



مرّات منع المعتقلين من لقاء المحامي

وعلى الرغم من صعوبة إحداث أثر في هذا المجال، إلّا أنّ الضمير تحاول بشكل دائم مواجهة سياسة الاستمرار في تمديد المعتقل لغايات التحقيق بشئى الطرق الممكنة؛ وذلك لأنّ مرحلة التحقيق إحدى أهمّ المراحل للمعتقل وأخطرها، لأنّها تنطوي بشكل أساسي على عزل المعتقل عن العالم الخارجى، وتقييد تواصله مع عائلته ومحاميه؛ الأمر الذي يزيد من احتمالية تعرّض المعتقل للتعذيب وسوء المعاملة في ظلّ انقطاعه عن العالم الخارجى، وعدم وجود إمكانية حقيقية لتوثيق ما يتعرّض له المعتقل من انتهاكات خلال هذه الفترة. تعتمد الضمير بشكل دائم إلى محاولتها مجابهة سياسة تمديد توقيف المعتقلين خلال فترات التحقيق من خلال تقديمها لاستئنافات على قرارات تمديد توقيف المعتقلين، إلّا أنّ الجزء الأكبر من هذه الاستئنافات يتمّ رفضها من قبل المحكمة في ظلّ ميل القضاة والمحاكم العسكرية إلى الموافقة على طلبات المخابرات والنيابة العسكرية الخاصة بتمديد توقيف المعتقلين لغايات التحقيق.

خلال الأعوام الخمسة الماضية، تقدّمت مؤسسة الضمير بما يزيد عن 293 استئنافاً على تمديد توقيف المعتقلين لغايات التحقيق، رفضت محاكم الاحتلال ما يزيد عن 196 منها، أي أنّ محاكم الاحتلال رفضت ما نسبته 66.9% من الاستئنافات التي تقدّمت بها الضمير في هذا السياق.

الفصل الأول: التعذيب وسوء المعاملة

🌀 الاحتلال يفتح مركز تحقيق جديد في سجن عوفر

قامت دولة الاحتلال خلال الربع الأخير من عام 2021 بافتتاح مركز تحقيق جديد على أراضي سجن عوفر الواقع بالقرب من منطقة رام الله، وجاء افتتاح هذا المركز عقب إغلاق مركز تحقيق المسكوبية أمام الأسرى من منطقة الضفة الغربية، والإبقاء عليه مركزاً لاحتجاز المقدسيين والتحقيق معهم.

تمكنت مؤسسة الضمير من زيارة عدد من المعتقلين ممن تمّ التحقيق معهم في مركز تحقيق عوفر لغايات رصد ظروف احتجازهم، والتحقيق معهم في هذا المركز، وكما أشار الأسرى لمؤسسة الضمير، فإنّ مركز تحقيق عوفر يحتوي على عدد كبير من الزنازين، إلّا أنّ جميعها بالنظام نفسه، ولكن مع فروقات صغيرة في الحجم. يقول الأسير محمد العزيز الطيطي: عندما وصلت مركز تحقيق عوفر تمّ وضعي في زنزانة مساحتها 2.5x2.5 متر مربع، وتحتوي على برشين على الأطراف بين كل واحد والثاني 50 سم، وكانت الجدران مرشوشة بشكل، نافر بحيث يصعب على أي شخص الاتكاء على هذه الجدران، وتحتوي الزنزانة أيضاً على حمام عربيّ مع باب مرتفع بعض الشيء.

وتسلّط قضيّة فتح مركز تحقيق جديد الضوء أكثر على نهج الاحتلال المستمر والّاخذ في توسعة سجون ومراكز التحقيق لاستيعاب أكبر قدر من المعتقلين دون إجراء أيّ تغيير حقيقيّ في طبيعة هذه المراكز وبيئتها، من حيث التهوية والمساحة، والإضاءة وغيرها. ومن جهة أخرى فإنّها تفتح الباب أمام الاحتلال لارتكاب المزيد من الانتهاكات بحقّ المعتقلين أثناء فترة التحقيق، حيث أصبح معسكر عوفر مركزاً متكاملًا للاحتلال يحتوي على سجن، وعلى محكمة عسكرية، ومركز تحقيق: أي أنّه من الممكن أن يتيح لدولة الاحتلال في الكثير من الأحيان سرعة نقل المعتقلين من أقبية التحقيق إلى المحاكم لغايات تمديدهم للتحقيق: أي وبعبارة أخرى عدم منح المعتقل أيّة مساحة للراحة من جلسات التحقيق بحكم قرب قاعات المحكمة من مركز التحقيق، بخلاف الحال مع مراكز التحقيق الأخرى والتي يجري نقل المعتقل منها إلى أقرب محكمة عسكرية.

🌀 استخدام العنف أثناء الاعتقال

وبشكل عام يمكن القول أنّ قوّة الاحتلال غالباً ما تسارع إلى استخدام القوّة المفرطة مع الفلسطينيين أثناء الاعتقال، ومن الأمثلة على ذلك ما تعرّض له المعتقل حذيفة الطويل، حيث اقتحمت قوّة الاحتلال منزل عائلة الطويل في منطقة قلقيلية بتاريخ 12/5/2021 لاعتقال حذيفة. خلال عملية الاعتقال قامت قوّة الاحتلال بكسر باب المنزل، وفور رؤيتهم لحذيفة قاموا بدفعه نحو الحائط، وتقييده إلى الخلف مع شدّ القيود. فور إخراج حذيفة من المنزل تمّ وضعه في منطقة تمتلئ بأشجار الزيتون، وأخذ الجنود يصرخون عليه، وضربوه بأعقاب البنادق على ظهره، وأثناء سيره في هذه المنطقة قام أحد الجنود بدفعه من الخلف، ونخره بعقب البندقية، وضربه ركلات على منطقة الرجل أكثر من عشر مرّات.

لم تتوقّف دولة الاحتلال يوماً عن سياستها في استخدام أساليب التعذيب والمعاملة اللاإنسانية مع المعتقلين الفلسطينيين، سواء كان ذلك خلال عمليّة الاعتقال نفسها، وما تشهده العائلات بأكملها من عمليّات ترويع وترهيب تتجسّد بداية باقتحام المنازل ليلاً، وتفجير أبواب المنازل، والعبث بالمقتنيات وغيرها من الأساليب التي يتمّ استخدامها، مروراً بما يشهده الأسير أثناء الاعتقال ونقله إلى أحد السجون، أو إلى أحد مراكز التحقيق، وما يتعرّض له المعتقل خلال هذه الفترة من ضرب وتنكيل وشتم وغيرها، وصولاً إلى مرحلة التحقيق التي يتعرض فيها المعتقلون إلى ممارسات التعذيب والمعاملة اللاإنسانية.

وتّقت مؤسسة الضمير خلال هذا العام عشرات الحالات لأسرى تعرّضوا خلال فترة التحقيق إلى ممارسات شملت على سبيل المثال لا الحصر: التحقيق لساعات طويلة، الحرمان من النوم، تعدّد المحققين في الغرفة ذاتها، أو تبدّلهم خلال جلسات التحقيق، والبصق، الشتم، والشبح بوضعيات مؤلمة، كالشبح على كرسيّ التحقيق، والشبح بوضعيّة الموزة، والقرفصاء، والوقوف، والضرب المبرح.

وعلى الرغم من الحظر الدولي الواضح والصريح للتعذيب، وعدم جواز استخدامه في أيّ ظرف كان، إلّا أنّ دولة الاحتلال تثبت سنوياً عدم اكتراثها لمنظومة حقوق الإنسان، حيث توثق المؤسسات العاملة في هذا المجال سنوياً العشرات من الحالات التي تتعرّض لمختلف أشكال المعاملة اللاإنسانية والتعذيب، فخلال عام 2021 تمكّنت مؤسسة الضمير من توثيق 74 حالة لمعتقلين تعرّضوا للتعذيب، وسوء المعاملة في مراكز تحقيق الاحتلال.

وتنتهك دولة الاحتلال من خلال هذه الممارسات مختلف المواثيق الدولية التي حظرت التعذيب بأيّ شكل من أشكاله، حيث تشكّل قاعدة منع التعذيب قاعدة قانونية، ولا يجوز تجاوزها بصرف النظر عن أيّ ظروف أو أوضاع، وهو ما أكّده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في نصّ المادة الخامسة منه، ونصّ المادة الثانية من اتفاقية مناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة، وكذلك تخالف عدداً من نصوص اتفاقيات جنيف للعام 1949 وبروتوكولاتهما الإضافيتين للعام 1977.

حيث تكرر ذلك أكثر من مرة؛ الأمر الذي دفعني لاختلاق اسم وهمي، حتى يتوقف الجندي عن ضربي. فيما بعد تم نقلي أنا وابن عمي بجيب عسكري، وذلك بعد أن تم تعصيب عيني، وضرب رأسي بباب الجيب أثناء الصعود إليه، وتم إنزالنا عند حاجز نعلين، وكنت أشعر أن الدماء تسيل من وجهي، وأشعر بالأم عديداً.

يُذكر أنّ عميرة تعرّض للتحقيق لساعة، قبل أن يتم نقله مع ابن عمه إلى أحد معسكرات الاحتلال، حيث وُضعا في غرفة باردة جداً، تحتوي على كاميرات، وفرشة مبلّلة ومهترئة. خلال هذه الفترة تعمد جنود الاحتلال ترهيب الطفلين بشكل متكرر، والتأكيد مراراً على أنّهم واقعان في ورطة، وتُقلا فيما بعد إلى أحد مشافي الاحتلال لإجراء بعض الفحوصات الطبيّة، حيث أشار عميرة إلى أنّه تمكّن في المشفى من رؤية وجهه للمرة الأولى منذ اعتقاله، وصدّم بسبب تغيير ملامحه نتيجة الانفخاخ في وجنتيه بسبب الضرب الذي تعرّض له، وأكمل مشيراً إلى أنّه خلال التواجد في المشفى تكلم مع محامي عبر شاشة هاتف أحد الجنود ليتفاجأ بأنّ هذه المكالمة هي جلسة تمديد تُعقد له، وأبلغه المحامي خلالها بأنّه سيتم الإفراج عنه وعن ابن عمه خلال ساعات الليل.

✪ نادر حلاطة... حالة تجسّد سياسة دولة

بتاريخ 11/5/2021 وفي تمام الساعة الحادية عشرة ليلاً، وبينما كان نادر حلاطة (33 عاماً/ القدس) عائداً إلى منزله بعد انتهائه من عمله في مستشفى الهلال الأحمر، تعرّض حلاطة إلى اعتداء وحشيّ من قبل قوّة الاحتلال. في إفادته يقول حلاطة: كنت عائداً إلى منزلي سيراً على الأقدام، وعندما رأيت توتراً أمنياً بالقرب من منزلي بدأت بالبحث عن طريق آخر للوصول إلى المنزل، وفي تلك اللحظة قام شخصان بلباس مدنيّ بالاعتداء عليّ بالضرب، وضربني بكعب مسدّس على منطقة الرأس، ووضع صاعقاً كهربائياً في ظهري. فقدت الوعي إلى حدّ ما، وبعد عشر دقائق وبينما كنت ملقياً على الأرض حضرت سيارة شرطة باتجاهي، ونزل منها عدد من الأشخاص، وقاموا بضربي ما يقارب 5 دقائق إضافيّة.

ويكمل نادر قائلاً: «كبلوني بقيود حديدية إلى الخلف، وحملوني ورموني بداخل سيارة الشرطة في الفراغ ما بين الكراسي الخلفية والأمامية، وصعد عنصران وجلسا في المقاعد الخلفية، ووضعوا أقدامهم عليّ، وكانت قدم أحدهم على رأسي الموجه نحو الأرض، وخلال الطريق كانا يقومان بضربي بأرجلهم».

نُقل حلاطة فيما بعد إلى مركز شرطة صلاح الدين، وفيما بعد إلى مستشفى هداسا، حيث تبين أنّه يعاني من كسر في يده اليسرى، وشُعر بالفقرتين الثالثة والخامسة من العمود الفقري، وكسر الشقّ الأيسر من الأنف، ورضوض في أنحاء الجسد كافة تركّزت في منطقة الرأس.

يقول حذيفة: حاولوا إسقاطي بطريق وعرة وضربي على رجليّ، وأنا مغمّي العينين إلى أن وصلت الجيّنات العسكريّة، حيث قال لي أحدهم، الآن سنعاملك باحترام. نُقل حذيفة إلى مركز تحقيق (بيتح تكفا)، حيث وُضع في زنزانة مساحتها 2x2 متر تحتوي على فرشتين على الأرض سُمك كلّ واحدة فيهم 4 سم، وجورة لقضاء الحاجة، وكانت باردة جداً أغلب الوقت. يُذكر أنّه قد تمّ تمديد حذيفة لغايات التحقيق أكثر من ثلاث مرّات، وبعد فشل نيابة الاحتلال في إثبات أيّ ادّعاء عليه، قامت بتاريخ 16/6/2021 بطلب إمهاها 72 ساعة لفحص إمكانيّة إصدار أمر اعتقال إداريّ بحقه وهو ما حصل، حيث صدر بحقه أمر اعتقال إداريّ لمدة 4 أشهر تنتهي بتاريخ 11/9/2021، وتبّت على كامل المدّة مع ضمان عدم تمديد الاعتقال الإداريّ.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق هو أنّ دولة الاحتلال لا تستثني أحداً من هذه الممارسات، فلا تأخذ بعين الاعتبار أيّة اصابات جسديّة للمعتقل، أو عمره، أو جنسه، بل على العكس من ذلك، تقوم في بعض الاحيان باستغلال هذه العناصر للضغط على المعتقلين، كضرب المعتقل على الأماكن التي يعاني فيها من إصابات.

وثقت مؤسسة الضمير خلال هذا العام عدداً من الحالات التي تعرّض فيها المعتقلون للضرب والإهانة، وكان منها حالة الشاب أحمد فايز عطا (18 عاماً- دير أبو مشعل)، حيث تعمد أحد الجنود الدوس على قدمه المصابة سابقاً، وكذلك الحال بالنسبة للشباب أشرف فاعور والذي أشارت زوجته في مكالمة هاتفية مع مؤسسة الضمير إلى أنّه خلال اقتحام قوّة الاحتلال للمنزل قاموا بضربه على منطقة الصدر، وبالأخص عند إصابة قديمة له؛ الأمر الذي أوجعه كثيراً.³

وكذلك حالة الطفل مصطفى عميرة (13 عاماً، نعلين). روى عميرة لمؤسسة الضمير تفاصيل ما تعرّض له قائلاً: في يوم 14/9/2021 تقريباً الساعة 5 مساءً، وبينما كنا نلعب أنا وابن عمي في قطعة أرض تابعة لعائليّ حضرت قوّة من جيش الاحتلال وكانوا ثلاثة جنود يحملون الأسلحة، وقاموا بتصويبها فوراً باتجاهنا. أمسكوا بي وابن عمي، وقاموا بتقييد يدي بمرابط بلاستيكية، وأبعدوا ابن عمي عنّي 10 أمتار تقريباً. قام أحد الجنود بضربي (بوكسات) على منطقة الوجه بالقرب من عينيّ، وأمسك رأسي وضربه بالأرض ثلاث مرّات، ومرة أخرى بالسلاح.

ويكمل قائلاً: قرّب الجندي هاتفه منّي وأنا ملقياً على الأرض، وكان على الهاتف ضابط مخابرات، وقام هذا بإخباري بأنني في ورطة كبيرة، وطلب معلوماتي (اسمي، وعمر، وماذا ارتدي، ومعلومات ابن عمي أيضاً). سألتني الضابط عن شخص آخر، وفي كلّ مرة أجبت بأنني لا أعرف، كان الجنديّ يقوم بضربي

3 مقابلة هاتفية أجريت من قبل طاقم البحث الميدانيّ في مؤسسة الضمير مع السيدة ربا فاعور (زوجة المعتقل أشرف فاعور)، بتاريخ 23/5/2021.

لم يشكّل هذا الوضع الصحيّ وكلّ ما تعرض له حلاّلة عائلاً، حيث نُقل نادر فيما بعد إلى مركز البريد لغايات التحقيق معه، حيث وجّه المحقّقون له تهمة المشاركة بالتظاهر وإلقاء الحجارة. عُرض حلاّلة فيما بعد على محكمة الاحتلال ليتفاجأ في جلسة المحكمة بتوجيه الاحتلال له تهمة إلقاء زجاجة حارقة، وهو ما لم تتمّ الإشارة إليه بالمطلق خلال جلسة التحقيق. توضح حالة نادر طبيعة الممارسات الإسرائيلية بحقّ الفلسطينيين والتي تشمل الاعتداء على المدنيين العزل، وتوجيه تُهم لا أساس لها من الصحة بحقهم. يُذكر أنّه تم الإفراج عن نادر فيما بعد بكفالة ماليّة.

العائلات شاهد آخر على ما تقوم به قوّات الاحتلال

تستخدم قوّات الاحتلال العائلات ورقة للضغط على المعتقلين، سواء خلال فترة التحقيق، أو حتّى أداة لغايات الضغط عليهم وتسليم أنفسهم. تُوثق مؤسّسة الضمير سنويّاً عدداً من الحالات التي تجسّد ممارسات مشابهة، وكان منها حالة الشاب وعد حوقي. قبل اعتقال الشاب وعد، قاّمت قوات الاحتلال بالضغط عليه، واعتقال والده كي يقوم وعد بتسليم نفسه. يقول وعد لمحامي مؤسّسة الضمير: بتاريخ 31/8/2021 اقتحمت قوّات الاحتلال منزل عائلي، ولم أكن متواجداً هناك. قام ضابط المنطقة بالاتّصال بي وطلب منّي تسليم نفسي وإلا سيقوم باعتقال والدي، وهو ما حصل فعلاً، وعندما عدت إلى المنزل أعادوا والدي وقاموا باعتقالي بدلاً منه. خلال عمليّة الاعتقال قام الجنود بتفتيشي وبطحي على الأرض، والدوس على رأسي وعلى ظهري، ودفعني إلى أحد الجدران، وكان كلّ ذلك أمام والدي وعائلي.

وتوضح حالة الشاب وعد حوقي سياسة الاحتلال في اعتقال أشخاص فلسطينيين فقط لغايات الضغط على آخرين لتسليم أنفسهم. ومن جهة أخرى، فإنّ تعريض المعتقلين للضرب والإهانة وسوء المعاملة أمام العائلات ينطوي بشكل أساسي على محاولة كسر المعتقلين وعائلاتهم، والضغط عليهم.

نور الدين البيطاوي- شاب يتعرّض لإطلاق نار أثناء عمليّة الاعتقال

بتاريخ 8/2/2021 اقتحمت قوّات الاحتلال مخيم جنين لاعتقال نور البيطاوي. خلال عمليّة الاقتحام دخلت قوّات كبيرة من جيش الاحتلال برفقة كلاب بوليسية المخيم، واتّجهت نحو منزل نور البيطاوي حيث يقطن مع زوجته وابنته البالغة من العمر 4 أشهر. حاول نور الهرب من قوّات الاحتلال عبر سطح المنزل، إلّا أنّ قنّاصة الاحتلال كانت قد انتشرت على أسطح المنازل المجاورة، وقاموا بإطلاق الرصاص عليه بشكل مباشر: الأمر الذي أدّى إلى إصابته في منطقة البطن اليسرى.

وتّقت مؤسّسة الضمير ما جرى مع عائلة البيطاوي، حيث روى محمد البيطاوي (شقيق نور) ما حصل قائلاً: بعد إصابة نور نزل إلى الأسفل وبدأ بالصراخ، وداهم ما يزيد عن 10 جنود المنزل. وعندما وجدوا نور قام أحد الجنود بضربه على رأسه بكعب البندقية. انتشر الجنود داخل المنزل، وكانت زوجة نور تصرخ عليهم، وحصلت مشادّة ما بين الجنود وبينها، وقام أحدهم بضرب قنبلة صوتيّة باتجاهها، ولو لم تتحرّك لأصابتها القنبلة بشكل مباشر. أحضر الجنود مسعفين أوليين، وقاموا بنقل نور من البيت على حمالة طبيّة.

تمكّنت مؤسّسة الضمير في وقت لاحق من زيارة نور في عيادة سجن الرملة حيث كان متواجداً. وروى البيطاوي لمحامية مؤسّسة الضمير ما مرّ به قائلاً: «بعد إصابتي بفترة فقدت وعيي، واستيقظت بعد أيّام عدّة لأجد نفسي في العناية المكثّفة في المشفى، وأجريت لي عمليّة قصّ جزء من الأمعاء، وبقيت هناك ما يقارب 33 يوماً، ومن ثمّ نُقلت إلى عيادة سجن الرملة». خلال فترة تواجده في عيادة سجن الرملة لم يتلقّ البيطاوي العناية الطبيّة اللازمة، حيث أشار إلى أنّه كان يتمّ تغيير الضمادات الطبيّة لجرحه من قبل أسير أمنيّ آخر، وليس من قبل أيّ طبيب أو ممرّض.

استخدام الكلاب البوليسية

بتاريخ 16/3/2021، اعتقلت قوّات الاحتلال حمزة بوزية من منطقة كفل حارس/ نابلس، وذلك بعد اقتحام المنزل الذي يسكن به. حوّل بوزية إلى مركز تحقيق (بيتج تكفا)، حيث تمكّن محامي مؤسّسة الضمير من زيارته بتاريخ 25/3/2021. خلال الزيارة، روى حمزة تفاصيل اعتقاله قائلاً: في تمام الساعة الثالثة والنصف صباحاً، سمعت أصواتاً بالقرب من مكان سكني، ففتحت باب المنزل لأرى ماذا يحدث، وإذا جنود الاحتلال يطلقون كلباً مع كمامة على فمه باتجاهي فأوقعني أرضاً. قام الجنود بإبعادي بسحبي من ملابسي إلى الخارج، وكبّلوا يديّ وسألوني عن اسمي. طلبت أن أبدّل ملابسي إلّا أنّ أحد الجنود قام بضرب رأسي بالحائط؛ الأمر الذي تسبّب بنزول الدم منه، في حين أنّ آخر ضربني بالبندقية على ركبتي اليمنى، وتسبّب بوقوعي على الأرض، وأخرركلني على منطقة الصدر.

قامت قوّات الاحتلال بتفتيش منزل حمزة، ونقله فيما بعد إلى أحد معسكرات الاحتلال، حيث بقي لساعات وهو مكبّل اليدين ومغمّى العينين، دون أن يتمّ تزويده بطعام طوال هذه الفترة. مدّدت محاكم الاحتلال اعتقال بوزية مرّات عدّة، إلى أن تم الإفراج عنه بتاريخ 11/4/2021 بكفالة قيمتها 2000 شيكل. لم يتمّ تقديم أيّة لائحة اتّهام بحقّ بوزية: الأمر الذي يؤكّد عبثيّة الاعتقالات التي تقوم بها دولة الاحتلال في الكثير من الأحيان، وعدم وجود أساس لها، حيث تتعامل دولة الاحتلال مع الفلسطينيين بشكل يخالف الضمانات الأساسية للمعتقلين، حيث تنصّ القاعدة العامّة على أنّ المتّهم بريء إلى أن يثبت العكس، إلّا أنّ الاحتلال يتعامل مع الفلسطينيين على أساس أنّهم متّهمون ومعتقلون إلى أن يثبت العكس.

❖ حمزة زهران وعبد المجيد منصور... معتقلان يتعرّضان إلى تحقيق قاسٍ جداً

يُعدّ «تحقيق الضرورة» -كما يسمّيه الاحتلال- أو ما يُسمّى استخدام الأساليب المعزّزة في التحقيق أحد الممارسات التي تستخدمها دولة الاحتلال، والتي تقوم على استخدام أساليب عنيفة جداً تصل إلى حدّ التعذيب لغايات استخراج معلومات من الأسرى، ومنذ عام 2019، ازدادت وتيرة استخدام الاحتلال هذه الأساليب. ولم يخلُ عام 2021 من استخدامها، حيث وثّقت مؤسسة الضمير تعرّض الأسيرين حمزة زهران وعبد المجيد منصور، وعدد آخر من الحالات التي تعرّض فيها الأسرى إلى تحقيق مكثّف وتعذيب شديد.

خلال زيارة أجرتها مؤسسة الضمير للمعتقل حمزة، روى الأخير تفاصيل ما جرى معه قائلاً: تمّ اقتحام منزلي من قبل قوّات الاحتلال، حيث قاموا بكسر باب البيت وتخريب الأثاث، وإرعاب الأطفال. فور تشخيص الجنود لي قاموا ببطحي على الأرض والضغط على ظهري بركبهم بشكل مؤلم. فيما بعد تمّ تكبيلي بقيود بلاستيكية مشدودة بقوة، ثم أخذوني إلى منزل أخي، حيث تمّ اعتقال أبناء أخي الأربعة، واثنين من أولاد أخي الآخر، وفيما بعد نُقلت إلى معسكر عوفر، ومن ثمّ إلى عسقلان.

في مركز تحقيق عسقلان، وُضع حمزة في زنزانة صغيرة مساحتها 2x2 متر، جدرانها مرشوشة بشكل نافر بحيث يصعب الإتكاء عليها. وتحتوي الزنزانة على حفرة لقضاء الحاجة، وفرشة سُمكها 3 سم. خلال فترة التحقيق، تعرّض زهران إلى جلسات تحقيق طويلة وصلت إلى 48 ساعة متواصلة على حدّ تقديره، وتعمّدت قوّات الاحتلال تبديل المحقّقين، وإبقاء حمزة في غرفة التحقيق ساعات طويلة، بحيث يتمّ إحضار الطعام إلى غرفة التحقيق، هذا عدا عن استخدام أسلوب التهديد باعتقال أفراد العائلة وبالأخصّ الأمّ والزوجة، وتكبير المعتقل بكرسيّ التحقيق إلى الخلف مع تكبير الأرجل بأرجل الكرسيّ الخلفيّة، وإرغامه على سماع أصوات آخرين في التحقيق، وضرب كفوف على الوجه بقوة، وشبّهه بوضعيّة الموزة والتي يتمّ خلالها تثبيت أرجل المعتقل بالكرسيّ كي لا تتحرّك، ويكون ظهر الكرسيّ على جنب المعتقل، وتكبير اليدين إلى الخلف والضغط على الصدر إلى الخلف، بحيث يشكّل المعتقل زاوية منفرجة مع الكرسيّ؛ الأمر الذي يتسبّب بالأم حادّة في منطقة البطن⁴.

4 انظر: وضعيات التعذيب في سجون الاحتلال، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2020، متوفّر عبر الرابط الآتي:

https://www.addameer.org/sites/default/files/publications/brwshwr_ltdhyb-lnhyy.pdf



صورة توضح طريقة شبح الموزة

يُذكر أنّ قوّات الاحتلال كانت قد استغلّت إصابة حمزة بكسر في القدم خلال مرحلة التحقيق، حيث أشار حمزة إلى أنّ أحد المحقّقين كان قد سأله أيّ القدمين هي التي يعاني فيها من كسر، وقاموا بضربه عليها بشكل مؤلم. بعد انتهاء التحقيق العسكريّ مع حمزة أشار لمحمي مؤسسة الضمير أنّه كان يشعر بالألم في أنحاء جسده كافة، وبالأخصّ في منطقة الظهر، والجنب الأيسر والفخذين، ولم يكن يقوى على المشي لدرجة أنّ السجّانين كانوا يحملونه إلى زنزانتهم. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه خلال فترة التحقيق مع حمزة استشهد شقيقه أحمد زهران، وتمّ إبلاغه بهذا خلال التحقيق معه حيث أبلغه المحقّقون بذلك بعد 20 يوماً.

ولم يكن حمزة الشابّ الوحيد الذي تعرّض إلى مثل هذه الممارسات، حيث تعرّض الشابّ عبد المجيد منصور إلى ممارسات مشابهة. بتاريخ 14/9/2021 قامت قوّات الاحتلال باقتحام منزل عبد المجيد منصور في منطقة بدّو، لاعتقاله. خلال عمليّة الاقتحام تعاملت قوّات الاحتلال مع العائلة بعنف، حيث تخلّل ذلك تكسير باب المنزل، والصراخ والتعامل مع عبد المجيد بعنف تسبّب بإخافة الأطفال وبكائهم.

في إفادته لمؤسسة الضمير، أشار عبد المجيد إلى أنّه عقب اعتقاله تمّ نقله إلى مركز تحقيق عسقلان، حيث وُضع في زنزانة مساحتها 2x3 متر جدرانها مرشوشة بشكل نافر، ودرجة حرارتها باردة جداً. خلال فترة بقائه في تحقيق عسقلان، تعرّض عبد المجيد إلى التحقيق لأكثر من 20 يوماً، حيث حُرّم خلال أوّل 17 يوماً من النوم لأكثر من ثلاث ساعات

يوماً، فكان يتمّ التحقيق معه من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الخامسة صباحاً من اليوم التالي؛ أيّ كان يستمرّ معه التحقيق لما يقارب 21 ساعة -باستثناء مرتين سُمح لعبد المجيد بالنوم أكثر من هذه 3 ساعات-. ولم يكن المحقّقون يكتفون بحرمانه من النوم على هذه الشاكلة فقط، بل كما أشار عبد المجيد، فكان السجّانون يزعمونه باستمرار عندما ينزل إلى الزنزانة للاستراحة أو للنوم، بحيث كان يصعب عليه حتى نوم هذه الساعات الثلاث بشكل متواصل في ظلّ استغلاهم هذه الساعات لإدخال الأكل له، والدخول للعدد وغيره.

يقول عبد المجيد: في اليوم السابع عشر انتهى التحقيق معي الساعة الخامسة فجراً، وكان أحد المحقّقين والملقّب «زئيفي» يضحك ويقول لي غداً سنعرف كلّ شيء، وكان ذلك تلوياً باستخدام أساليب تحقيق معزّزة. في تمام الساعة الثامنة صباحاً من اليوم ذاته، تمّ نقلي إلى الطبيب في العيادة، حيث فحص الطبيب ضغطي، ونبضي وبعدها تمّ نقلي إلى غرفة التحقيق، وعلمت أنّه سيتمّ استخدام «التحقيق العسكري» معي. ألبسوني قطعاً قماشية على معاصم يدي، وكان ذلك لكي لا تظهر على يدي آثار الكلبشات».

خلال فترة التحقيق تعمد المحقّقون شتم عبد المجيد، والصراخ عليه، وتهديده باعتقال أفراد العائلة، واستخدام بعض الإيحاءات والتهديدات الجنسيّة، علاوة على ضرب المحقّقين له على منطقة الوجه باستخدام عظام اليد، وشبّحه بوضعيات عدّة كان منها الشبح جلوساً على كرسيّ التحقيق، بحيث يكون ظهر الكرسيّ أمامه، ويتمّ تقييد اليدين إلى



صورة توضيحية للشبح وقوفاً بزاوية 45

الخلف ورفعها على طاولة مرتفعة خلفه، ويتمّ شدّ اليدين إلى الخلف أكثر وأكثر من خلال محقّق يجلس خلفه، في حين يقوم محقّق آخر يجلس أمامه بالتحقيق معه، وهو في هذه الوضعيّة. يقول عبد المجيد: «من شدّة الألم والضغط الذي كنت أشعر به، لم أكن أعلم كم استمرّ الشبح بكلّ وضعيّة، إلّا أنّي كنت أشعر عندما يفكّون قيودي وكانّ يديّ مشلولتان، وتحرّكان دون إرادتي».

إضافة إلى الوضعيّة السابقة، أشار عبد المجيد إلى أنّه أيضاً تعرّض إلى الشبح بوضعيّة الجلوس بالقرفصاء، والتي يتمّ خلالها إجبار المعتقل على الوقوف على

رؤوس أصابع الرجلين، وتكبيل اليدين إلى الأمام أو الخلف، ويتمّ إحاطة المعتقل بمحقّق من الأمام وآخر من الخلف كي لا يسقط المعتقل، وتتسبّب هذه الوضعيّة بضغط وألم شديدين للمعتقل في منطقة الرجلين. وكذلك تعرّض للشبح والوقوف بزاوية 45 درجة مئوية، ويتمّ تكبيل يديه إلى الخلف مع قيام أحد المحقّقين بالضغط على كتفه للأسفل والضرب على منطقة الأفخاذ. يقول عبد المجيد: خلال الشبح بوضعيّة الوقوف بزاوية 45 درجة لم يكن مسموحاً أن أتحرّك، سواء أكان ذلك بمحاولة الوقوف أو حتّى الجلوس، وفي كلّ مرّة كنت أقع فيها على الأرض كانوا يقومون بإعادتي إلى الوضعيّة نفسها. بسبب هذه الوضعيّة، لم أتمكّن من استخدام الحقام العربيّ لأيام عدّة؛ بسبب ألم الرجلين الذي كنت أشعر به». يذكر بأنّ التحقيق استمرّ مع عبد المجيد أكثر من 20 يوماً، ونُقِل فيما بعد إلى سجن عوفر.



صورة توضيحية للشبح بوضعيّة القرفصاء

❖ إغلاق ملفّ التحقيق في جريمة التعذيب التي تعرّض لها

الأسير سامر العريبي

تحاول مؤسسة الضمير وعدد من المؤسّسات الحقوقية الأخرى بشكل دائم ملاحقة جرائم التعذيب التي يرتكبها المحقّقون الإسرائيليّون بحقّ المعتقلين الفلسطينيين بالأخص خلال فترة التحقيق، حيث يتمّ استخدام أساليب تعذيب وتحقيق قاسية ولإنسانيّة. وحتى تتمكّن المؤسّسات الحقوقية من ملاحقة الاحتلال دولياً يجدر بها استنفاد طرق الطعن المحليّة: أيّ وبعبارة أخرى، يجب على المؤسّسات تقديم شكاوى

❖ قضايا تحرّش واغتصاب لا تشكّل أساساً كافياً لاتّخاذ إجراءات قضائية تجاه محقّقي الشاباك

لم يكن العريبد الحالة الوحيدة التي تمّ إغلاق التحقيق فيه، ففي عام 2021 بتاريخ 23/12/2021 صدر قرار بإغلاق ملفّ شكوى آخر مقدّم من (ح.ص). اعتُقل (ح.ص) بتاريخ 1/5/2016 وتعرّض للتحقيق في مركز تحقيق المسكوبية لمدة 42 يوماً، تعرّض خلالها إلى التحقيق لساعات طويلة، والإهانة والشتم والصراخ، والتحرّش، والتهديد وغيرها من أساليب التحقيق. بتاريخ 25/8/2016 تقدمت مؤنّسة الضمير بشكوى حول الإساءة للأسير آنذاك (ح.ص)، فكما أشار الأخير خلال التحقيق معه، قام أحد المحقّقين بإزاحة قدمي (ح.ص) وفتحهما، ووضع رجله بينهما بحيث تلامس رجل المحقّق عضو المعتقل الذكري، وكلّ ذلك لغايات استفزازة، وإشعاره بالتهديد.

نظرت وحدة (المفتان)⁶ في الشكوى بتاريخ 3/4/2017: أيّ بعد ما يزيد عن 7 أشهر من تاريخ تقديمها، وخلال التحقيق الأوّلي الذي جرى مع المحقّقين أُكّد جميعهم أنّهم لا يذكرون ما جرى خلال فترة التحقيق، وأنكرو ما أشار إليه المعتقل في شكواه. اكتفت دولة الاحتلال بهذه التحقيقات الشكلية، لتنظر في قضية (ح.ص) وليصدر (أرون التمان) بتاريخ 23/12/2021 قراراً بإغلاق ملفّ الشكوى بسبب فناعته بعدم وجود أيّة حاجة لفتح ملفّ تحقيق، أو القيام بأيّ إجراءات جوهرية أخرى ضدّ المحقّقين الذين تمّ تقديم الشكوى ضدّهم. ومما يجدر تسليط الضوء عليه في هذا السياق، هو التأخر في الردّ في إصدار القرارات عن هذه الوحدة، حيث استغرق الأمر ما يزيد عن 7 أشهر، حتّى تقوم الوحدة بنظر الشكوى المقدّمة لها في قضية (ح.ص)، وفيما بعد استغرقت ما يزيد عن 4 سنوات لتصدر قرارها بإغلاق ملفّ الشكوى. ويعرقل هذا التأخر الدائم في نظر الشكاوى والردّ عليها سبل المؤنّسات الحقوقية في ملاحقة الاحتلال دولياً عن الجرائم التي يرتكبها بحقّ المعتقلين الفلسطينيين، حيث تشترط منظومة الأمم المتحدة استنفاد الإجراءات القانونية المحلية لغايات تقديم الشكاوى الدولية.

وبرزت خلال هذا العام أيضاً قضية الأسيرة السابقة (ص.أ) والتي تمّ اعتقالها خلال عام 2015، وذلك من منزلها في منطقة الخليل. استيقظت (ص.أ) لتجد قوّة الاحتلال في المنزل، ولتجد ضابطين إسرائيليين يصرخان عليها ويقومان باستجوابها. فيما بعد نقلت (ص.أ) إلى غرفة منفردة مع مجنّدين وطبيبة عسكرية، وطلبت منها الأخيرة أن تقوم بخلع ملابسها وتم تفتيشها تفتيشاً عارياً. قالت (ص.أ): "رفضت، ولكن لم يكن لدي أيّ خيار، علمت بأنني سأجبر على القيام بذلك". ارتدت الطبيبة قفازاتها وقامت بتفتيش (ص.أ) تفتيشاً داخلياً للمهبل وفتحة الشرج بحثاً عن شريحة هاتف.

6 وحدة المفتان أو كما تسميها دولة الاحتلال «مراقب شكاوى المحقّق معهم» هي وحدة تعمل على فحص الشكاوى الخاصة بأيّ سلوك «غير لائق» يتم من قبل جهاز الأمن العام خلال فترة التحقيق مع المعتقلين.

محلّية للجهات الإسرائيلية. ويكاد لا يخلو أيّ عام من تقديم شكاوى تتعلّق بالتعذيب وسوء المعاملة، إلّا أنّ الجزء الأكبر -إن لم يكن جميع- هذه الشكاوى يتمّ إغلاقها دون حتّى فتح أيّ تحقيق جدّي في الموضوع: بحجّة عدم وجود أدلة كافية على حصول التعذيب؛ الأمر الذي يؤكّد عبثية هذه الإجراءات وزيفها.

وكان من بين الحالات اللافتة لهذا العام قضية المعتقل سامر العريبد، والذي اعتُقل خلال عام 2019 من أمام مكان عمله حيث كان برفقة زوجته، وتعرّض للضرب بأسلحة القوّة الخاصة التي قامت باعتقاله، وتعرّض العريبد آنذاك إلى تحقيق قايّس تخلّله تعريضه للشبح بوضعيّات مختلفة والضرب العنيف، والتحقيق لساعات مستمرة. في اليوم التالي لاعتقاله، عرض سامر على قاضٍ عسكريّ وأبلغ العريبد القاضي بأنّه يشعر بألم في صدره، وأنّه غير قادر على البلع ويتقيأ باستمرار، إلّا أنّ القاضي تجاهل ذلك، وقام بتمديد لغايات التحقيق.

بعد أقلّ من 48 ساعة من اعتقاله نُقل العريبد إلى مستشفى هداسا، وهو فاقد الوعي، ويعاني من كسور في 11 ضلعاً من أضلاعه، وفشل كلويّ حادّ، وكدمات في أنحاء جسده كافة. على الرغم من كلّ هذه الأدلة، إلّا أنّه بتاريخ 24/1/2021 أعلن المستشار القانوني الإسرائيليّ (أفيخاي مندليت) إغلاق ملفّ التحقيق ضدّ عدد من محقّقي الشاباك في قضية استخدام التعذيب أثناء التحقيق مع المعتقل سامر العريبد؛ وذلك بحجّة عدم وجود أدلة على ارتكاب مخالفة جنائية بحقه -أي ممارسة التعذيب-⁵

ويشكّل هذا الإعلان تصريحاً واضحاً لاستخدام التعذيب دون أيّة محاسبة، ويشكّل وجهاً آخر من أوجه تواطؤ أجهزة دولة الاحتلال للتغطية على جرائم التعذيب المرتكبة، وبثبت عدم وجود أيّة نية لمؤنّسات دولة الاحتلال بملاحقة الشاباك ومحاسبته، أو حتّى ردى محقّقيه عن استخدام التعذيب وسيلةً لانتزاع الاعترافات من المعتقلين الفلسطينيين. ولم يكن إعلان المستشار القضائيّ الإشكالية الوحيدة في قضية العريبد، بل إنّ الإشكالية الأخرى تكمن في أنّ هذا الإعلان جاء بشكل منفرد دون إعلام مؤنّسة الضمير به، فلم تتلقّ مؤنّسة الضمير خبراً من المستشار بخصوص إغلاق ملفّ التعذيب للعريبد، وحتّى تاريخ صدور هذا التقرير ترفض السلطات الإسرائيلية تزويد محامي العريبد بموادّ وملفات التحقيق الخاصة بقضية العريبد؛ بحجّة أنّها موادّ سرّية لا يمكن كشفها.

5 للمزيد انظر: مؤنّسة الضمير تدين قرار المستشار القانوني الإسرائيليّ المتقلّب في إغلاق ملفّ التحقيق ضدّ محقّقي الشاباك -الأمن العام الإسرائيليّ- تجاه ممارسات التعذيب بحقّ المعتقل والموقوف سامر العريبد، مؤنّسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، منشور بتاريخ 24/1/2021، تفتت آخر زيارة بتاريخ 10/2/2022. متوفر عبر الرابط الآتي: <https://bit.ly/3l4nFJn>.

للتعذيب، أو سوء المعاملة وبالإبلاغ عنها دون أي تأخير؛⁸ الأمر الذي يخالف بشكل صريح حقيقة الواقع في دولة الاحتلال، حيث لعبت الطبيرة العسكرية دوراً أساسياً في قضية (ص.أ)، وكذلك الحال كان بالنسبة للأطباء الذين عاينوا سامر العرييد فور وصوله إلى المشفى، ولم يقوموا بتوثيق كل علامات التعذيب الظاهرة على جسده بشكل مهني، ووفقاً للمعايير الدولية.



Committee against Torture, Concluding observations on the fourth periodic report of Israel, 23 June 2009, Un Doc. CAT/C/ISR/4, para. 25. Available at: Committee against Torture, Concluding observations on the fifth periodic report of Israel, 3 June 2016, UN Doc. CAT/C/ISR/CO/5, paras. 14-15 and 31(b). Available at: <https://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1d%2FPPrICAqhKb7yhsmEKqNhdzbr4kqou1ZPE79BvBje97SSM1KP2v4ng3Dhx74ohsby7x4AIEgvGhwtvav7rPvZmtwPwOblDkyK%2BM9cNY7svWLIYmp6PB4chW8O> [Last visited on 26 January 2021]. See also, Committee against Torture, Concluding observations on the fourth periodic report of Israel, 23 June 2009, Un Doc. CAT/C/CO/ISR/5, para. 34. Available at: <https://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1d%2FPPrICAqhKb7yhsmEKqNhdzbr4kqou1ZPE79BvBje97SSM1KP2v4ng3Dhx74ohsby7x4AIEgvGhwtvav7rPvZmtwPwOblDkyK%2BM9cNY7svWLIYmp6PB4chW8O> [Last visited on 26 January 2021]

تحت ولاية وزير العدل الإسرائيلي، قامت وحدة (المفتان) بفتح تحقيق حول ما تعرّضت له الأسيرة، وأجرت وحدة (المفتان) مقابلة مع الأسيرة لغايات الحصول على تصريح منها حول ما تعرّضت له، إلّا أنّه بتاريخ 7 نيسان 2021 تمّ إغلاق التحقيق في هذه القضية بحجة عدم قدرة الوحدة الخاصة بالتحقيق في هذه القضية معرفة الشخص الذي أصدر أمر بالتفتيش الداخلي للمعتقلة. خلال التحقيق الذي جرى في قضية (ص.أ) قامت وحدة المفتان بالتحقيق مع الطبيبة التي أجرت الفحص، والمجنّدة المتواجدة معها، وغيرهم ممّن كان لهم علاقة بهذه الحادثة، وخلال التحقيق أشارت الطبيبة إلى أنّها لا تذكر بالتحديد من الذي أصدر الأمر بتفتيش المعتقلة تفتيشاً داخلياً، وأنّها غير نادمة على ذلك؛ لأنّها كانت تؤدّي مهمّتها، وأنّها لم تؤثر على صحّة (ص.أ).⁷

بقي سؤال: «من أصدر الأمر بتفتيش المعتقلة تفتيشاً داخلياً» عالماً دون إجابة فعلية، فخلال التحقيق كان كلّ طرف من الأطراف يقوم بتحميل المسؤولية إلى طرف آخر أو يتذرّع بعدم معرفة الشخص الذي أصدر الأمر فعلياً، أغلق ملفّ التحقيق بقضية تعرّضت للأسيرة (ص.أ) للاغتصاب دون محاسبة لأيّ شخص ممّن لهم علاقة بما تعرّضت له؛ بحجة عدم مقدرة وحدة (المفتان) على تحديد الشخص الذي قام بإصدار أمر التفتيش الداخلي.

توضّح هذه القضية إضافة إلى القضايا السابقة طبيعة المعاملات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني التي تسعى إلى الالتفاف على الحقيقة، ومحاولة تجاوز محاكمة ومحاسبة كلّ من له يد بمثل هذه الجرائم، حيث تمّ إغلاق ملفّ الشكوى في قضية حساسة كقضية (ص.أ) التي تعرّضت للاغتصاب بحجة عدم معرفة الشخص المسؤول عن إصدار الأمر بتفتيشها؛ الأمر الذي يوضّح طبيعة الاستهتار الذي تتعامل به دولة الاحتلال، وكذلك الحال كان بالنسبة لقضية (ح.ص) والأسير سامر العرييد. ومن جهة أخرى، تشكّل مثل هذه الممارسات انتهاكاً صريحاً للمواثيق الدولية الآنف ذكرها، وتجاهلاً تاماً من دولة الاحتلال لحقيقة توقيعه وانضمامها إلى اتفاقية مناهضة التعذيب. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ لجنة مناهضة التعذيب في إسرائيل كانت قد أشارت في ملحوظاتها الختامية في التقرير الدوري الرابع حول الوضع في إسرائيل إلى أنّه يجب على الأخيرة أن تتخذ على وجه السرعة التدابير اللازمة لضمان توثيق الأطباء والعاملين في المجال الطبي، والذين يتعاملون مع المعتقلين لأيّ علامات أو ادّعاءات بالتعرض

It started with a Palestinian woman's arrest. It ended with Israeli officers investigated for rape, Josh Breiner, published on 22 April 2021, available through: <https://www.haaretz.com/israel-news/2021-04-22/ty-article-magazine/.highlight/it-started-with-palestinians-arrest-it-ended-with-israeli-officers-probed-for-rape/0000017f-e572-d97e-a37f-f777f0b40000>, last visited on 6 June 2020.

يتواجد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي في ظروف حياتية قاسية، تشمل وضعهم في غرف مكتظة وضيقة المساحة يصعب عليهم الحركة فيها، وتفترق مباني السجون في معظم الحالات إلى مقومات الحياة البشرية، حيث تنتشر الرطوبة في الجزء الأكبر من الغرف التي يقبع فيها الأسرى، وتخلو الكثير منها من مقومات التهوية الطبيعية: الأمر الذي يخلق إشكاليات صحية للعديد منهم. ولا تقتصر الظروف المعيشية الصعبة على ما تمت الإشارة إليه، بل تشمل هذه أيضاً عدم وجود نظام غذائي سليم للأسرى، حيث تقدم إدارة مصلحة السجون للأسرى في الكثير من الأحيان أطعمة غير مطهّوة بشكل جيّد، وكمّيّات غير كافية لهم؛ الأمر الذي يضطرهم إلى شراء الجزء الأكبر من مستلزماتهم الحياتية والغذائية من كاتينا السجن التي تشكّل عبئاً مادياً حقيقياً على الأسرى وذويهم.

ولا تخلو ظروف السجون من تعرّض الأسرى الموجودين إلى الانتهاكات يوميّاً، حيث تُنقّص دولة الاحتلال عليهم حياتهم اليومية من خلال التفتيشات الدورية والمفاجئة، والتي يتمّ خلالها -في الكثير من الأحيان- مصادرة مقتنيات الأسرى وتكبيّلهم والتنكيل بهم. علاوة على سياسة الإهمال الطبيّ التي تتبّعها دولة الاحتلال مع الأسرى المرضى، والتي تشمل المماطلة في تشخيص الأسرى، وكذلك المماطلة في تقديم الرعاية الصحية اللازمة: الأمر الذي يتسبّب في تدهور الحالة الصحية للأسرى المرضى، وفي بعض الأحيان يصل الأمر إلى استشهداهم نتيجة هذه السياسة.

وتخالف دولة الاحتلال من خلال هذه الممارسات العديد من المواثيق الدوليّة، ومنها نصوص القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وبالتحديد القواعد الخاصة بأماكن الاحتجاز، وما تنصّ عليه من وجوب توافر متطلّبات الحياة الصحية في الغرف التي يتسخدمها السجناء بما يشمل: ظروف المناخ، والهواء، والمساحة الدنيا المخصصة لكلّ سجين، والإضاءة، والتدفئة، والتهوية.⁹ وتخالف كذلك اتفاقية جنيف الرابعة وبالأخصّ نصّ المادة 76 التي تنصّ على تقديم الرعاية الطبيّة اللازمة للأسرى، وكذلك نصوص المادتين 91 و92 من الاتفاقية ذاتها، التي تشير إلى قضيّة الرعاية الطبيّة الدورية وضرورة توفيرها للأسرى.

9 انظر القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، أوصى باعتمادها مؤتمر الأمم المتّحدة الأوّل لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في جنيف عام 1955 وأقرّها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراريه 663 جيم (د24-) المؤرّخ في 31 تموز 1957 و 2076 (د62-) المؤرّخ في 13 أيار/مايو 1977. منشورة في مجموعة صكوك دولية، المجلّد الأوّل، الأمم المتّحدة، نيويورك، 1993، رقم المبيع، A.94.XIV-Vol.1، Part 1، ص 337.

الفصل الثاني:

ظروف السجن

✉ الكورونا لا زالت خطراً يحدق بالأسرى.

شهد عام 2021 أكثر من حادثة انتشار لفيروس كورونا في السجون الإسرائيلية؛ الأمر الذي شكّل تهديداً دائماً على حياة الأسرى في السجون، خاصة وأنه منذ بدء انتشار فيروس كورونا، رفضت دولة الاحتلال الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين من كبار السنّ، أو النساء أو الأطفال، أو حتى المرضى منهم، بل على العكس من ذلك وعقب شهر من انتشار جائحة كورونا في فلسطين عام 2020، صدقت من إجراءاتها تجاه الفلسطينيين، وعادت وتيرة اعتقالها الشهرية إلى شكلها المعتاد. وعليه، لم يكن عام 2021 مختلفاً عن نظيره، فلم تتوقف دولة الاحتلال عن اعتقال الفلسطينيين على الرغم من انتشار فيروس كورونا بشكل كبير، وإصابة عدد من المعتقلين به خلال العام، حيث وثقت مؤسسة الضمير الانتشار الواسع للفيروس في سجن النقب وريمون على وجه الخصوص، إذ وصل عدد المصابين فيه بداية العام 200 حالة، وتُقل 5 أسرى إلى المستشفيات الإسرائيلية عقب تردّي وضعهم الصحيّ، وحاجتهم إلى المتابعة الطبيّة؛ نتيجة الإصابة بفيروس كورونا، كان منهم: محمد أبو عيشة، وأيمن سدر.

وعلى الرغم من هذا الانتشار الواسع لفيروس كورونا، إلّا أنّ دولة الاحتلال لم تقم أيضاً بتحسين ظروف الاعتقال للفلسطينيين، حيث عانى الأسرى في العديد من السجون من الاكتظاظ الموجود في الغرف، ومن نقص موادّ التعقيم، فكما أشار الأسير رشيد الرشق الذي تواجد في سجن النقب خلال شهر 2 من العام 2021 أنّ خلال فترة انتشار فيروس كورونا في السجون، إلى أنّ الأسرى هناك يعانون من إشكالية عدم تزويدهم من قبل الإدارة بأيّ موادّ تعقيم، حيث يقوم الأسرى بشراء الكمّيات على حسابهم الخاصّ؛ الأمر الذي يوضّح طبيعة الاستهتار الذي تمارسه دولة الاحتلال تجاه المعتقلين الفلسطينيين.

هذا إضافة إلى ظروف الحجر الصحيّ التي تفتقر إلى أبسط الاحتياجات الإنسانيّة، حيث تتعمد إدارة مصلحة السجون وضع الأسرى لما يزيد عن 10 أيام في أقسام خاصة داخل السجون تطلق عليها اسم «معابر»، وذلك لغايات التأكّد من عدم إصابتهم بالكورونا. ويعيش الأسرى في هذه المعابر أسوأ أيامهم، حيث روى العشرات منهم ممّن وثقت مؤسسة الضمير ظروف احتجازهم أنّه خلال هذه الفترة لا يتمّ تمكين الأسرى من الاستحمام، وإن حصل ذلك، فلا يتمّ تزويدهم بأيّ ملابس أو غيارات حتى يتمكّنوا من تبديل ملابسهم، ولا يمكن للأسرى خلال هذه الفترة شراء مستلزماتهم من الكانتينا؛ الأمر الذي يُعدّ مشكلة حقيقية للأسرى، حيث يعتمد الأسرى غالباً على كانتينا السجن لغايات شراء بعض الأطعمة لتحسين ما يتمّ تقديمه لهم من طعام، وكذلك يتمّ من خلالها شراء الموادّ المعقّمة والصابون والشامبو، وذلك في ظلّ عدم توفير إدارة مصلحة السجن هذه الموادّ، أو توفيرها ولكن بشكل قليل جداً.

في زيارة أجرتها مؤسسة الضمير للأسير منذر خلف المعتقل منذ العام 2004، والذي أصيب بفيروس كورونا خلال عام 2021، أشار الأخير إلى أنّه وُضع خلال عام 2021 في «معابر» (أيلون) بحجّة الحجر الصحيّ. خلال فترة بقاء خلف في (أيلون) أشار إلى أنّه وُضع

في بيئة تفتقر إلى أبسط الحاجات الإنسانيّة، ولا تراعي سبل الوقاية من الإصابة بفيروس كورونا فيقول: «لم يتمّ تزويدي بأيّ ملابس للغيار، وكانت البطانيات الموجودة في الغرفة والحمام متسخة كثيراً، أشعر بأنني هنا معرّض للإصابة بفيروس كورونا، أكثر من أيّ مكان آخر.

✉ مصابون ومهجورون بظروف تزيد من احتمالية الإصابة بفيروس كورونا

خلال الشهر الأوّل من عام 2021، ظهرت عدد من الإصابات بفيروس كورونا في سجن النقب، فقامت إدارة سجن النقب بإجراء فحوصات لعدد من الأسرى، وعلى إثر نتائج هذه الفحوصات قامت بنقل عدد منهم إلى أقسام أخرى، وقسم منهم نُقل إلى سجن ريمون لغايات الحجر. وثقت مؤسسة الضمير ما تعرّض له الأسرى، وذلك خلال زيارة أجرتها للمعتقل جبر أبو عليا، الذي قال: تمّ نقلنا بواسطة بواسطة عادية، حيث يجلس كلّ أسيرين بجانب بعضهما على كراسي حديديّة، ما يعني أنّ الجميع معرّض للعدوى، وعندما وصلنا إلى قسم 8 بسجن ريمون كانت الظروف سيّئة، كانت الأبراش والفرشات قذرة، والأكل سيّئ جداً، وكانت الغرفة تملو من وجود طنّاجر أو بلاطة. كان يُسمح لنا بالخروج إلى الفورة لمُدّة ساعتين فقط كلّ يوم، وذلك لكلّ ثلاث غرف سوّيّة، لم يتمّ تزويدنا بموادّ تعقيم، ولم يكن بإمكاننا استخدام الغسّالة والنّسّافة الموجودة في القسم بسبب خرابها. لم تكن هذه الظروف هي فقط ما كان يزيد من سوء ما عاشه الأسرى خلال تواجدهم في الحجر الصحيّ، حيث أشار أبو عليا إلى أنّه في حال تعب أو إعياء أيّ أسير، كانت إدارة السجن تماطل في إحضار أيّ ممرّض أو أدوية.

ولم تكن هذه الظروف السيّئة فقط لمن تعرّض للإصابة بفيروس كورونا أو نُقل إلى الحجر، وإنّما شملت أيضاً المعتقلين الجدد، حيث أشار عدد كبير من المعتقلين لمؤسسة الضمير إلى أنّه بعد اعتقالهم وإنهاء التحقيق معهم، تمّ نقلهم إلى أقسام أو مراكز توقيف تمّ تخصيصها لحجر للمعتقلين الجدد، وكانت هذه الأقسام تفتقر إلى أبسط مقوّمات الحياة الأدميّة. يقول الأسير كرم أبو عيشة خلال زيارة أجرتها مؤسسة الضمير له أنّه بعد انتهاء التحقيق معه تمّ نقله إلى مركز توقيف حوّارة، حيث وُضع في زنزانة قذرة بدون حمام وكانت مساحتها 4x4 متر، تحتوي على 4 أبراش، ويوجد لكلّ معتقل فرشاة رقيقة وبطانيّتين. يقول كرم: كان الطعام قذراً، ولم يعطوني أيّ ثياب أو مناشف أو أيّ شيء لاستخدامه عند الاستحمام، فيما بعد نُقل كرم إلى سجن مجدو، حيث وُضع في قسم «المعبار» هناك لمُدّة 28 يوماً. وحُرم كرم خلال هذه الفترة من الشراء من الكانتينا.

✉ تحريض على حرمان الأسرى من التطعيم

شهد الشهر الأخير من عام 2020 ومطلع عام 2021 حالة من الاستنفار عقب صدور قرار عن وزير الأمن الداخليّ الإسرائيليّ (أمير أوحانا) يوضّح فيه عدم نيّته توفير التطعيم ضدّ

فيروس كورونا للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وخلال جلسة للكنيست الإسرائيلي واستجواب (أوحانا) أشار الأخير في هذا السياق إلى أن عدم توفير التطعيم يمس فقط الأسرى الأميين، وذلك على الرغم من أن نائب مدير عام وزارة الصحة الإسرائيلية أرسل إلى وزارة الأمن الداخلي مذكرة يشير فيها إلى أن التطعيمات تُمنح لمن هم في مرحلة الخطر، ومن هم دون الـ 60 عاماً، وأنه يجب على مصلحة السجون توفير التطعيم بما يتلاءم مع هذه المعايير في السجون.

يوضح تصرف (أوحانا) النهج الذي تتعامل به دولة الاحتلال مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والقائم على إهمالهم طبيياً، والاستهتار بحياتهم، وهو يشكل في الحقيقة انتهاكاً للحقوق الصحية والطبية للأسرى، وتخالف كما هو واضح، تعليمات وزارة الصحة الإسرائيلية، ويخالف في أبسط الأحوال أخلاق المهنة الطبية التي تلزم بمنح معاملة متساوية للجميع، خاصة وأن الحديث هنا يدور عن فيروس خطير يتفشى بشكل سريع، ومن الممكن أن يهدد حياة الأسرى.

توجه المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (عدالة) برسالة إلى وزير الأمن الداخلي (أمير أوحانا) وإلى القائم بأعمال مأمور مصلحة السجون (غوندير آشير فاكنين) نهاية عام 2020 طالبت فيها بضرورة إبطال قرار الوزير بعدم توفير التطعيم للأسرى الفلسطينيين، وأكدت أن على وزارة الأمن الداخلي ومصلحة السجون المحافظة على حياة الأسرى وصحتهم، استناداً إلى أحد قوانين الأساس الإسرائيلية، وهو قانون أساس كرامة الإنسان وحرية الذي ينص على أنه «يتعين على كل سلطة من السلطات احترام الحقوق التي ينص عليها هذا القانون»، وكذلك البند رقم 4 من القانون ذاته الذي ينص على أنه «من حق كل إنسان الدفاع عن حياته وجسده وكرامته»، وبذلك يتوجب على السلطات الحفاظ على هذه الحقوق.¹⁰

استمرت معركة الأسرى بخصوص التطعيمات، ففي مطلع عام 2021، تقدمت خمس منظمات حقوقية، هي: جمعية حقوق المواطنين، وأطباء من أجل حقوق الإنسان، والمركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (عدالة)، ومركز الدفاع عن الفرد (هموكيد)، وحاخامات من أجل حقوق الإنسان، بالتماس إلى المحكمة العليا ضد قرار وزير الأمن الداخلي بعدم تطعيم الأسرى، مؤكدة بذلك على أهمية الالتزام بتوجيهات وزارة الصحة، وبخاصة تطعيم الأشخاص ممن تنطبق عليهم الأولوية، كالأشخاص الذين يزيد عمرهم عن 60 عاماً، والفئات المعرضة للخطر. وجاء هذا الالتماس من المؤسسات الخمس عقب توضيح من وزير الأمن الداخلي صدر لنائب المستشار القضائي للحكومة، صرح فيه بأنه لا ينوي التراجع عن قراره بعدم تطعيم الأسرى والسجناء في هذه المرحلة.

10 للمزيد انظر: عدالة لوزير الأمن الداخلي: يجب إبطال قرار منع توفير التطعيم ضد فيروس كورونا للأسرى الفلسطينيين، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، منشور بتاريخ 28/12/2020، متوفر عبر الرابط الآتي: <https://www.adalah.org/ar/content/view/10219>

وأشارت المؤسسات الخمس في التماسها إلى تقرير طبي صادر عن نقابة أطباء الصحة العاقبة في نقابة الأطباء الإسرائيلية يصرح بأنه: «يجب معاملة السجناء والأسرى معاملة السجان: بسبب الاكتظاظ في السجون، ويزيد هذا الاكتظاظ من خطورة الارتفاع في نسبة الإصابة والعدوى والوفاة. فهناك واجب أخلاقي، وعلى دولة إسرائيل تقديم اللقاحات للسجناء والأسرى».¹¹ نجحت هذه المحاولات المختلفة في تسليط الضوء على قضية الأسرى، وتكثرت في الختام ببدء عملية تطعيم الأسرى في السجون.

📌 القمع سياسة ونهج... ما يزيد عن 27 قمعة خلال عام 2021

يتعرض الأسرى بشكل دائم إلى انتهاكات من قبل إدارة مصلحة السجون، ومن قبل الوحدات الخاصة التي تقوم باقتحام السجون دورياً وبشكل مفاجئ لغايات إجراء تفتيشات. ويتم خلال جزء كبير جداً من هذه الاقتحامات الاعتداء على الأسرى، سواء من خلال ضربهم والتنكيل بهم، أو من خلال انتهاك خصوصيتهم والعبث بمقتنياتهم البسيطة، أو من خلال مصادرة بعض ما لديهم في الغرف، مثل: الأجهزة الكهربائية، والكتب وغيرها.

خلال هذا العام، وثقت مؤسسة الضمير ما يزيد عن 27 قمعة، جرت في مختلف سجون الاحتلال، فعلى سبيل المثال وثقت مؤسسة الضمير اقتحام سجن عوفر خلال شهر نيسان 2021. أشار الأسير سنار حمد إلى أنه خلال هذه القمعة تعقدت القوات تكبير جميع الأسرى في القسم بكلبشات بلاستيكية إلى الخلف، وتم ضربهم باستخدام الأيدي والأرجل والعصي، وإفلات كلب بوليسي على الأسرى: الأمر الذي تسبب بجرح عدد منهم. ولم تكن هذه المرة الوحيدة التي يتم فيها اقتحام سجن عوفر، حيث تم اقتحامه مجدداً على مدار العام أكثر من مرة، وكذلك الحال بالنسبة لمختلف السجون الأخرى.

خلال شهر 12 من العام 2021، اقتحمت قوات القمع سجن نفحة، وقامت بالتنكيل بالأسرى، وذلك عقب زعم إدارة السجن قيام الأسير يوسف المبحوح بالاعتداء على أحد السجناء، علماً بأن تلك الفترة كانت تشهد توتراً شديداً في السجون ناتج عن الاعتداء على الأسيرات الموجودات في سجن الدامون. رصدت مؤسسة الضمير تفاصيل هذه القمعة من خلال زيارتها، حيث أشار الأسير عمر الشريف إلى أنه عقب الحادثة المزعومة، اقتحمت القوات القسم وذلك تقريباً الساعة الخامسة مساءً، وقامت بتقييد الأسير يوسف ورشقه بالغاز، وضربه، وإخراجه من القسم. عقب ذلك، ضربت صفارات الإنذار في السجن، ودخلت القوات إليه حيث تم إخراج 6 أسرى من القسم ادعت مصلحة السجون بأنهم مسؤولون، واقتحمت قسم 12 قوّة خارجية، كانت مصحوبة بكلاب بوليسية.

11 معركة تطعيمات السجناء والأسرى تصل للمحكمة العليا، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، منشور بتاريخ 10/1/2021، متوفر عبر الرابط الآتي: <https://www.adalah.org/ar/content/view/10219>

خلال هذا الاقتحام تمّ تقييد جميع الأسرى الموجودين في هذا القسم بقيود بلاستيكية إلى الخلف، وضرب العديد منهم، وتمّ إخراجهم إلى ساحة الفورة بطريقة مهينة، وإجلاسهم على الأرض على ركبهم، علماً بأنّ الطقس كان بارداً آنذاك، وتمّ إجبار الأسرى على خلع ملابسهم الثقيلة. وشملت إصابات الأسرى حالات خلع للكف، وجروح وكدمات في منطقة الوجه ومناطق أخرى من الجسم؛ نتيجة للضرب بالهراوات. بقي الأسرى في الساحة من الساعة 6 وحتى الساعة 11 ليلاً، وتمّ فكّ قيودهم تقريباً الساعة 8:30 مساءً مع الإبقاء عليهم جالسين في الساحة. يُذكر أنّ الأسرى الستة الذين تمّ إخراجهم بداية الاقتحام تمّ نقلهم إلى غرفة انتظار، حيث مكثوا هناك 5 ساعات وهم مكبلون؛ الأمر الذي تسبّب لأحدهم بحالة من الغثيان وآلام في اليدين؛ نتيجة لشدّ قيودهم بقوة، وفيما بعد تمّ نقل الأسرى الستة إلى العزل حيث وُضعوا في اليوم الأوّل جميعاً في غرفة صغيرة الحجم مساحتها 2x2 متر، وعقب احتجاجهم على صغر مساحة الغرفة، تمّ نقل جزء منهم إلى عزل هداريم، والجزء الآخر إلى عزل عسقلان، ومكثوا في العزل حتى 4/1/2022.

📌 العزل سياسة مستمرة

تمارس دولة الاحتلال منذ سنوات سياسة العزل الانفرادي بحقّ الأسرى الفلسطينيين، وذلك في إطار إنزالها أقصى العقوبات بالأسرى، حيث تحرم بذلك الأسير من التواصل مع العالم الخارجي ومع الأسرى الآخرين، ويتمّ غالباً عزل الأسرى انفرادياً لفترات طويلة، وفي زنازين ضيقة ومعتمة، تملأ الرطوبة والعفن جدرانها؛ الأمر الذي يترك لدى الأسرى الكثير من المضاعفات الصحيّة والنفسية. في تقرير مكتب الدفاع العام للعام 2019-2020، أُنذ التقرير على أنّ دولة الاحتلال تقوم باستخدام سياسة العزل مع الأسرى الأمّنيين والجنائيين، وعلى الرغم من وجود اتّجاهين: اتّجاه العزل الانفرادي التام، أو اتّجاه العزل الانفرادي الجماعي، والذي يتواجد فيه أكثر من أسير مع بعض في العزل، إلّا أنّ جميع الأقسام التي يتمّ فيها العزل هي أقسام غير مناسبة، فعلى سبيل المثال تفتقر عدد من زنازين العزل في (أيلون) إلى دخول أشعة الشمس لها؛ الأمر الذي يحرم الأسرى الموجودين فيها من الإنارة الطبيعيّة، وبالتالي التأثير على قدرتهم في معرفة الوقت، وتمييز النهار عن الليل.¹²

ومن جهة أخرى أشار التقرير إلى إشكالية استخدام العزل بحقّ الأطفال، مؤكّداً على أنّ عزل الأطفال من شأنه أن يتسبّب بأضرار جسيمة على الوضع النفسي للطفل، ومن شأنه أن يؤثّر على إمكانية إعادة إصلاح المعتقل، وإعادة دمجه في المجتمع، حيث إنّ للعزل نتائج مدمّرة على وضع السجين. ولم يكتفِ التقرير فقط بما تمّت الإشارة إليه، وإنّما أشار أيضاً إلى قضية العزل على خلفيّة المعاناة من أمراض أو مشاكل نفسية، حيث أشار إلى أنّ هناك عدداً من المعتقلين الذين تمّ عزلهم دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الوضع النفسي لهم، وإمكانية تأثير العزل على وضعهم النفسي.¹³

12 تقرير مكتب الدفاع العام، للعام 2019-2020، منشور بتاريخ 9/5/2021 متوفّر عبر الرابط الآتي:

<https://www.gov.il/he/departments/news/detention-conditions-report-2019-2020>

13 المرجع السابق

خلال عام 2021، لجأت دولة الاحتلال إلى استخدام العزل وسيلةً لمعاقبة الأسرى، سواء بشكل فرديّ، أو جماعيّ، فحتّى نهاية عام 2021، تواجد 13 أسيراً فلسطينياً في زنازين العزل، إضافة إلى عدد آخر من المعتقلين الذين تمّ عزلهم وإعادة تمّ إلى السجون خلال العام، ويمكن القول أنّ نجاح ستة أسرى في تحرير أنفسهم من سجن جلبوع صدّق من ممارسات الاحتلال تجاه الأسرى، فعقب هذه الحادثة، وعقب ردّ الأسرى على سياسات الاحتلال التي شملت إحراق عدد من الغرف في بعض السجون، مثل سجن النقب وريمون، قامت إدارة مصلحة السجون بتصعيد استخدامها العزل.¹⁴ حيث عزلت عدداً من الأسرى جماعياً وفردياً، ووضعت الجزء الأكبر منهم في زنازين تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الآدمية. خلال زيارة أجرتها مؤسّسة الضمير للأسير أشرف أبو سرور المعزول في سجن ريمون، أشار أبو سرور إلى أنّ الأسير المعزول يعاني من العديد من الإشكاليات، منها قضية الطعام، حيث يعتمد الأسرى في سجون الاحتلال بشكل أساسي على كانتينا السجن لغايات شراء مستلزماتهم، ولغايات إعادة طهي الطعام المقدّم من الإدارة - كون الطعام رديئاً نوعاً وكماً- إلّا أنّ الأسير في العزل لا يُسمح له في الكثير من الأحيان بالحصول على مشتريات خارجيّة.

ولا يقتصر الأمر على هذا السياق فقط، بل تتسبّب المعيشة في غرف العزل بعدد من الأمراض للأسرى، أبرزها المشاكل المتعلّقة بالنظر، حيث يسبّب طول مدّة تواجد الأسير في الوسط ذاته، وعدم وجود أفق بعيد للنظر، وتمارين العينين على وجوده يسبّب للأسير في الكثير من الأحيان تراجع مستوى النظر لديه. وكان من بين الأسرى الذين واجهوا سياسة العزل الانفرادي هذا العام الأسير عمر خرواط (50 عاماً/الخليل). خلال زيارة أجراها محامي خرواط له، وزيارة أخرى أجرتها الضمير له في عزل (هشارون)، أشار خرواط إلى ظروف عزله القاسية، حيث تمنع دولة الاحتلال منذ ما يزيد عن عام خرواط من تلقي زيارات من عائلته، أو حتّى مكالمات هاتفية، وفي الكثير من الأحيان تعرقلت زيارة محاميه، ويقبع خرواط في زنزانه ضيقة مساحتها 3x2 متر، تحتوي على شبّك صغير مساحته 25x50 سم، وفيها سرير وبطانية وحمام ودوش صغير على شكل زاوية. ويُحرم خرواط من الخروج إلى ساحة الفورة أكثر من ساعة واحدة يومياً ويخرج وحيداً، بخلاف السجناء المدّنيين الذين يخرجون إلى الفورة على شكل مجموعات. ولا يتمّ تقديم طعام مناسب لهم، حيث تقدّم إدارة السجن طعاماً سيئاً كمّاً ونوعاً؛ الأمر الذي يدفعه إلى شراء أطعمة من كانتينا السجن، علماً بأنّه لا يُسمح له بشراء اللحوم أو الخضراوات منها؛ الأمر الذي لا يترك له مجالاً كبيراً في الشراء.¹⁵

14 انظر فصل «نق الحريّة» من هذا التقرير.

15 يُذكر أنّ عدد من الأسيرات تعرّضن إلى العزل لفترات مختلفة خلال هذا العام، كانت منهم الأسيرة نوال فتحة. للمزيد حول هذا الموضوع انظر فصل الأسيرات من هذا التقرير.

❖ سامي العمور وحسين مسالمة شهداء يضافون إلى قائمة شهداء الحركة الأسيرة

استشهد الأسير سامي العمور بتاريخ 18/11/2021 في مستشفى سوروكا الإسرائيلي في بئر السبع، إثر معاناته من مشكلة خلقية في القلب تفاقت جراء سياسة الإهمال الطبي المتعمد في سجون الاحتلال، واعتقل العمور الذي ينحدر من مدينة دير البلح في غزة عام 2008، وحكم بالسجن لمدة 19 عاماً، ولم تسمح سلطات الاحتلال لعائلته بزيارته خلالها، إذ تمكنت والدته من زيارته مرّات محدودة في بداية اعتقاله. وعانى العمور من مفاطة الاحتلال في متابعة وضعه الصحي، وظروف أسره القاسية. فتدهور وضعه الصحي حيث كان يُحتجز بسجن نفحة، ونُقل لإجراء عملية جراحية في مستشفى سيروكا، ولم تتكلل العملية بالنجاح؛ ما أسفر عن استشهاده، ووفقاً للمعلومات التي جمعتها مؤسسة الضمير فإنّ الشهيد العمور تعرّض لسلسلة من الانتهاكات التي أدت إلى وفاته، من خلال نقله المتكرّر عبر «البوسطة» وانتظاره ساعات طويلة قبل وصوله المستشفى، حيث مكث (14) ساعة في «معبارة» سجن «بئر السبع» قبل ساعات من إعلان استشهاده.

وتّقت مؤسسة الضمير شهادة الأسير جميل عنكوش الذي كان برفقة العمور في «معبارة» أو «هليكار» في «بئر السبع»، حيث أشار عنكوش في شهادته إلى أنّه عندما التقى الشهيد العمور كان الأخير متعباً جداً، وأكّد أنّه كان في «المعبارة» منذ أيام، حيث جرى نقله من نفحة إلى عسقلان منذ شهر، وأنّه في عسقلان تمّ إخراجه للفحوصات، ونُقل من عسقلان إلى «معبارة» الرملة، ومن ثمّ إلى ريمون، ومن ثمّ إلى النقب، ومن ثمّ إلى أو هليكار وتقت جميع هذه التنقلات بالبوسطة نفسها.

روي عنكوش ما قاله الشهيد العمور له قائلاً: إنّهُ خلال نقله في البوسطة كان المكيف يعمل، وطلب مراراً إيقافه، ولكن دون أية إجابة، الأمر الذي أتعبه كثيراً.

يقول عنكوش: «عندما رأيته كان متعباً جداً، وعنده ضيق تنفس وألم في الصدر، طلبنا أنا والأسرى الآخرين الموجودين ممرّضاً، وكنا ننادي على السجّانين، إلّا أنّ أحدهم جاء وأخبرنا أنّ الممرّض لا يريد الحضور؛ لأنّ الطبيب عاين العمور منذ ساعة وأعطاه جلوكوز، فيما بعد وتقريباً الساعة السادسة مساءً حضر الممرّض لغايات توزيع الدواء على الأسرى، وطلبت منه فحص الشهيد العمور إلّا أنّه رفض ذلك، وأكّد مجدداً أنّ الطبيب قد عاين العمور عقب خروج الممرّض تعب العمور أكثر. حاولنا مجدداً الضرب على الأبواب وطلب نقل العمور وإحضار الطبيب، إلّا أنّ السجّان كان يجب أنّ الممرّض والضابط المسؤول لا يريدان الحضور، وأشارت سجّانة أخرى إلى أنّه لا يهتمها إذا مات أحدهم».

على الرغم من كلّ ما عايشه العمور وعنكوش ومن معهم، إلّا أنّ هذا لم يكفِ دولة الاحتلال حيث حضرت قوّة مع ضابط إلى الغرفة التي تواجد فيها الأسرى؛ وذلك لغايات قمعهم بسبب طردهم على الأبواب، وبعد ضغط الأسرى حاول السجّانون سحب العمور دون عربة أو ناقلة، إلّا أنّ الأسرى رفضوا ذلك، وبعد 20 دقيقة تقريباً أحضروا عربة وأخرجوه. يقول عنكوش فيما بعد لاحظنا من نافذة الغرفة أنّهم أبقوا على الشهيد العمور خارج الغرفة ما يقارب 20 دقيقة».

وبارتقاء العمور يرتفع عدد شهداء الحركة الأسيرة في السجون الإسرائيلية إلى 227 شهيداً منذ عام 1967، منهم 72 أسيراً ارتقوا نتيجة سياسة الإهمال الطبي المتعمد، كما يرتفع عدد الجثامين المحتجزة للشهداء من الأسرى إلى 8 باحتجاز جثمان الشهيد العمور. وبلغ عدد الأسرى المرضى في السجون بحسب توثيق المؤسسات الحقوقية ما يقارب (600) أسيراً بحاجة لرعاية طبية حيثة، ووجود (19) أسيراً على الأقل مصابون بالسرطان وبأورام بدرجات متفاوتة، كان آخرهم الأسير ناصر أبو حميد، والذي رقد حتى نهاية العام 2021 بوضع صحي خطير، وفاقد للوعي في مستشفى (برزلي) الإسرائيلي؛ نتيجة إصابته بسرطان الرئة.

يذكر أنّه خلال العام 2021 تابعت مؤسسة الضمير 55 حالة مرضية داخل السجون، وتابعت أمورهم الطبية بالتنسيق مع المؤسسات الشريكة الأخرى، وشملت هذه الحالات إصابات لأسرى أثناء أو قبل الاعتقال، وحالات أخرى لأسرى يعانون من أمراض الضغط، والسكري، والقلب، وآلام العظام والمفاصل، وآخرون مورس عليهم التعذيب خلال فترات التحقيق، ولا زالوا يعانون حتّى اليوم من آثار هذه الممارسات، مثل: الأسير سامر العريبي، وجميل درعاوي، إضافة إلى المشاكل المتعلقة بالأسنان، حيث يعاني عدد من الأسرى من مشاكل في أسنانهم؛ وذلك نتيجة لنمط الغذاء، وانعدام لرعاية الدورية اللازمة للأسنان التي يعاني منها الأسرى.

❖ شهداء ما بعد الأسر... حسين مسالمة شاهد آخر على سياسة الإهمال الطبي

يمتد أثر سياسة الإهمال الطبي ليطال الأسرى المحرّرين بعد الخروج من السجن، فالعديد من الأسرى سقطوا شهداء بعد تحرّهم من الأسر؛ نتيجة للإهمال الطبي الذي تعرّضوا له أثناء فترة الاعتقال، حيث تتسبب سياسة الإهمال الطبي في الكثير من الأحيان بتفاقم الوضع الصحي والأمراض التي يصاب بها الأسرى، سواء أكانت الإصابة قبل الاعتقال، أو أثناءه، أو خلال فترة التواجد في السجن.

ومن الشواهد على سياسة الإهمال الطبي والمماطلة في تقديم العلاج للأسرى التي ينجم عنها تدهور الوضع الصحي للأسرى، حالة الشهيد حسين مسالمة (40 عاماً/ بيت لحم) والذي استشهد بعد فترة قصيرة من الإفراج عنه، والأسير محمد صلاح الدين (20 عاماً/ بلدة حزما قضاء مدينة القدس).

استشهد الأسير المحرّر حسين مسالمة بعد معاناته من سرطان الدم (اللوكيميا) الذي أصيب به في سجون الاحتلال وسط سياسة الإهمال الطبي المتعمد، حيث قضى في السجون قرابة 19 عاماً قبل أن يُفرج عنه بوضع صحيّ شديد الحرج في شباط 2021، ليملك في مستشفى هداسا الإسرائيلي، قبل نقله إلى المستشفى الاستشاري في رام الله، حيث ارتقى شهيداً بتاريخ 22/9/2021. وواجه مسالمة منذ نهاية العام 2020 تدهوراً على وضعه الصحيّ، وعانى من أوجاع استمرت لأكثر من شهرين ماطلت خلالها إدارة سجون الاحتلال في نقله إلى المستشفى من سجن «النقب الصحراوي»، حيث كان يقبع، مستمراً في سياسة الإهمال الطبيّ الممنهج، إلى أن وصل مرحلة صعبة نُقل إثرها إلى المستشفى، لتتبيّن إصابته بسرطان الدم حيث بلغ درجة متقدّمة.

يُذكر أنّ مسالمة كان قد اعتُقل بتاريخ 22/11/2002 وحُكم عليه بالسجن مدّة 20 عاماً، قضى منها 19 عاماً متتالية، متنقلاً من سجن لآخر، وأُفرج عنه بعد اكتشاف إصابته بالمرض نتيجة وضعه الصحيّ المتأزم، وبجهود قانونية حثيثة، ليقتضى ما تبقى من أيامه تحت رعاية طبيّة في المستشفى، قبل أن ينضم إلى مئات الأسرى الذين ارتقوا بعد تحرّهم متأثرين بأمراض ورثوها عن السجون.

ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أنّه خلال عام 2021 استشهد أيضاً الأسير المحرّر محمد صلاح الدين، وكان قد اعتُقل في شهر نيسان عام 2019، وحكم عليه بالاحتلال بالسجن لمدّة عامين، وفي شهر تمّوز 2020، أُعلن عن إصابته بالسرطان في سجون الاحتلال، وأُفرج عنه في شهر آب 2020، بعد أن وصل إلى مرحلة صحيّة حرجة، ليعلن عن استشهاده بتاريخ 11 كانون الثاني من العام ذاته.

أسرى مرضى... عبد الباسط معطان

اعتقلت قوّات الاحتلال عبد الباسط معطان (48 عاماً/ البيرة) بتاريخ 25 تشرين الأوّل 2021، وذلك عقب اقتحام منزله في تمام الساعة 2:00 بعد منتصف الليل، واعتقلته أمام أطفاله الأربعة. فيما بعد نُقل معطان إلى معسكر للجيش حيث تمّ إبقاؤه في العراق، وهو مكبل لأكثر من ساعتين، ومن ثمّ تمّ نقله إلى مستشفى (شاعري تسيدك)، حيث تمّ سؤاله أسئلة طبيّة دون إجراء أيّ فحوصات، على الرغم من أنّه شرح لقوّات الاحتلال وضعه الصحيّ وخطورته. نُقل معطان إلى سجن عوفر حيث تعرّض لاستجواب قصير من قبل الشرطة لم يتجاوز النصف ساعة. خلال هذا الاستجواب أشارت الشرطة إلى وجود شبهات بارتباط معطان بأنه ناشط في تنظيم محظور، إلّا أنّه أنكر هذه الشبهات كافة. بعد أيام عدّة أصدر القائد العسكري للمنطقة أمر اعتقال إداري مدّته 6 أشهر بحق معطان تمّ تخفيفه فيما بعد -خلال جلسة التثبيت- إلى ثلاثة أشهر تنتهي بتاريخ 30/1/2022.

قبل اعتقاله وبالتحديد خلال عام 2018، خضع معطان لعمليات جراحية عدّة، جرى خلالها استئصال جزء من الأمعاء، إلّا أنّه في وقت لاحق لهذه العمليات تبين أنّ الخلايا السرطانية لم تنته وأنّ هناك احتمالية بانتشار المرض، وتشكّل خلايا جديدة وعلى إثر هذا بدأ معطان بالعلاج الإشعاعيّ خارج البلاد. وعلى الرغم من أنّ وضع معطان يتطلّب رعاية طبيّة حثيثة، وإجراء فحوصات دورية وصور أشعة مقطعية لغايات التأكّد من عدم انتشار الخلايا السرطانية في الجسم، ومتابعتها في حال انتشارها إلّا أنّ دولة الاحتلال تعرّضه منذ اعتقاله إلى الإهمال الطبيّ المتعمد، فلم يعرض معطان على طبيب مختصّ، ولم تُجر له الفحوصات الضرورية والدورية، وكلّ ما تمّ إجراؤه له هو فحوصات روتينية تمّت في عيادة سجن عوفر، إضافة إلى إعطائه دواءً خاصاً بارتفاع الكوليسترول، وحبوب فيتامين D.

جمال زيد... ملفّ سرّي شاهده الوحيد الفشل الكلويّ

اعتُقل الأسير جمال زيد (63 عاماً/ البيرة)، بتاريخ 15 ايلول 2021، وذلك من منزله، ولم تكمن معاناة المعتقل جمال في حقيقة أنّه كبير بالسنّ فحسب، وإنّما بسبب الأمراض العديدة والخطيرة التي يعاني منها، والتي تتطلّب عناية حثيثة على مدار الساعة. حيث يعاني جمال من آثار جلطة سابقة، وكان قد خضع على إثرها لعملية تغيير شبكية، وهو بحاجة لتناول دواء مميع بانتظام، إضافة إلى معاناته من أمراض النقرس، والضغط، والسكري، والكولسترول، وعدم انتظام ضربات القلب، عدا عن المشكلة الصحيّة الأساسية، وهي حالة الفشل الكلويّ التي يعاني منها والتي تتطلّب عملية غسل للكلّي يوماً بعد يوم.

نتيجة للحالة الصحيّة الصعبة للمعتقل زيد، سيقضي في اعتقاله الإداري فترة غير محدّدة المدّة في عيادة سجن الرملة، حيث يُجرى فيها عملية غسل الكلّي ثلاثة أيّام في الأسبوع، وتمتدّ الجلسة لأربع ساعات من المعاناة، يُنقل بعدها إلى غرف عيادة سجن الرملة، التي يقبع فيها مع باقي الأسرى المرضى في ظروف صعبة.

يُذكر أنّ هذا الاعتقال هو الثاني للأسير زيد، بعد الإفراج عنه بأقلّ من 16 شهراً يُعاد اعتقاله تحت ذريعة الملفّ السريّ، والاعتقال الإداري مجدّداً. عانى زيد خلال تجربة اعتقاله الأوّل وباللغة عاملاً كاملاً، من ظروف معيشية قاسية في عيادة سجن الرملة، وأثناء التنقل بين السجون، فلم يتلقّ العلاج الطبيّ اللازم، وتعرّض لسوء المعاملة والحرمان من الطعام المناسب بما يتماشى مع الحماية الغذائيّة التي يتطلّبها وضعه الصحيّ، وعند تدهور وضعه الصحيّ، نُقل مكبلاً عبر البوسطة من عوفر إلى عيادة سجن الرملة، علماً بأنّ الأسرى يجدون صعوبة كبيرة في تحمّل مشاقّ البوسطة في الوضع العاديّ، ومنهم من يرفض الخروج لتلقّي العلاج من أجل تفادي معاناة البوسطة، وهو ما دفع المعتقل جمال إلى رفض نقله لعيادة سجن الرملة للعلاج، بعد التنكيل الذي تعرّض له في المرّة الأولى.¹⁶

16 للمزيد حول قضية جمال زيد، انظر البروفایل الخاصّ به: <https://www.addameer.org/ar/prison-er/4593>

منذ سنوات طويلة تستخدم دولة الاحتلال سياسة الاعتقال الإداري سياسةً ممنهجة لاعتقال مئات الفلسطينيين سنوياً دون تقديم أي لوائح اتهام ضدهم، دون تحديد سقف اعتقالهم، حيث يصدر القائد العسكري أوامر الاعتقال الإداري بحق الفلسطينيين من منطقة الضفة الغربية والتي تكون مدتها بالعادة ما بين شهرين وحتى ستة أشهر، ويتم تجديدها دورياً 17 ولا تتركز هذه الأوامر على أي أدلة أو بيانات حقيقية، حيث تبرز دولة الاحتلال إصدار أوامر الاعتقال الإداري بحجة وجود «أسباب أمنية» وملفات سرية تؤكد وجود خطر على أمن دولة الاحتلال، وهي بذلك تحرم المعتقلين والمحامين من معرفة أسس الاعتقال، وبالتوازي تحرمهم من الحق في تقديم دفاع حقيقي؛ الأمر الذي يشكل مخالفة واضحة لنصوص المواثيق الدولية وبالأخص المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي كفل للمعتقل الحق في معرفة ما يتم توجيهه ضده من تهم لغايات تمكينه من إعداد دفاع خاص به.

منذ سنوات عدّة، انتهجت دولة الاحتلال استخدام الاعتقال الإداري ورقةً لعرقلة الإفراج عن المعتقلين، حيث وثقت مؤسسة الضمير خلال الأعوام الماضية عدداً من الحالات التي قامت بها دولة الاحتلال بإصدار أوامر اعتقال إداري بحق معتقلين كان من المفترض أن يتم الإفراج عنهم بعد قضائهم أشهر عدّة في الاعتقال، أو حتى سنوات عدّة، ولم يكن هذا الشكل هو الوحيد الذي لاحظته مؤسسة الضمير، حيث لاحظ محامو المؤسسة وجود سياسة أخرى متجسّدة في استخدام الاعتقال الإداري سبيلاً للإبقاء على بعض المعتقلين في حالة إخضاعهم للتحقيق، وعدم ثبوت أي من إدّعاءات الاحتلال عليهم، أو في حالات فشل النيابة العسكرية بتقديم لوائح اتهام لهم. حيث تقوم دولة الاحتلال بالإبقاء على المعتقلين بحجة وجود ملفّ سرّي، ولا يحتوي الملفّ السريّ بالعادة على موادّ إضافية غير تلك التي لم تتمكن النيابة من إثباتها في لائحة اتهام.

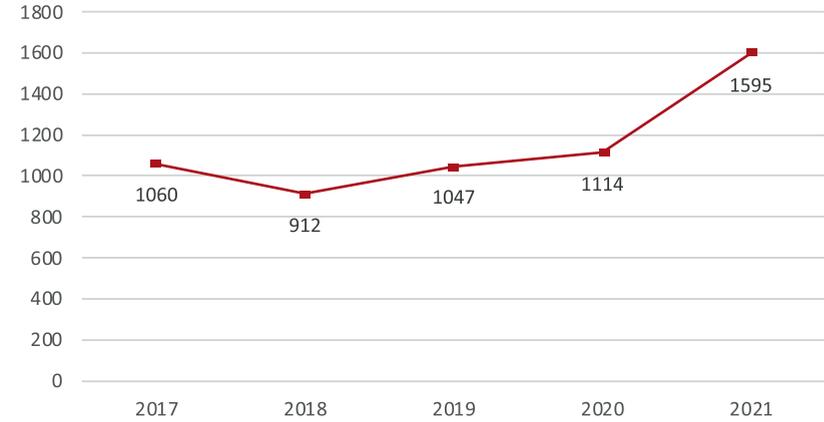
وأصدرت دولة الاحتلال خلال هذا العام 1595 أمر اعتقال إداري كان منها ما يزيد عن 530 أمر اعتقال إداري جديد، في حين أنّ ما يزيد عن 800 منها كان تجديدات لأوامر اعتقال. ويوضح عدد الأوامر الصادرة خلال هذا العام السياسة الممنهجة للاحتلال في زيادة استخدام الاعتقال الإداري، وإذا ما تمّت مقارنة هذه الأعداد مع الأعداد من الأعوام السابقة فنجد أنّ هذا العام شهد ارتفاعاً ملحوظاً في استخدام سياسة الاعتقال الإداري، الأمر الذي يؤكد على أنّ دولة الاحتلال ماضية في استخدام هذه السياسة على نطاق أوسع، وكذلك يؤكد أنّ محاكم الاحتلال العسكرية 18 ما هي إلا وسيلة من وسائل الاحتلال وأداة من أدوات المخابرات وجيش الاحتلال، حيث تصادق هذه المحاكم بشكل دائم على قرارات الاعتقال الإداري دون أية مناقشة أو مراجعة قضائية حقيقية. يُذكر أنّه خلال الأعوام الخمسة

17 يُذكر أنّ أمر الاعتقال الإداري بحق الفلسطينيين المقدسيين يصدر من قبل وزير الأمن الإسرائيلي.

18 للمزيد حول تاريخ المحاكم العسكرية في دولة الاحتلال انظر الورقة التي أعدتها مؤسسة الضمير بهذا الخصوص.

الفصل الثالث: الاعتقال الإداري

الماضية أصدرت دولة الاحتلال 5728 أمر اعتقال إداري بحق معتقلين فلسطينيين، الأمر الذي يؤكد أنّ دولة الاحتلال لا تستخدم الاعتقال الإداري في نطاق ضيق، كما هو مقرّر في القانون الدولي، ولا سيّما المادة 78 و79 من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين.¹⁹



عدد أوامر الاعتقال الإداري خلال الأعوام الخمسة الماضية

كبار في السن... أوضاع صحيّة حرجة... لا شيء يحول دون الاعتقال

لا تكثر دولة الاحتلال في ممارساتها لآليّ ظروف حيث تعتقل كبار السن، والأطفال والأقهار، وعلى الرغم من أنّ هذه السياسة ليست جديدة، إلّا أنّه قد برزت خلال هذا العام عدد من الحالات اللافتة والتي تبرهن وحشيّة وهمجيّة دولة الاحتلال، حيث اعتقلت قوّات الاحتلال الإسرائيليّ بتاريخ 7/6/2021 عمر عبد الرحيم (69 عاماً/ القدس) والذي يعاني من مرض القلب ومشاكل في الشرايين. عُرض عمر للمرّة الأولى على المحكمة بتاريخ 10/6/2021، حيث تمّ تمديده لمدة 72 ساعة لغايات إصدار أمر اعتقال إداريّ بحقه، وبتاريخ 17/6/2021 عقدت جلسة تثبيت الاعتقال الإداريّ حيث ثبت القاضي عمر على كامل المدّة، علماً بأنّ أمر اعتقاله الإداريّ ينتهي بتاريخ 6/10/2021.

خلال جلسة تثبيت المعتقل أشارت جهة الادعاء إلى أنّ عمر ناشط في تنظيم محظور، وأنّ له تاريخاً من الاعتقالات: الأمر الذي كان بالنسبة للقاضي كافياً ليؤكد أنّه يرى وجود خطورة من قبل المعتقل تستدعي اعتقاله إدارياً لمدة 4 أشهر. تقدّم طاقم مؤسّسة الضمير باستئناف على القرار، ونظر الاستئناف أمام القاضي (عرام لوفمان)، حيث أشار القاضي خلال هذه الجلسة إلى أنّ قرار المحكمة الأولى بتثبيت المعتقل على كامل المدّة كان مبنياً على وجود معلومات من مصادر عدّة تؤكد أنّه على الرغم من عُمر المعتقل إلّا أنّه نشيط في تنظيم محظور.

جابه المحامي هذه الادعاءات، موضحاً أنّ المعتقل تجاوز الـ 69 من العمر، وأنّه لم يتمّ اعتقاله منذ أكثر من 16 عاماً؛ الأمر الذي يدفع إلى التساؤل حول طبيعة النشاط الذي يمكن لشخص مثله ممارسته، والذي من شأنه أن يشكّل خطراً على أمن المنطقة، وأكد المحامي خلال هذه الجلسة على خطورة الوضع الصحيّ للمعتقل، ومعاناته من مشاكل صحيّة في القلب والشرايين، وأنّ أحد أطبائه كان قد نصح بإجراء عملية قلب مفتوح له. وبالرغم من كلّ ما أشار إليه المحامي، إلّا أنّ المحكمة تعنّت ورفضت طلب الاستئناف.

ولم تكن حالة عمر عبد الرحيم هي الحالة الوحيدة اللافتة للنظر هذا العام، حيث اعتقلت قوّات الاحتلال المريض جمال زيد،²¹ والذي يعاني من فشل كلويّ وعدد من المشاكل الصحيّة، وعلى الرغم من حاجة المعتقل الدائمة إلى غسل الكلى بوتيرة شبه يومية، إلّا أنّ دولة الاحتلال قامت باعتقاله. ومن جهة أخرى، اعتقلت قوّات الاحتلال جمال النسر (75 عاماً/ رام الله) بتاريخ 9/6/2021 وذلك بعد افتتاح منزله. عُرض جمال على محكمة الاحتلال العسكريّة حيث تمّ تمديده لمدة 72 ساعة لغايات إصدار أمر اعتقال إداريّ بحقه، وفيما بعد صدر الأمر لمدة 4 أشهر. تقدّمت جهة الدفاع عن جمال النسر بطلب استئناف، وتعيّنت الجلسة بتاريخ 28/6/2021. تناول محاميه خلال الجلسة الوضع الصحيّ للمعتقل،

21 للمزيد حول قضية جمال زيد انظر فصل ظروف الأسرى من هذا التقرير

الاعتقال الإداري يطال الجميع

شملت اعتقالات دولة الاحتلال خلال هذا العام -كغيره من الأعوام- مختلف فئات الفلسطينيين حيث تعرّض خلال هذا العام عدد من النواب الفلسطينيين إلى الاعتقال الإداريّ كان من بينهم: محمد بدر، وياسر منصور، وحاتم قفيشة، وأحمد مبارك، ونايف الرجوب، ومحمد أبو طير. وبالتوازي، اعتقلت قوّات الاحتلال خلال هذا العام عدداً من الصحفيين، وقامت بتحويلهم إلى الاعتقال الإداري، وكان من بينهم: محمد نمر عسيبة، وعلاء الريماوي، وحازم ناصر، وعامر أبو هليل، والأسيرة بشرى الطويل. ولم تستثن دولة الاحتلال من سياستها الأطفال الفلسطينيين، حيث قبّع خلال هذا العام ثمانية أطفال في الاعتقال الإداري وهم: سامي الهريمي، وأمل نخلة، ومحمد منصور، وبراء وولد محمد، وأحمد البايض، ووديع احديد، وموسى همام، وعبد الله همام.²⁰

19 انظر أيضاً ورقة صادرة عن مؤسّسة الضمير بهذا الخصوص.

<https://www.addameer.org/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A>

انظر أيضاً: الاعتقال الإداري، ورقة صادرة عن مركز المعلومات الإسرائيليّ لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، منشور بتاريخ 1 كانون الثاني 2017، متوقّر عبر الرابط الآتي: https://www.btselem.org/arabic/administrative_detention

20 للمزيد حول الأطفال والاعتقال الإداري انظر الفصل الخاص بالأطفال من هذا التقرير.

ومعاناته من مرض السكّري، وارتفاع ضغط الدم، والكوليسترول، إلّا أنّ القاضي رفض الاستئناف متجاهلاً سنّ جمال ووضعه الصحيّ.

وتنتهك دولة الاحتلال من خلال هذه الممارسات مختلف المواثيق الدوليّة وبالأخصّ اتّفاقيّة جنيف الرابعة، فبدلاً من جعل الاعتقال الإداريّ الوسيلة الأخيرة لغايات الاستخدام، وبدلاً من استخدامها إلى أقصر مدّة ممكنة، تقوم دولة الاحتلال باستخدام الاعتقال الإداريّ في حالات عدم كفاية الأدلّة لغايات الإبقاء على الفلسطينيين رهن الاعتقال إلى حين التمكن من إثبات الإدعاءات الموجهة ضدهم.²²

✎ أمر الإفراج لا يقع عائقاً أمام إصدار أمر اعتقال إداريّ... بشير خيرى حالة تجسّد سياسة

منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات، صدّدت دولة الاحتلال من استهدافها مؤنّسات المجتمع المدنيّ والمدافعين عن حقوق الإنسان، وكان من ضمن المستهدفين هذا العام المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان بشير خيرى (79 عاماً/ رام الله)،²³ فبتاريخ 29/10/2021 اقتحمت قوّات الاحتلال منزل المحامي بشير خيرى، وقامت باعتقاله وتحويله مباشرة إلى معسكر عوفر بالقرب من منطقة رام الله. عُقدت جلسات عدّة لتمديد المحامي بشير لغايات التحقيق، حيث جرت بتاريخ 1 و3 و8/11/2021، وفي جميع هذه الجلسات أعطى القاضي العسكريّ الضوء الأخضر للنيابة العسكريّة بتمديد اعتقاله بحجّة التحقيق وإلى حين تقديم لائحة اتّهام له.

بتاريخ 15/11/2021 قدّمت النيابة العسكريّة لائحة اتّهام بحقّ المحامي بشير تدّعيّ دولة الاحتلال فيها ارتباط بشير بمنظمة «غير قانونيّة» وفقاً للأوامر العسكريّة الإسرائيليّة، وكذلك بنود أخرى تعود إلى أعوام ماضية وعلى وجه التحديد الأعوام 2000، و2014 و2017، ومشاركة بشير خلال هذه الأعوام في نشاطات عامّة. وبتاريخ 21/11/2021، أصدرت محكمة عوفر العسكريّة قراراً بالإفراج عن المحامي بشير، وذلك بكفالة قيمتها 5 آلاف شيكل و10 آلاف شيكل كفالة طرف ثالث. تقدّمت نيابة الاحتلال باستئناف على قرار الإفراج، وتم تعيين جلسة للنظر في هذا الاستئناف، وخلال هذه الجلسة رفض القاضي استئناف

22 See UN Working Group on Arbitrary Detention, Opinion No. 24/2016 concerning a minor (whose name is known by the Working Group) (Israel), U.N. Doc. A/HRC/WGAD/2016/24 (Oct. 20, 2016), <https://undocs.org/A/HRC/WGAD/2016/24>.

23 يُذكر أنّه خلال هذا العام قامت قوّات الاحتلال باعتقال المحامي فريد الأطرش بتاريخ 15 حزيران 2021، وتمّ إطلاق سراحه بعد ثمانية أيّام من الاعتقال.

Israel must safeguard human rights defenders in Occupied Palestinian Territory and within its borders - UN expert, published on 11 Aug 2021, United Nations Human Rights Office of the High Commissioner, last visited on 21/1/2022. Available through: <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27375&LangID=E>

النيابة وقرّر مجدّداً الإفراج عن بشير خيرى مع رفع الكفالة الماليّة إلى 10 آلاف شيكل، و20 ألف شيكل كفالة طرف ثالث، مع الاحتفاظ بحقّ النيابة في فحص إمكانيّة إصدار أمر اعتقال إداريّ له، وذلك خلال 24 ساعة.

قبل مضيّ هذه الساعات، صدر أمر اعتقال إداريّ بحقّ المحامي بشير وذلك لمدّة 6 أشهر تنتهي بتاريخ 28/4/2022، وعُقدت بتاريخ 26/12/2021 جلسة تثبيت أمر الاعتقال الإداريّ، حيث ثبتّ فيها القاضي (موشيه بن ديفيد) أمر الاعتقال الإداريّ على كامل المدّة. تجسّد حالة بشير خيرى حالة من عشرات الحالات التي تتعرّض إلى السياسة ذاتها سنويّاً، حيث تصدر بحقّ هؤلاء المعتقلين لوائح اتّهام تعود في الكثير من الأحيان إلى العشرات من السنوات، أو إلى المشاركة في أنشطة جماهيريّة عامّة، أو حتّى تخلو من بيانات تؤكّد مزاعم دولة الاحتلال، وعند صدور قرارات بالإفراج عن المعتقلين، تسارع النيابة العسكريّة بالاستئناف على قرارات الإفراج، وتعتمد خلال ساعات قليلة على إصدار أوامر اعتقال إداريّ بحقّ المعتقلين؛ الأمر الذي يدفع الناظر إلى القول بوجود سيطرة من جهاز المخابرات الإسرائيليّ والنيابة العسكريّة على الجهاز القضائيّ، حيث إنّ ما يتمّ في نهاية المطاف هو ما يسعى جهاز المخابرات إليه، ومما يؤكّد ذلك قيام القضاة العسكريّين بتثبيت المعتقلين خلال جلسات المراجعة القضائيّة على الرغم من أنّ القاضي السابق قد يكون أصدر قراراً بالإفراج عن المعتقل لعدم وجود أدلّة كافية تؤسّس للاعتقال.

يذكر أنّ هذا الاعتقال هو الخامس للمحامي بشير خيرى حيث إنّهُ اعتُقل خلال أعوام الستينيّات وأمضى 15 عاماً في سجون الاحتلال ليتحرّر عام 1984، وفي 13/11/1988 اعتُقل مجدّداً، وتمّ إبعاده إلى لبنان ليعود إلى أرض الوطن عام 1993، وبتاريخ 27/2/2003 اعتُقل إداريّاً لمدّة سنتين، وبتاريخ 29/4/2011 اعتُقل مرّة أخرى، حيث جرى التحقيق معه في مركز تحقيق المسكوبيّة، ومُنح من لقاء المحامي ليتّم الإفراج عنه لاحقاً.

✎ الإضراب عن الطعام... محاولات فرديّة للوقوف أمام سياسة احتلاليّة

شهد هذا العام قيام ما يزيد عن 59 أسيراً بخوض إضرابات فرديّة عن الطعام لغايات تحقيق مطالبهم والتي كان أبرزها مواجهة سياسة الاحتلال في الاعتقال الإداريّ، إضافة إلى قيام بعض الأسرى بالإضراب عن الطعام لأسباب مختلفة، تتوّعت ما بين المطالبة بتقديم العلاج، وإنهاء العزل الانفراديّ، والمطالبة بتحسين ظروف الاعتقال، أو مساندة لأسرى آخرين مضربين عن الطعام. ومن الحالات التي خاضت إضراباً عن الطعام خلال هذا العام كان الأسير عماد سواركة الذي استمرّ 56 يوماً وانتهى إضرابه باتّفاق يقضي بتحديد سقف اعتقاله الإداريّ، وبالإفراج عنه في شهر تموز، وإضراب الأسير الغضنفر أبو عطوان والذي استمرّ 65 يوماً، وانتهى بعد صدور قرار بإبطال أمر اعتقاله الإداريّ، وإضراب الأسير خضر عدنان الذي استمرّ 35 يوماً، والأسير جمال الطويل الذي استمرّ 29 يوماً؛ وذلك لغايات المطالبة بحريّة ابنته بشرى الطويل.

محطات مع مضربين عن الطعام خلال 2021 علاء الأعرج

اعتقلت قوات الاحتلال المهندس علاء الأعرج (34 عاماً/ طولكرم) في 30 حزيران 2021، وحولته إلى الاعتقال الإداري؛ الأمر الذي دفعه إلى الإضراب عن الطعام رفضاً لذلك بتاريخ 8/8/2021 حيث تواجد آنذاك في سجن مجدو، وعقب إضرابه عن الطعام تم احتجازه في زنزانة سيئة من حيث الإضاءة والتهوية، ويوجد فيها حشرات. خلال فترة إضرابه عن الطعام نقلت دولة الاحتلال الأعرج مراراً ما بين عزل الجلطة، وعبادة سجن الرملة، ومستشفى (العفولة). خلال إضرابه عن الطعام تمكنت مؤسسة الضمير من زيارة الأعرج في عيادة سجن الرملة، وعزل الجلطة حيث أشار إلى أنه يعاني من آلام في البطن والصدر والرأس والعيون، وغباش في الرؤية، ووجع شديد في منطقة الكلى، ودوار، وإغماء، وفقدان للتركيز والنسيان، وفقدان القدرة على التبول، عدا عن ارتجاع ما يشربه من ماء إلى أنفه.

وتعمد دولة الاحتلال بشكل مستمر إلى التنكيل بالأسرى المضربين عن الطعام، ومن الأمثلة على ما يتعرض له الأسرى خلال فترات الإضراب ما تعرض له الأسير الأعرج في عيادة سجن الرملة من عزل لمدة يومين في زنزانة مضغوطة يوجد فيها نافذة وباب وكلاهما مغلق، وشديدة الاتساخ وتملؤها الصراصير. في ظل هذه الظروف القاسية، اضطر الأعرج إلى تنظيف الزنزانة بنفسه. ولم تكف دولة الاحتلال بكل هذا، حيث قامت بسحب كل المقتنيات الشخصية منه وشمل سحب البطانية، والمنشفة، والمصحف، وبساط الصلاة. بتاريخ 2/11/2021 تم تحويل الأعرج إلى التحقيق، حيث جرى التحقيق معه في عيادة سجن الرملة، وهو مضرب عن الطعام وفي وضع صحي صعب، وبعد 103 أيام من الإضراب عن الطعام أنهى الأعرج إضرابه بعد تقديم لائحة اتهام بحقه. يُذكر أن الأعرج قد أمضى أكثر من 5 سنوات في الاعتقال وهو متزوج وأب لطفل، وخلال فترة إضرابه عن الطعام، تنقل ما بين عزل الجلطة، وعبادة سجن الرملة، ومستشفيات الاحتلال.

هشام أبو هُوَاش

اعتقلت قوات الاحتلال في تشرين الأول 2020 هشام أبو هُوَاش (39 عاماً/ الخليل)، وقامت بإصدار 3 أوامر اعتقال إداري بحقه، كان كل واحد منها لمدة 6 أشهر. صدر ثالثها بتاريخ 25/10/2021 وقصر الأخير إلى 4 أشهر بشكل غير جوهري. دفعت هذه الأوامر أبو هُوَاش لخوض إضراب مفتوح عن الطعام بهدف إنهاء اعتقاله الإداري، خاصة وأنه أب لأربعة أطفال، أحدهم يعاني من مشاكل في الكلى، وهو ومعتقل سابق أمضى في سجون الاحتلال ما يزيد عن 8 سنوات. خلال فترة الإضراب عن الطعام، قبع أبو هُوَاش في عيادة سجن الرملة، حيث كانت دولة الاحتلال تقوم بنقله إلى المستشفيات الإسرائيلية عند تدهور وضعه الصحي، وتعيده فيما بعد إلى عيادة سجن الرملة.

عانى أبو هُوَاش خلال إضرابه عن الطعام من آلام في مختلف أنحاء الجسد وبالخص في منطقة الكلى والرأس، ووخزات في القلب، وتقوى. أثناء زيارة محامي مؤسسة الضمير للمضرب (أبو هُوَاش)، أشار الأخير إلى أنه وُضع في غرفة في سجن الرملة سيئة للغاية، حيث كانت نسبة الرطوبة فيها عالية، ووجد فيها حشرات. كان إضراب (أبو هُوَاش) الأطول خلال هذا العام حيث استمر 141 يوماً، وكاد يودي بحياته، إلا أنه بتاريخ 4/1/2022 أعلن أبو هُوَاش تعليق إضرابه عن الطعام بعد التوصل إلى اتفاق يقضي بالإفراج عنه بتاريخ 26 شباط 2022.

كايد الفسفوس

في تموز 2020، قامت قوات الاحتلال باعتقال كاید الفسفوس (32 عاماً/ الخليل)، وقامت بتحويله إلى الاعتقال الإداري؛ الأمر الذي دفع الفسفوس فيما بعد وباتاريخ 15/7/2021 إلى إعلان إضرابه عن الطعام الذي استمر 131 يوماً. خلال فترة الإضراب عن الطعام توقف الفسفوس عن شرب الماء ليومين أكثر من مرة؛ الأمر الذي استلزم نقله للمستشفى، حيث تنقل الفسفوس ما بين عزل الجلطة، وعبادة سجن الرملة، ومستشفى (كابلان)، ومستشفى (برزلي).

خلال فترة تواجد الفسفوس في المستشفى، قضى أياماً عدّة وسط حراسة مشددة وبوجود 15 حارساً، وعلى الرغم من صعوبة وضعه الصحي إلا أن قوات الاحتلال قامت بتقييد قدميه ويده بالسريير، ومنعته من الذهاب للحمام، وبالمقابل تم إعطاؤه قارورة لقضاء الحاجة. عانى الفسفوس خلال فترة الإضراب عن الطعام من نقص في البوتاسيوم وفيتامين ب، وآلام في المفاصل والظهر، وتشنجات شديدة وصداغ، وتقطع في النوم، فلم يكن يستطيع النوم أكثر من ساعتين، في ظل الضجيج المستمر والتفتيشات اليومية، ودق الشبايك، وانخفاض وزنه من 95 كغم إلى 59 كغم. يقول الفسفوس: «في إحدى المرات تواجد معي بالغرفة ثلاثة حراس، كانوا يتكلمون عن الطعام، ويحاولون الضغط عليّ لأتناول الطعام. تعمّدوا تناول الطعام أمامي واستفزازي بإصدار أصوات أثناء تناولهم الطعام». وتبين مثل هذه الممارسات ومحاولات الاحتلال الدائمة لكسر المعتقلين، والتنكيل بهم.

لم تكتف دولة الاحتلال فعلياً لإضراب الفسفوس فخلال فترة إضرابه عن الطعام، وباتاريخ 14/10/2021 قامت المحكمة العليا الإسرائيلية بتجميد قرار الاعتقال الإداري بحقه، وبعد استمرار الفسفوس في إضرابه عن الطعام وباتاريخ 29/10/2021 تم إبلاغ محامي الفسفوس بتفعيل أمر الاعتقال الإداري الأخير بحق الفسفوس والذي كانت مدته 6 أشهر، وفي 4/11/2021 أعاد الاحتلال تجميد اعتقاله مرة أخرى. تمكّن الفسفوس بعد 131 يوماً من الإضراب عن الطعام من انتزاع قرار من الاحتلال يقضي بالإفراج عنه بتاريخ 24.12/2021

24 للمزيد انظر: محامية الضمير بعد زيارة الفسفوس والأعرج في عزل عيادة سجن الرملة الأسيرين بحالة صحية حرجة وظروف احتجاز سيئة جداً، منشور بتاريخ 30/9/2021. متوفر عبر الرابط: <https://www.addameer.org/ar/news/4514>

❖ محاولة الاحتلال إخفاء اسم القائد العسكري في أوامر الاعتقال الإداري

لطالما كانت الأوامر العسكرية الخاصة بالاعتقال الإداري تُوقَّع باسم القائد العسكري الصريح، إلّا أنّه ومنذ أشهر عدّة بدأت دولة الاحتلال بسياسة وقف استخدام اسم القائد العسكري الصريح على أوامر الاعتقال الإداري، واستبدلت ذلك بوضع الحروف الأولى من اسمه. تدرّعت دولة الاحتلال بأنّ هذا التغيير جاء للمحافظة على أمن القائد العسكري وسلامته، حيث إنّ وضع الاسم الشخصي للقائد من شأنه أن يشكّل تهديداً عليه. وجاء هذا التغيير بشكل أساسي عقب صدور مقالة في جريدة هآريئس خلال شهر شباط 2021 بخصوص اعتقال الطفل أمل نخلة اعتقالاً إدارياً، حيث ذكرت هذه الصحيفة اسم القائد العسكري؛ الأمر الذي على إثره جاء قرار استبدال الاسم الصريح بالأحرف الأولى من اسم القائد العسكري.

لم يتمّ إعلام أية جهة بهذه التغييرات، وعلى وجه الخصوص المحامون، واستمرّ العمل بها حتى شهر تشرين أول 2021، وذلك حينما لاحظ أحد محامي مؤسسة الضمير هذا الاختلاف في الأوامر. اختار محامي الضمير خمسة ملفّات عشوائية من الملفّات التي يمثلها، وتوجّه إلى المحكمة العسكرية في عوفر باعتراض على توقيع الأوامر العسكرية باستخدام الحروف الأولى فقط. تمكّن المحامي من انتزاع قرار يقضي بتوقيع القائد العسكري بالاسم الكامل على أوامر الاعتقال الإداري، وذلك بعد أن قبلت المحكمة الاعتراض الذي تقدّم به، حيث أمهلت المحكمة النيابة العسكرية حتى تاريخ 12/2/2022 لتقوم بتصحيح القرارات الصادرة والموقعة بالأحرف الأولى لتصبح موقعة بالاسم الصريح والكامل للقائد العسكري. حاولت نيابة الاحتلال استئناف قرار المحكمة مؤكّدة على حجّتها السابقة بأنّ التوقيع الصريح من شأنه أن يشكّل تهديداً على القائد العسكري، إلّا أنّ هذا لم يلقَ قبولاً، وتمّت العودة إلى نظام التوقيع بالاسم الكامل.

خلال الشهر الأوّل من عام 2021 اعتقلت قوّة الاحتلال الطالب الجامعيّ مقداد القواسمة (24 عاماً/ الخليل) وقامت بتحويله إلى الاعتقال الإداري. بتاريخ 21/7/2021 أعلن القواسمة إضرابه المفتوح عن الطعام في محاولة لمواجهة سياسة الاعتقال الإداري التي تنتهجها دولة الاحتلال بحقه، حيث تعرّض القواسمة سابقاً للاعتقال مرّات عدّة، وأمضى في سجون الاحتلال ما يقارب أربعة أعوام ما بين أحكام واعتقالات إدارية سابقة.

خلال فترة إضراب القواسمة عن الطعام بتاريخ 6/10/2021، وبينما كان القواسمة يرقد في مستشفى (كابلان) الإسرائيليّ نتيجة لوضعه الصحيّ الخطير الذي استلزم إبقائه في العناية المكثّفة ما يزيد عن شهر، كانت المحكمة الإسرائيلية العليا قد قرّرت تجميد الاعتقال الإداري بحقه، لتعود بتاريخ 14/11/2021 وتفعلّ القرار من جديد، حيث نُقل القواسمة آنذاك إلى عيادة سجن الرملة، وذلك في ظلّ تجاهل تامّ لوضعه الصحيّ الخطير؛ بحجّة أنّ وضعه الصحيّ قد تحسّن. عقب 113 يوماً من الاضراب عن الطعام، علّق مقداد القواسمة إضرابه وذلك بعد أن تمّ التوصل إلى اتّفاق يقضي بالإفراج عنه بشهر شباط 2022.

❖ سياسة تجميد أوامر الاعتقال الإداري

منذ عام 2015 خرجت المحكمة الإسرائيلية العليا، بما يسمّى قرار «تجميد أو تعليق» أمر الاعتقال الإداري بحقّ الأسير الذي يخوض إضراباً فردياً عن الطّعام، وعدّت المؤسسات المختصة في حينه أنّ هذا القرار أداة لترسيخ سياسة الاعتقال الإداري، ولم تتوقّف المحكمة العليا عن استخدام هذا القرار حتى اليوم، علماً بأنّه لا يعني إلغاء الاعتقال الإداري، بل إخلاء مسؤولية إدارة سجون الاحتلال، والمخابرات (الشاباك) عن مصير الأسير وحياته، وتحويله إلى «أسير» غير رسميّ في المستشفى، ويبقى الأسير بذلك تحت حراسة «أمن» المستشفى بدلاً من حراسة السجّانين، كما ويبقى فعلياً أسيراً؛ أيّ أنّه لا يمكن لعائلته نقله إلى أيّ مكان، علماً بأنّ أفراد العائلة والأقارب يستطيعون زيارته كأّي مريض وفقاً لقوانين المستشفى، إلّا أنّ وجود الأسرى في مستشفيات إسرائيلية يحرم العائلات في الكثير من الأحيان من الحصول على تصاريح للدخول إلى الأراضي المحتلّة والوصول إلى المستشفيات.

واستخدمت دولة الاحتلال هذه السياسة مع أكثر من حالة خلال عام 2021، كان منها على سبيل المثال المعتقلان: كايد الفسفوس ومقداد القواسمة اللذان تجاوز إضرابهما مئة يوم، حيث جُمّد أمر الاعتقال الإداري بحقّ الفسفوس مرّتين وتمّ تفعيله، وذلك على الرغم من الوضع الصحيّ الخطير له، ولم تكتفِ دولة الاحتلال فقط بهذا، بل قامت بنقله من العناية المكثّفة في مستشفى (كابلان) الإسرائيليّ إلى عيادة سجن الرملة رافعةً بذلك الخطر عن حياته وصحّته.

تكفل المواثيق الدوليّة لكلّ إنسان الحقّ في الحصول على محاكمة عادلة تراعي الضمانات الأساسيّة التي تقيت كفالتها في العديد من المواثيق الدوليّة، كالحقّ في الحصول على مترجم، ومعرفة التّهم التي يتمّ توجيهها إلى المعتقل، ومحاكمته في محاكم نزيهة ومستقلّة، وغيرها من الضمانات الأساسيّة، إلّا أنّ الممارسات الإسرائيليّة لا تكفل في الكثير من الأحيان أبسط هذه الضمانات. ومع انتشار جائحة كورونا، اتّسعت رقعة انتهاكات الاحتلال لضمانات المحاكمة العادلة، خاصّة في ظلّ عدم انعقاد جلسات المحاكم بشكل فعليّ، وتحوّلها إلى الانعقاد إلكترونياً، وعدم حضور المعتقلين إلى قاعات المحاكم، وعرقلة تواصل المعتقلين مع المحامين من خلال عرقلة زيارات المحامين لمراكز التحقيق وسجون الاحتلال بحجّة حالة الطوارئ، وغيرها من الممارسات. وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك العديد من المواثيق الدوليّة التي أكّدت أهميّة كفالة ضمانات المحاكمة العادلة، منها: الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، والعهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، وقواعد مانديلا، وعدّ النظام الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة مثل هذه الممارسات في سياق معيّن على أنّه جريمة حرب.²⁵

⊕ لا حصانة أمام القيود

لا تستثني دولة الاحتلال من انتهاكاتهما أيّ فلسطينيّ بصرف النظر عن عمره، أو جنسه، أو انتمائه السياسيّ، أو حتّى أيّة حصانة مهنيّة قد يمتلكها، حيث ترتكب قوّة الاحتلال سنويّاً عشرات الانتهاكات التي تطال الصحفيّين أو المحامين، أو المدافعين عن حقوق الإنسان، وتشمل هذه الانتهاكات اعتقالهم، أو استدعاءهم لغايات التحقيق، أو حتّى عرقلة عملهم، ولا سيّما عمل الصحفيين ومنعهم من تغطية ما تقوم به قوّة الاحتلال تجاه الفلسطينيّين. وثّقت وزارة الإعلام الفلسطينيّة خلال عام 2021 (717) انتهاكاً بحقّ الصحفيّين، كان من بينها حالات إصابات بالرصاص، ومنع من تغطية الأحداث واستدعاءات، وفرض غرامات ماليّة، واقتحامات، وحجب على مواقع التواصل الاجتماعيّ.

ويوضّح الشكل التالي توزيع أعداد الانتهاكات بحقّ الصحفيّين على أشهر العام، والذي يُظهر الارتفاع الملحوظ في استهداف الصحفيّين خلال شهري أيار وحزيران، ويُعزى ذلك إلى الهبة الجماهيريّة والحرب على قطاع غزّة، حيث تعقّدت قوّة الاحتلال خلال هذه الفترة عرقلة عمل الصحفيّين بشكل كبير، وواجهت كلّ من حاول توثيق انتهاكات الاحتلال ونشرها. ووفقاً لما وثّقت مؤسّسة الضمير تواجدها خلال عام 2021 (20) صحافيّاً في سجون الاحتلال، وحتّى نهاية العام بقي 13 منهم معتقلاً.

25 انظر المادّة 8 من النظام الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة.

الفصل الرابع: ضمانات المحاكمة العادلة

الساعة 10:40 ليلاً اقتحمت قوّات الاحتلال منطقة البيرة وبالأخصّ الحيّ الذي يقطنون به، وبعد دقائق عدّة بدأت قوّات الاحتلال بالظُّرُق على باب منزلهم بعنف ووحشيّة. تقول السيدة علياء: «فتح زوجي الباب وأمسكه فوراً ثلاثة جنود، وقاموا بإمساك يديه إلى الخلف بأيديهم، وأجلسوه على كرسيّ، وأحاطوه. كانوا طوال الوقت يصرخون ويتعاملون بوحشيّة، وعندما طلبتُ منهم التحدّث بهدوء قام أحدهم بتوجيه سلاحه باتجاهي». فيما بعد، خرجت قوّات الاحتلال معتقلةً معها المرشّح ناجح عاصي.

ولم يكن عاصي الحالة الوحيدة، حيث تعرّض عدد آخر من المرشّحين إلى الاعتقال، كان منهم الشيخ حسن الوردان، وفادي عمرو، وعلاء حميدان، وخالد براهيمة، ومحمد صيحة، وزياد الشيخ أبو صالح، وياسر البدرساوي، ويوسف قرّاز، وغيرهم، وقامت قوّات الاحتلال بتحويل عدد منهم إلى الاعتقال الإداري. ومن جهة أخرى تعرّض عدد آخر من المرشّحين إلى الملاحقة من قبل الاحتلال، كالأسير السابق ناصر أبو خضير المرشّح عن قائمة «نبض الشعب» والذي اعتقلته قوّات الاحتلال، وأُفرجت عنه بعد أيّام، واستمرّت في ملاحقته بعد الإفراج عنه، حيث تمّ استدعاؤه مراراً للتحقيق، وفرضت عليه الإقامة الجبريّة، وتمّ منعه من دخول الضفّة الغربيّة لمُدّة 6 أشهر، وقُطع عنه التأمين الصّحيّ والوطنيّ.

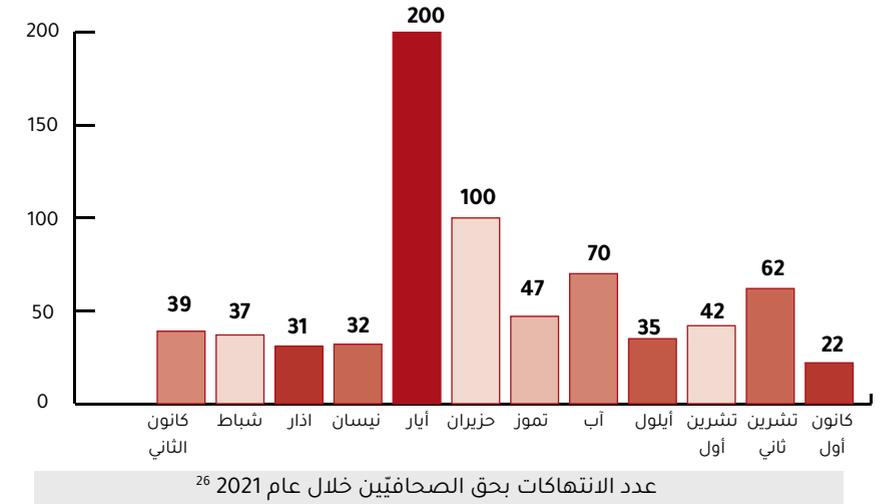
توضّح مثل هذه الممارسات الملاحقة الدائمة التي تقوم بها دولة الاحتلال للفلسطينيين المنخرطين في مجال الحياة السياسيّة، وذلك في مخالفة صريحة لكلّ النصوص التي تكفل هذا الحقّ.

🔗 الاعتقال على خلفيّة الفيسبوك

تعتمد قوّات الاحتلال بشكل دائم إلى تضيق الخناق على الفلسطينيين، بحيث توسّع دائماً من سبيل ملاحقتهم، ومن ضمن هذه السياسات ملاحقة الفلسطينيين على خلفيّة منشوراتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعيّ. فخلال عام 2021، رصدت مؤسسة (ايبوك) 390 حالة قام فيها الاحتلال باعتقال أو استدعاء فلسطينيين على خلفيّة منشوراتهم على مواقع التواصل الاجتماعيّ.²⁸ وتنتهك دولة الاحتلال بهذه الممارسات الحقّ في حرّية الرأي والتعبير المكفول في عدد من المواثيق الدوليّة، منها: المادّة 19 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، والإعلان العالميّ لحقوق الإنسان. وتستند دولة الاحتلال في إدانتها للمعتقلين لسكّان القدس والأراضي الفلسطينيّة المحتلّة في العام 1948 على المادّة 144 (ب) و(د)(2) من قانون العقوبات للعام 1977، في حين تستند دولة الاحتلال لإدانة المعتقلين من منطقة الضفّة الغربيّة إلى الموادّ 251 و199 (ج) من الأمر العسكريّ لتعليمات الأمن (النسخة الموحّدة) «يهودا والسامرة» رقم 1651 للعام 2009.²⁹

28 الواقع الرقمي الفلسطيني، ايبوك، 2021، ص 56.

29 انظر «الاعتقالات على خلفيّة «التحريض» على مواقع التواصل الاجتماعيّ وسياسات حكومة الاحتلال... فيسبوك نموذجاً. ورقة صادرة عن مؤسسة الضمير بتاريخ 7/1/2019. متوقّر عبر الرابط الآتي: <http://surl.li/bouxh>.



يُعدّ حرمان دولة الاحتلال الصحفيين من ممارسة عملهم بحريّة، وملاحقتهم بشكل دائم، وعرقلة عملهم، انتهاكاً للعديد من المواثيق الدوليّة، منها: الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان، وبالأخصّ المادّة 19 منه، والمادّة 19 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة، والمادّة 2 من إعلان اليونسكو إسهام وسائل الإعلام في دعم السلام العالميّ، والتفاهم الدوليّ، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة العنصريّة، والتحريض على الحرب للعام 1978، وقرار مجلس الأمن رقم 2222 / 2015 الخاصّ بحماية الصحفيين.²⁷

🔗 المشاركة في الانتخابات الفلسطينيّة سبب آخر للاعتقال

منذ أن أعلنت السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة عن نيّتها عقد انتخابات تشريعيّة ومحليّة، بدأت دولة الاحتلال بملاحقة المرشّحين لهذه الانتخابات، والعاملين في لجانها؛ بهدف عرقلة مشاركتهم السياسيّة في الانتخابات؛ الأمر الذي يشكّل في جوهره انتهاكاً واضحاً لمعايير حقوق الإنسان التي تكفل للمواطنين الحقّ في المشاركة السياسيّة، سواء كان ذلك بالترشّح للانتخابات، أو الاقتراع، أو غيرها من أشكال المشاركة في الحياة السياسيّة، وحيث إنّ مختلف الانتهاكات التي تمّ رصدها في هذا السياق كانت على خلفيّة الترشّح للانتخابات، أو المشاركة في التجهيز لها فإنّها تخالف بذلك نصوص الشرعيّة الدوليّة لحقوق الإنسان. وتُقت مؤسّسة الضمير خلال عام 2021 اعتقال وملاحقة عدد من مرشّحي الانتخابات، كان من بينهم المرشّح في قائمة (القدس موعداً) ناجح عاصي (47 عاماً/ رام الله). اقتحمت قوّات الاحتلال منزل عاصي بتاريخ 12/4/2021، وخلال توثيق مؤسّسة الضمير عمليّة الاقتحام أشارت السيدة علياء زوجة المرشّح ناجح عاصي إلى أنّه في تمام

26 هذه الأرقام وفقاً لما وثّقته وزارة الإعلام الفلسطينيّة.

27 Security Council resolution 2222 (2015), adopted at the 7450th meeting on 27 May 2015. Available at: <https://bit.ly/3CEsBTw>.

✎ ما بين تهم الاعتقال على خلفية الفيسبوك والاعتقال الإداري...

وسام الخطيب

بتاريخ 22/2/2021 اقتحمت قوة من جيش الاحتلال منزل وسام خطيب الكائن في حزما، وذلك حوالي الساعة الرابعة فجراً؛ حيث قامت القوة بكسر زجاج شرفة المنزل الأرضية، ومن ثم اقتحام غرف المنزل والعائلة مستغرقة بالنوم، دون أن يرتدوا الكمامات. قام الجنود بهزّ وسام بعنف وإيقاظه، سمحوا له بتبديل ملابسه، ولم يسمحوا بتوديع عائلته. قاموا بتقييد يديه للخلف بقيود بلاستيكية، وتعصيب عينيه بقطعة قماش، ثم نقله مشياً على الأقدام حتى وصلوا للجيبات العسكرية. نُقل وسام لمركز توقيف عتصيون، وقبع فيه بظروف قاسية لمدة 14 يوماً للحجر الصحي، قبل نقله لسجن عوفر.

عُقدت جلسة محاكمة لوسام بتاريخ 1/3/2021 لتقديم لائحة اتهام بحقه، وقدمت النيابة العسكرية اللائحة التي تتضمن بنداً واحداً أنّ المعتقل «حاول إلقاء بالكلام، وإقبا بأي فعل آخر، التأثير على الرأي العام في المنطقة، بالشكل الذي يضرّ بسلامة الجمهور». وذلك من خلال نشره منشوراً على صفحته على فيسبوك تدعي أنه يتضمن تحريضاً، ويمسّ بأمن المنطقة، ويدعو للعنف.

قرّر القاضي العسكري خلال الجلسة إطلاق سراح وسام بشروط: كفالة مالية بقيمة 5000 شيقل، وتوقيع اثنين من الكفلاء على كفالة بقيمة 10000 شيقل لكل واحد، إضافة إلى شرط دعوة وسام عند الحاجة عبر محاميه، ويُعدّ ذلك تبليغاً رسمياً. طلبت النيابة العسكرية تمديد اعتقال وسام لمدة 72 ساعة لفحص إمكانية إصدار أمر اعتقال إداري بحقه. وقرّر القاضي العسكري الاستجابة للطلب، وتمديد اعتقاله، بادعاء أنه بعد اطلاعه على الملفّ السري رأى أنه يوجد مكان لفحص إمكانية إصدار أمر اعتقال إداري، وأنّ الظروف تبرّر تمديد توقيفه.

أصدر القائد العسكري يوم 4/3/2021 أمر اعتقال إداري بحق وسام لمدة 4 أشهر تنتهي بتاريخ 21/6/2021. وفي جلسة التثبيت التي عُقدت يوم 7/3/2021، ادّعى القاضي العسكري أنّ هناك أساساً لإصدار أمر الاعتقال الإداري، وأنّ الموادّ السريّة المقدّمة ليس لها علاقة بتهمة التحريض التي يحاكم عليها وسام، وأفاد أنّ المعتقل ناشط ويهدّد أمن المنطقة، وهناك تخوّف من نشاط أكثر خطورة على أمن المنطقة في حال أطلق سراحه. وقام القاضي العسكري بتثبيت أمر الاعتقال الإداري لكامل المدّة.

جُدّد أمر الاعتقال الإداري بحق وسام الخطيب لمدة 4 أشهر أخرى تنتهي يوم 20/10/2021، وفي جلسة التثبيت قرّر القاضي العسكري تثبيت أمر الاعتقال الإداري على كامل المدّة؛ بحجة أنّ الخطيب يشكّل خطراً على أمن المنطقة.³⁰

30 تجدر الإشارة إلى أنه قد تمّ الإفراج عن المعتقل بتاريخ 20/10/2021 وذلك بعد انتهاء أمر الاعتقال الإداري له.

✎ «التحريض» على وسائل التواصل الاجتماعي... قمع ممنهج

توضّح حالة وسام الخطيب سياسة الاحتلال التي لم تُعد تقتصر على الملاحقة على النشاط الميدانيّ الشعبيّ والجماهيريّ، بل أصبحت الملاحقة تطال كلّ من ينشر منشوراً على صفحات التواصل الاجتماعيّ، يدّعي أنه تحريض وفقاً للأوامر العسكرية الإسرائيلية 31 وبات هذا نهج سلطات الاحتلال بهدف قمع الشعب الفلسطينيّ وفرض السيطرة عليه، وتجريم كلّ عمل أو قول مشروع، في إطار ربطه «بالعمل الإرهابيّ».

وتسعى دولة الاحتلال من خلال هذه الممارسات بتضييق آية مساحة متوفّرة للشعب الفلسطينيّ للتعبير عن رأيه، سواء من خلال وسائل التواصل الاجتماعيّ أو العمل النقابيّ والطلّابيّ، وتسلب بذلك حقّ الفلسطينيين في حرية الرأي والتعبير بالوسائل المختلفة. ولا تكتفي سلطات الاحتلال بتقديم لوائح اتهام بحقّ من تدّعي «تحريضهم» وإنما ترصد مؤسّسة الضمير في معظم الحالات أنه يتمّ إصدار أوامر اعتقال إداريّ بحقهم، ليحاكم المعتقل وفقاً للائحة اتهام، ويخضع للاعتقال الإداري. وفي أحيان عديدة، يُحاكم الشخص بتهمة التحريض ويقبع لأشهر في سجون الاحتلال، وعندما يحين موعد الإفراج عنه، يتمّ تحويله للاعتقال الإداري، في ممارسة تؤكّد أنّ سلطات الاحتلال لا تكتفي بالمدّة التي قضاه المعتقل داخل السجن عن تهمة التحريض، وتعمل على إبقائه فترة أطول رهن الاعتقال الإداريّ التعسّفيّ.

وفي حالة المعتقل وسام، فإنّ دور القاضي العسكريّ الصوريّ يبرز من خلاله إصداره قرار بالإفراج عن المعتقل بشروط، وبعد طلب النيابة تمديد اعتقاله، وبحجة اطلاعه على ملف سريّ، صرّح أنّ هناك إمكانية لإصدار أمر اعتقال إداري، وقام بتمديد توقيفه، وبالتالي يُظهر ذلك تواطؤ القضاة العسكريّين مع النيابة العسكرية في خرق صارخ لضمانات المحاكمة العادلة التي تتطلّب أن تكون المحاكم مستقلة ونزيهة.

✎ ازدواجية المعايير... تكريس لنظام الفصل العنصريّ الإسرائيليّ

إنّ الرقابة التي تفرضها سلطات الاحتلال تطال مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعيّ من الفلسطينيين كافة، ولا تكتفي برصد المنشورات التي تدّعي أنها تشكّل تحريضاً وتمسّ بأمن المنطقة، بل تقوم برصد التعليقات وعددها، والإعجابات وعددها لتقوم لاحقاً باستخدام هذه الأرقام في لوائح اتهام المعتقلين الفلسطينيين، وتكون جزءاً من تحديد «الخطر» النابع من منشور المعتقل.

لقد شرّعت سلطات الاحتلال انتهاك الحقّ في حرية الرأي والتعبير من خلال قوانينها العسكرية، التي تُطبّق -في مخالفة للقانون- على الفلسطينيين فقط في تكريس لنظام الفصل العنصريّ. ولا تلاحق أو تسائل دولة الاحتلال الإسرائيليين الذين يقومون

31 للاطلاع على ورقة تفصيلية تناول الاعتقالات على خلفية «التحريض» على مواقع التواصل الاجتماعيّ وسياسات حكومة الاحتلال وفيسبوك، على الرابط: <https://bit.ly/32vSmEe>

ست مؤسسات فلسطينية

تواجه إعلان الاحتلال لها بأنها مؤسسات إرهابية

بتاريخ 19/10/2021 أصدر وزير الأمن في دولة الاحتلال «بيني غانتس» قراراً يقضي بتصنيف ست منظمات حقوقية على أنها منظمات إرهابية، وهي: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان ومؤسسة الحق، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع فلسطين، ومركز بيسان للدراسات والتنمية، واتحاد لجان العمل الزراعي، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية. وجاء هذا القرار على الرغم من أن جميع هذه المؤسسات هي مؤسسات مسجلة لدى وزارة الداخلية الفلسطينية، وذلك وفقاً لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتخضع لرقابتها ورقابة الوزارات المختصة، وتقدم تقارير سنوية لهذه الجهات.³³ وبعد قرار (بيني غانتس) بما يقارب الثلاثة أسابيع أعلن القائد العسكري لجيش الاحتلال في الضفة الغربية عن هذه المؤسسات منظمات «غير قانونية» وفقاً لقانون الطوارئ، فراضاً بذلك على هذه المؤسسات مسارين متوازيين يمكن دولة الاحتلال من ملاحقتها وملاحقة العاملين فيها. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هذا القرار سبقه صدور إعلان من القائد العسكري -في كانون الثاني 2020 - بإعلان كل من اتحاد لجان العمل الصحي، واتحاد لجان العمل الزراعي على أنها مؤسسات غير قانونية، وذلك دون إعلام المؤسسات بهذا، حيث اكتشفت المؤسسات والعاملين فيها هذا الإعلان عند اعتقال بعض العاملين فيها.

واستندت دولة الاحتلال في هذا القرار إلى قانون مكافحة الإرهاب لعام 2016، وإلى أسباب مبهمه للغاية أو لا أساس لها، وهذا ضمن إطار سياسة الاحتلال المتخذة منذ سنوات والتي تستهدف من خلالها منظمات المجتمع المدني والعاملين فيها، وبالأخص المؤسسات العاملة في نطاق حقوق الإنسان، من خلال المداهمات المتكررة لمقراتها،³⁴ ومصادرة ممتلكاتها، واعتقال العاملين فيها، وملاحقتهم بالوسائل كافة، وتجفيف مصادر تمويلهم.³⁵

33 «مجلس المنظمات»: تصنيف الاحتلال لستة منظمات حقوقية رائدة ك«منظمات إرهابية» محاولة فاشلة لإسكات الفلسطينيين والسيطرة عليهم. مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، منشور بتاريخ 22/10/2021، متوفر عبر الرابط التالي: <https://www.addameer.org/ar/news/4539>

34 See: Israeli forces raid DCIP office, confiscate computers and client files, Defense for children- Palestine. Published on 29 Jul 2021, last visited on 12 Dec 2021. available through: https://www.dci-palestine.org/israeli_forces_raid_dcip_office_confiscate_computers_and_client_files
35 <https://www.addameer.org/ar/news/4537>. See also: Occupation forces raid the offices of Bisan Center for Research and Development, Bisan Center for Research and development studies in Palestine, published on 29 Jul 2021, last visited on 23 Jan 2022. available through: <https://www.bisan.org/occupation-forces-raid-the-offices-of-bisan-center-for-research-and-development>

باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتحذير على قتل الفلسطينيين، في حين أنها تزج الفلسطينيين في سجونها لأشهر طويلة على منشورات تحوي صوراً لشهداء، أو رموزاً وشعارات لأحزاب فلسطينية محظورة بموجب الأوامر العسكرية.

وفقاً لتقرير أصدره المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي «حملة» في شهر آذار 2021، فإنه خلال العام 2020، أظهرت شبكات التواصل الاجتماعي الإسرائيلية أن هناك منشوراً واحداً من أصل 10 منشورات تجاه الفلسطينيين والعرب تحوي على الشتائم والتحريض والعنصرية، بمعدل ازدياد بنسبة 16% عن العام 2019.³² مع مرور الوقت، يزداد التحريض والعنصرية بحق الشعب الفلسطيني، في ظل سكوت سلطات الاحتلال عن هذه الممارسات، وعلى الصعيد الآخر فإن ملاحقة الفلسطينيين واعتقالهم بادعاء التحريض، وبوجه غير مشروع تتفاقم وتتخذ أشكالاً متنوعة تهدف في مضمونها لفرض مزيد من القمع بحق الشعب الفلسطيني في تكريس لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي.

المنع من لقاء المحامي...

ممارسات أخرى تجسد انتهاكات ضمانات المحاكمة العادلة

لا تقتصر انتهاكات ضمانات المحاكمة العادلة على ما تمت الإشارة إليه من ممارسات احتلالية، حيث تقوم دولة الاحتلال سنوياً بحرمان العشرات من المعتقلين من حصولهم على الاستشارة القانونية خلال فترة التحقيق، حيث تنتهج دولة الاحتلال سياسة المنع من لقاء المحامي بهدف عزل المعتقل بشكل تام عن العالم الخارجي خلال فترة التحقيق، علماً بأنها أهم فترات الاعتقال، فحرمان المعتقل خلال هذه الفترة من الحصول على استشارة قانونية من شأنه أن يعطي لدولة الاحتلال مساحة أكبر في تزوير الحقائق للمعتقل، وإيهامه بأمور تخالف الحقيقة: الأمر الذي من شأنه أن يتسبب في بعض الأحيان بتقديم المعتقل اعترافات أو معلومات من الممكن أن تتسبب بإدانته فيما بعد؛ بسبب عدم درايته القانونية بوضعه. علاوة على تمكين دولة الاحتلال من ارتكاب جرائم التعذيب والمعاملة اللاإنسانية بحق المعتقلين، والحصول على فترة زمنية كافية لإخفاء آثار هذه الممارسات، فمنع المعتقل من لقاء المحامي من شأنه أن يعرقل تمكين المحامي من توثيق علامات التعذيب الموجودة على أجساد المعتقلين وفقاً للمعايير الدولية.

وتُجيز الأوامر العسكرية الإسرائيلية حرمان المعتقل من لقاء محاميه خلال فترة التحقيق لمدة تصل إلى 60 يوماً. رصدت مؤسسة الضمير خلال عام 2021 حرمان 37 معتقلاً من لقاء محاميهم خلال فترة التحقيق؛ الأمر الذي سهّل على دولة الاحتلال الضغط على المعتقلين، وتعريضهم إلى أساليب تحقيق قاسية.

32 مؤشّر العنصرية والتحريض 2020: ازدياد العنصرية والتحريض ضدّ الفلسطينيين والعرب خلال الجائحة. <https://7amleh.org/2021/03/08/mushr-alansryh-walthrydh-2020-azdyad-alansryh-walthrydh-dhd-alfistynyyn-walarb-khlal-aljaehh>

عقب هذا الإعلان، ساندت الكثير من الهيئات والائتلافات والمؤسسات المحليّة والإقليميّة والدوليّة موقف المؤسسات السّت، وأُكدت أنّ طبيعة الخدمات التي تقدّمها لا يمكن بأيّ شكل من الأشكال أن تكون إرهاباً، فقالت (ميشيل باشيليت) مفضّعة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان: «إنّ المطالبة بالحقوق أمام الأمم المتّحدة أو أيّة هيئة دوليّة أخرى ليس عملاً إرهابياً، والدفاع عن حقوق المرأة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة ليس إرهاباً، وتقديم المساعدة القانونيّة للفلسطينيين المعتقلين ليس إرهاباً».³⁶

بتاريخ 3/2/2022 وضمن إطار عمل المؤسسات لمواجهة قرار الاحتلال قامت المؤسسات باستثناء اتحاد لجان العمل الزراعيّ الذي أعلن عنه سابقاً منظمة غير قانونيّة- بتقديم اعتراض إلى القائد العسكريّ في الضفّة الغربيّة ضدّ قرار الإعلان عنها على أنّها «منظّمة غير قانونيّة» وفق البند (1)84(ب) من إجراءات الدفاع بحسب أمر الطوارئ من عام 1945. وجاء هذا الاعتراض عقب محاولة المؤسسات الكشف عن الموادّ التي تملكها دولة الاحتلال ضدّ المؤسسات، فبتاريخ 16/12/2021، توجّهت المؤسسات للقائد العسكريّ بطلب للاطلاع على موادّ التحقيق وما تسقيها دولة الاحتلال «الأدلة» التي أفضت إلى الإعلان عن هذه المؤسسات مؤسّسات إرهابيّة أو غير قانونيّة، خاصّة وأنّ عدم تسليم المؤسسات الموادّ كافّة التي أُتست لهذا القرار من شأنه أن يشكّل خرقاً قانونياً، ويؤكّد على افتقار قرار دولة الاحتلال لأيّ مسار قانونيّ عادل، ويحرم المؤسسات بالضرورة من حقّها الطبيعيّ في الردّ والدفاع عن نفسها.³⁷

🔗 استهداف المؤسسات السّتّ والعاملين فيها بالتجسس على أجهزتهم المحمولة

بتاريخ 16/10/2021 وقبل الإعلان عن المؤسسات السّتّ على أنّها مؤسّسات إرهابيّة، تواصلت مؤسسة الحقّ مع مؤسسة «فروننت لاين ديفيندرز» عقب اشتباها بوجود تجسس على أحد أجهزة الهواتف المحمولة لموظفيها، وعقب التحقيقات التقنيّة التي أجرتها «فروننت لاين ديفيندرز» تبين أنّ الجهاز المشتبه به تعرّض بالفعل لفايروس «بيغاسوس» التجسّسي، وذلك منذ تموز 2021 والذي تروّج له مجموعة (NSO) الإسرائيليّة.³⁸

Israel's "terrorism" designation an unjustified attack on Palestinian civil society - Bachelet, 36 United Nations Human Rights Office of the High Commissioner, published on 26 October 2021, available through: <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27708&LangID=e>

37 المؤسسات الفلسطينيّة تقدّم اعتراضاً على قرار إعلانها «منظّمة غير قانونيّة» والذي يفترق لمسار قانونيّ سليم وعادل، منشور بتاريخ 3/2/2022، متوقّر عبر الرابط الآتي: <https://www.addameer.org/index.php/ar/news/4680>

38 برامج تجسس تستهدف مدافعين/ات فلسطينيين/ات عن حقوق الإنسان، منشور بتاريخ 8 تشرين الثاني 2021، متوقّر عبر الرابط الآتي: <https://www.alhaq.org/ar/advocacy/19188.html>

كشفت التحقيقات التي أجراها مختبر (Citizen Lab) والمختبر الأمنيّ لمنظمة العفو الدوليّة، أنّ هناك 5 أجهزة إضافيّة-على الأقلّ- تعرّضت لاختراقات كان منها أجهزة تعود لغنّسان حليقة وهو باحث ميدانيّ في مدينة القدس، ويعمل في مؤسسة الحقّ، وأبي العابودي المدير التنفيذي لمركز بيسان للبحوث والإنماء، وصلاح الحموري وهو محام ومدافع عن حقوق الإنسان في مؤسسة الضمير، وأشارت المؤسسة في تقريرها إلى أنّه: «عندما يتمّ تحميل برنامج «بيغاسوس» التجسّسي على جهاز أيّ شخص، فإنّه يمنح المهاجم الصلاحيّة الكاملة للدخول إلى الرسائل والبريد الإلكترونيّ، والصور، والمايكروفون، والكاميرا، وكلمات السرّ، والمكالمات الصوتيّة، ولكلّ تطبيقات الرسائل وبيانات المواقع، والاتّصالات، وجهات الاتّصال، كما يمكن لهذا البرنامج التجسّسي تفعيل كاميرا الجهاز والميكروفون الخاصّ به، وبالتالي التجسس على كلّ الاتّصالات التي يقوم بها الشخص ونشاطاته». وتوضّح هذه الممارسات طبيعة التماذي الذي تقوم به دولة الاحتلال في تجاهلها لمنظومة حقوق الإنسان المحليّة والدوليّة، وضربها بعرض الحائط المواثيق الدوليّة كافّة التي تكفل هذه الحقوق.³⁹

توالت الأحداث بعد اكتشاف اختراق أجهزة العاملين في هذه المؤسسات؛ الأمر الذي دفع الكثيرين للتساؤل حول مدى وجود ارتباط ما بين اكتشاف المؤسسات لاختراق أجهزتها، وبين إعلان الاحتلال هذه المؤسسات السّتّ على أنّها مؤسّسات إرهابيّة، حيث جاء الإعلان عن هذه المؤسسات عقب ثلاثة أيام من الاكتشاف، وكذلك جاء قرار وزير الأمن الداخليّ بسحب إقامة المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان المقدسيّ صلاح الحموري بعد يومين من اكتشاف الاختراق للأجهزة-والتي كان من بينها جهازه-.

🔗 شذى عودة... مدافعة عن حقوق الإنسان في سجون الاحتلال

بتاريخ 7/7/2021، افتحمت قوّات الاحتلال منزل عائلة شذى عودة (رئيسة مجلس إدارة شبكة المنظّمة الأهليّة الفلسطينيّة، والمديرة العامّة لاتّحاد لجان العمل الصّحّي)، وقامت باعتقالها ومصادرة بعض الممتلكات، منها: هاتفها المحمول، وسيّارتها التابعة للجان العمل الصّحّي. عقب اعتقال شذى قامت دولة الاحتلال بتمديد اعتقالها لغايات التحقيق مرّات عدّة، إلى أن قامت النيابة العسكريّة بتقديم لائحة اتّهام ضدّها بتاريخ 26/7/2021.⁴⁰

39 انظر أيضاً: مؤسسات المجتمع المدنيّ ال6 تطالب بتحقيق دوليّ لكشف ملابسات اختراق برنامج تجسس إسرائيليّ هواتف العاملين فيها، منشور بتاريخ 8/11/2021، متوقّر عبر الرابط الآتي: <https://www.addameer.org/ar/news/4568>

40 See also: Palestinian civil society submit urgent appeal to un special procedures on the arbitrary detention and harassment of hrd shatha odeh, Addameer prisoners support and human rights association. Published on 12/8/2021. Last visited on 1/2/2022. Available through: <https://www.addameer.org/news/4469>

قدّمت دولة الاحتلال عدداً من الادّعاءات ضدّ عودة، أبرزها أنّها تشغل منصباً في مؤسسة غير شرعية، حيث استندت النيابة العسكرية في هذا الجزء على أمر عسكري صدر بتاريخ 22/1/2020، أعلن الاحتلال من خلاله مؤسسة اتحاد لجان العمل الصحيّ على أنّها مؤسسة غير شرعية. وعلى الرغم من أنّ هذا الاعلان لم يتم إرساله إلى مؤسسة لجان العمل الصحيّ؛ إلّا أنّ دولة الاحتلال استندت عليه كأحد الأسس التي استدعت اعتقال شذى. وأضافت نيابة الاحتلال إلى لائحة شذى بنداً يتضمّن مشاركتها في نشاط ذي علاقة بمؤسسة غير قانونية بموجب السلطات الإسرائيلية، وبعد البحث تمكّنت الضمير من اكتشاف أنّ هذا النشاط كان حفل تأبين عامّ حضره عدد من الفلسطينيين بمن فيهم أشخاص عامون ومعروفون وعدد من ممثلي مؤسسات المجتمع المدنيّ.

افتقرت ادّعاءات النيابة العسكرية للأدلة الواضحة والبيانات التي تدعم أيّاً من هذه الادّعاءات؛ الأمر الذي يؤكّد أنّ اعتقال عودة جاء ضمن إطار حملة واسعة تشنّها دولة الاحتلال على مؤسسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ، حيث تقوم من خلالها دولة الاحتلال باستهداف الناشطين والعاملين في هذه المؤسسات، وتجريم عملها بشكل عامّ وعرقلة، ومحاولة تجفيف مصادر تمويلها، وصولاً إلى ما قامت به دولة الاحتلال من إعلانها ستّ مؤسسات من المؤسسات الفلسطينية على أنّها مؤسسات إرهابية.

يُذكر أنّ جلسات المحكمة التي أقيمت لشذى عودة كانت تفتقر إلى أبسط ضمانات المحاكمة العادلة، فلم تستمرّ أيّ من جلساتها لأكثر من 15 دقيقة، ولم يتمّ توفير مترجم قانونيّ متخصص في الجزء الأكبر من هذه الجلسات، حيث كانت الجلسات تجري باللغة العبرية، وأنّ كلّاً من شذى وعائلتها لا يفهمون هذه اللغة، فإنّ هذا ينتهك أحد أبرز ضمانات المحاكمة العادلة القائم على ضرورة إبلاغ المتهم بالتهمة الموجهة إليه باللغة التي يفهمها، وأنّ يتمّ تزويده بمترجم.⁴¹

يُذكر أنّ شذى عودة تعاني من أمراض مزمنة عدّة، منها: السكري، والضغط، والقولون العصبيّ، ومشاكل في العينين، وديسك في الرقبة، وهضم غير منتظم، وعليه، فإنّها تحتاج عدداً من الأدوية يوميّاً، وعلى الرغم من هذا الوضع الصحيّ إلّا أنّ دولة الاحتلال عرّضت شذى خلال فترة التحقيق إلى سوء المعاملة، والإهمال الطّبيّ، حيث حرمتها من الحصول على أحد الأدوية التي تحتاجها، وذلك من تاريخ الاعتقال وحتى تاريخ 15/7/2021، حيث جاء السماح لها بالحصول على الدواء عقب تقديم محاميها أوراقاً طبيّة للمحكمة تثبت حاجتها هذا الدواء.

هذا وفقدت شذى عودة منذ بداية اعتقالها ما يزيد عن 9 كيلوغرام من وزنها؛ وذلك نتيجة لطبيعة الأوضاع القاسية التي تمّ احتجازها بها، وتشكّل مثل هذه الممارسات التي تنتهك حقّ عودة في الحصول على رعاية صحيّة انتهاكاً لمبادئ الإعلان العالميّ لحقوق

الإنسان،⁴² وكذلك العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.⁴³ ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أنّه خلال فترة التحقيق مع عودة وحتى تاريخ جلسة المحكمة الثالثة لم تتمكن عودة من تغيير ملابسها، أو حتى ملابسها الداخلية على الرغم من مطالباتها المتكرّرة بذلك، وقيام محاميها بتزويد إدارة مصلحة السجون بملابس جديدة. احتُجزت شذى عودة في ظروف كانت تفتقر إلى أبسط مقوّمات الحياة الآدمية، شملت إقامتها في غرفة تحتوي على سريرين حديديّين، وغطاء خفيف، دون أيّ مخدات، واضطرت إلى استخدام جاكيت الشبابص الذي كانت ترتديه غطاءً لها.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق إلى أنّ اعتقال (عودة) لم يكن الحالة الوحيدة، حيث استهدفت دولة الاحتلال عدداً من العاملين في المؤسسات الستة من خلال اعتقالهم أو استدعائهم للمقابلات، كان منهم ختام سعافين مديرة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، وخوانا رشماوي والتي عملت مجنّدة للأموال في اتحاد لجان العمل الصحيّ، والمحاسب السابق للجان العمل الصحيّ تيسير أبو شليك. هذا وشملت انتهاكات الاحتلال ومضايقاتها هذه المؤسسات خلال هذا العام اقتحام مقرّات بعض هذه المؤسسات، كإقتحام مقرّ الحركة العالمية للدفاع عن حقوق الأطفال، ومركز بيسان للبحوث والإنماء خلال شهر تمّوز، وإغلاق بعض مقرّاتها فعليّاً.

42 انظر المادة 25 من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان
43 انظر المادة 12 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

41 انظر المادة 14 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية.

تقوم دولة الاحتلال سنوياً باعتقال عشرات الطلبة الفلسطينيين، حيث تمتد هذه الانتهاكات لتشمل طلبة المدارس والجامعات، وحتى طلبة الدراسات العليا، علاوة على الاستهداف الدائم لأساتذة الجامعات، وعرقلة الاحتلال الدائمة لدخول الأساتذة الزائرين.

وثقت مؤسسة الضمير خلال هذا العام اعتقال ما يزيد عن 95 طالباً جامعياً، كانت الغالبية العظمى منهم من جامعة بيرزيت وجامعة النجاح الوطنية، إلا أن هذا لا يستثني طلبة الجامعات الأخرى من التعرّض للاعتقال. ولم تستثن دولة الاحتلال من اعتقالاتها الطالبات الفلسطينيات، حيث اعتقلت قوات الاحتلال خلال هذا العام عدداً من الطالبات الجامعيات، وطالبات الدراسات العليا، وحتى الطالبات المدرسيات كان منهنّ: الأخوات صفا وأماني جردات، وأناعيم عوض، وميس المرقطن، وليان ناصر، وشمس مشاقي، و

منى قعدان، والقاصر نفوذ حمّاد.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أنّ الأعوام الثلاثة الماضية شهدت ارتفاعاً في استهداف طلبة الجامعات الفلسطينية، حيث بدأت دولة الاحتلال منذ ثلاثة أعوام حملة مكثفة تسعى إلى اعتقال عدد أكبر من طلبة الجامعات، وتقديم لوائح اتهام لهم يغلب عليها طابع العقاب على خلفيّة المشاركة في أنشطة جامعيّة ونقابيّة. وتهدف جُلّ هذه الممارسات إلى إسكات الفلسطينيين، وقمع أي شكل من أشكال مشاركتهم في الحياة السياسيّة. وتنتهك دولة الاحتلال من خلال هذه الاعتقالات حقّ الطلبة في التعليم والمشاركة في الحياتين السياسيّة والنقابيّة المكفولتين في مختلف المواثيق الدوليّة، لا سيّما في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين.

ومن القضايا البارزة لهذا العام قضية طالبة ربي عاصي والتي أصدرت دولة الاحتلال حكماً عالياً بحقّها تمثّل بالاعتقال الفعليّ مدّة 21 شهراً، وذلك على خلفيّة نشاطها الطلابي والنقابي، والعضويّة في جمعيّة محظورة كما يدّعي الاحتلال (القطب الطلابي الديمقراطيّ التقدمي)، وضرب حجارة.

في متن لائحة الاتّهام وضحّت النيابة العسكريّة مشاركة ربي في أنشطة، مثل: معرض للقرطاسيّة، وتعليق أعلام وصور للشهداء، وبيع كتب وأطعمة ومشروبات بأسعار منخفضة التي كان هدفها مساعدة الطلبة؛ الأمر الذي كان مدعياً للتساؤل حول مدى ضرورة إصدار حكم مرتفع إلى هذا الحدّ على خلفيّة أنشطة كهذه.⁴⁴

44 للمزيد حول قضية ربي عاصي انظر الملحق رقم 2 من هذا التقرير.

الفصل الخامس: الطلبة والأساتذة

اعتقال صفا وأماني جردات...

هزلية الاحتلال في لوائح اتهام على خلفية أنشطة طلابية

بتاريخ 11/3/2021 قامت قوات الاحتلال باقتحام منزل عائلة جردات في منطقة الخليل، وذلك لاعتقال الشقيقتين صفا وأماني جردات (24 عاماً، و 22 عاماً على التوالي)، حيث تعرّضت الشقيقتان خلال عملية الاعتقال إلى تكيل اليمين بقيود بلاستيكية، وتعمية الأعين، والتفتيش، وذلك قبل أن يتم نقلهما إلى مكان غير معلوم توقعت إحداها أنه مركز توقيف (عتصيون)، حيث تم وضعهما في غرفة باردة جداً لمدة تزيد عن ساعتين. فيما بعد تعرّضت كل من الشقيقتين إلى جلسة تحقيق قصيرة قبل أن يتم نقلهما إلى (هشارون).

عندما وصلنا المركز طلبت من إحدى المجنّات الذهاب إلى الحقام، فما كان من المجنّدة إلّا أن قامت بنقلي إلى الحقام ورفضت فكّ قيودي؛ الأمر الذي أرغمني على استخدام الحقام وأنا مقيدة اليدين.

أماني جردات

بتاريخ 14/3/2021 عُقدت أول جلسة للمعتقلة صفا جردات، حيث تمّ تمديدتها إلى تاريخ 18 من الشهر ذاته لغايات تقديم لائحة اتهام. بالتاريخ المذكور عقدت محكمة عوفر العسكرية جلسة للمعتقلة صفا، وتليت عليها لائحة الاتهام والتي تضمنت البنود الآتية: الانتماء إلى تنظيم محظور، مسؤولية في تنظيم محظور، تقديم خدمات لتنظيم محظور، التواجد في مسيرة لتنظيم محظور. ويظهر هذا التعدّد في البنود على الرغم من أنّ فحواها واحد، طبيعة التهويل الدائم الذي تسعى قوات الاحتلال إلى التعامل به مع الفلسطينيين، والذي تسعى من خلاله بشكل أساسي إلى تضخيم لوائح الاتهام للمعتقلين الفلسطينيين، فالانتماء إلى أية مؤسسة أو تنظيم، أو ما شابه ذلك قد يتضمّن المشاركة في الأنشطة التابعة له، وتولّي بعض المسؤوليات وتقديم الخدمات.

في ثنايا لائحة الاتهام التي قُدّمت لصفا جردات، ضمنت النيابة العامة لها الانتماء إلى جبهة العمل الطلابية والتي تدعي دولة الاحتلال أنّها منظمة طلابية تابعة للجبهة الشعبية، وفي إطار هذه العضوية أشارت النيابة إلى أنّ المعتقلة كانت عضوة في مجموعة فيسبوك تابعة لجبهة العمل، وأنّها شاركت في أحد معارض الكتب التي أقامتها في جامعة الخليل، إضافة إلى مشاركتها في نشاط أقيم لإحياء ذكرى استشهاد غسان كنفاني. هذا وأشارت النيابة أيضاً إلى مشاركة صفا في نشاط طلابي تضمّن توزيع بعض المأكولات والعصائر على طلاب كتيبة الطبّ، إضافة إلى عدد آخر من البنود.

بتاريخ 26/4/2021 أصدر القاضي (ليدور ديركمان) قراره بالحكم على أماني جردات بالاعتقال لمدة 6 أشهر فعلية تبدأ من تاريخ الاعتقال، وغرامة 2000 شيكل، ووقف تنفيذ. ولم تختلف لائحة الاتهام التي قُدّمت للمعتقلة أماني جردات اختلافاً كبيراً عن لائحة شقيقتها، حيث جرت أول جلسة للمعتقلة بتاريخ 11/3/2021، وأُجّلت إلى تاريخ 18/3/2021 لغايات تقديم لائحة الاتهام، حيث تمّ تقديمها وتلاوتها على المعتقلة. وتضمنت لائحة الاتهام البنود الرئيسية ذاتها من حيث: الانتماء إلى تنظيم محظور، والمساعدة في تقديم خدمات، والتواجد في مسيرة تابعه له، وتولّي مسؤولية فيه. وفي ثنايا لائحة الاتهام فصلت النيابة هذه البنود من خلال الادعاء بأنّ أماني كانت نشيطة في جبهة العمل الطلابية خلال فترة دراستها في جامعة الخليل، وأنّها شاركت خلال السنوات الأخيرة في أنشطة جبهة العمل بما يشمل تزيين ملعب كرة القدم، وتعليق صور لأسرى وشهداء، وتوزيع الكمامات على طلبة الجامعة، والمشاركة في تنظيم مسابقات ثقافية، الهدف منها هو رفع الوعي وغيرها من البنود التي استندت عليها نيابة الاحتلال. أصدرت محكمة الاحتلال لاحقاً قرارها بالحكم على الطالبة أماني جردات بالاعتقال لمدة 7 أشهر وغرامة 2000 شيكل، ووقف تنفيذ. وتوضّح قضية أماني هزلية محاكم الاحتلال، حيث قامت الأخيرة بمحاكمة ومعاينة أماني على أنشطة قامت بالمشاركة بها أثناء فترة تواجدها بالجامعة، علماً بأنّ اعتقالها جاء بعد تخرّجها من الجامعة.

وتؤكّد طبيعة البنود الموجودة في كلا اللأحتين طبيعة الملاحقة التي تقوم بها دولة الاحتلال للطلبة الفلسطينيين، حيث إنّ غالبية البنود -إن لم يكن جميعها- استندت إلى أنشطة مجتمعية، أو سياسية، أو نقابية شاركت بها كلا الطالبتين في الجامعة خلال فترة دراستهما؛ الأمر الذي ينطوي على انتهاك جسيم للحقّ في المشاركة في الحياة السياسية والنقابية، خاصة وأنّ جميع الأنشطة التي ادّعت دولة الاحتلال مشاركتها بها كانت أنشطة سلمية، تهدف في جوهرها إلى رفع الوعي حول القضايا السياسية والحقوقية والنقابية الطلابية في الجامعة.

التنكيل بالطالب عبد المجيد حسن أثناء اعتقاله

تقوم قوات الاحتلال خلال عمليات الاعتقال بالتنكيل بالأسرى الفلسطينيين وعائلاتهم، وفي كثير من الأحيان تطال هذه التنكيلات العائلات المحيطة بمنزل الأسير، فلا تكتفّر دولة الاحتلال لما تقوم به من انتهاكات ولمساسها بأشخاص لا تربطهم أية صلة بالأسير، ومن الأمثلة التي جسّدت هذه السياسة ما حصل أثناء اعتقال الطالب في تخصّص المحاسبة في جامعة بيرزيت عبد المجيد حسن، بتاريخ 30/3/2021، اقتحمت قوات الاحتلال منطقة عين مصباح في رام الله، وبالتحديد في تمام الساعة 6:20 صباحاً، قامت قوات الاحتلال باقتحام منزل عائلة عبد المجيد حسن. تقول شذى شقيقة عبد المجيد: «تفاجأنا باقتحام منزلنا من قبل قوات الاحتلال إضافة إلى قوات خاصة متنكرين، حيث دخلت القوات في باص مرسيدس أبيض اللون، وخرجت منه القوات الخاصة التي اقتحمت منزلنا بطريقة همجية ومخيفة، كانوا همجيين إلى حدّ أنّهم قاموا بتفجير وكسر باب منزل جيراننا».

أكثر من نصف ساعة ونحن مرغمون على وضع أيدينا فوق رؤوسنا».

فيما بعد تم إنزال الطلبة للتفتيش، وحول هذا تقول الطالبة (أ.ب): «أنزلونا طالبة طالبة، حيث كنا حوالي 7 طالبات، لم أشاهد شيئاً بسبب موقعي، حيث كانوا يأخذون الصبايا للتفتيش خلف الباص. في البداية أنزلوني عند باب الباص وجرى تفتيشي هناك، وبعدها انتقلت لمكان ثانٍ للتفتيش خلف الباص، وعندما أنزلتني المجتدة من الباص كانت تشدّ على يدي كثيراً، وكان تفتيشها عنيفاً ومهيناً جداً، أقرب للتحرش حيث كانت تضغط بيدها على كل مناطق الجسم دون استثناء، وكانت تُدخل يديها داخل الملابس، وكان خلفنا مثل جبل مكشوف، وكان هناك تجمّع من أهالي القرية، بمعنى أنه لا يوجد أية خصوصية للتفتيش. وقامت المجتدة بفكّ الحجاب فقط فكّ من أجل التفتيش، وأزاحت بلوزتي قليلاً، وطلبت أن أفتح رجلي ع الآخر لدرجة لم استطع أن افتحهما أكثر، وجعلتني أخلع حذائي وجرباتي. وجاءت مجتدة أخرى وأعدت تفتيشي مرّة أخرى على الرغم من أنني أخبرتها أنه تمّ تفتيشي، وكأنه نوع من الاستفزاز». هذا وأشارت بعض الطالبات إلى أنّ قوّة الاحتلال تعقدت القيام بإنزال إحدى الطالبات من الباص بين الفينة والأخرى، والاتّصال بعائلتها أمامها بهدف الضغط عليها، وترهيب العائلة وحتى محاولة بثّ التساؤلات في نفوس العائلة بخصوص مكان تواجد ابنتهم. بعد ساعات من الاحتجاز، وتقريباً في تمام الساعة 9:30 مساءً أطلقت قوّة الاحتلال سراح عدد من الطلبة المحتجزين، لتبقي على الجزء الآخر منهم.

تابعت مؤسسة الضمير عدداً من الملفات القانونية للطلبة المعتقلين، وأثناء جلسات المحاكمة وتقديم النيابة العسكرية للوائح الاتّهام لاحظ محامي المؤسسة أنّ الجزء الأكبر من بنود لوائح الاتّهام تمحور حول مشاركة الطلاب في مسيرات، وتقديم خدمات لجهة غير قانونية -كناية عن حركة الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت-، والمشاركة في موكب دون تصريح؛ الأمر الذي يبيّن بشكل أكبر طبيعة هزلية لوائح الاتّهام التي يتمّ تقديمها للفلسطينيين وللطلبة على وجه الخصوص، حيث عدّت دولة الاحتلال مشاركة الطلبة في زيارة إلى منزل الأسير منتصر الشلي من باب المخالفة، وقامت بمحاكمة الطلبة على هذا الأساس، واعتقلت عدداً منهم لما يزيد عن 30 يوماً على خلفية هذا النشاط، وخلفية المشاركة في أنشطة جامعية أخرى. وتشكّل مثل هذه الممارسات استمراراً لسياسات الاحتلال العاقبة والممنهجة القائمة على عرقلة المسيرة التعليمية للطلبة الجامعيين، وبشكل مساساً بحقهم في التعليم، وكرامتهم، وحرّيتهم في الحركة، وتهدف إلى إسكات الطلبة الجامعيين وانتهاك حقهم في التعبير عن رأيهم، والتضامن مع القضايا الوطنية.⁴⁵

45 للمزيد انظر بياناً صادراً عن جامعة بيرزيت حول اعتقال العشرات من طلبة عند مدخل قرية ترمسعيّا، منشور بتاريخ 16/7/2021، تمّت آخر زيارة بتاريخ 18/11/2021. متوفّر عبر الرابط الآتي:

<https://www.birzeit.edu/ar/news/byn-sdr-n-jm-byryzt-hwl-tql-lshrt-mn-tlbth-nd-mdkhl-qry-trmsy>

كنا نرى جنود الاحتلال وهم يقومون بإنزال الطلبة الموجودين في الحافلة الأولى وكانوا يعتدون على الطلبة بالضرب والشتائم، وكنا نرى كلّ هذا بأعيننا

الطالبة (ب.ج)

اعتقال ما يزيد عن 30 طالباً من جامعة بيرزيت عقب زيارتهم منزل

أسير فلسطيني

بعدها تمّ تفتيشي، أدخلوني إلى باص، وطلبت منّي إحدى المجتدات أن أجلس بالقرب من النافذة. لم أفهم ماذا كانت تقول، إلّا أنّها فيما بعد أمسكتني من رقبتني وأزاحتني نحو الكرسيّ المحاذي للنافذة.

الطالبة (ل.أ)

بقيت وأنا رافعة يدي ما يزيد عن نصف ساعة.. وخلال هذه الفترة تشبّجت يدي، وكلّما حاولت أن أخفض يدي قليلاً لأريحها كان الجنديّ يصرخ عليّ لأعيد رفعها.

(أ.ب)

تكمّل شذى قائلة: « فور أن فتحنا باب المنزل انتشر الجنود في منزلنا بعدما قاموا بدفع والدي جانباً، وعندما رأو عبد المجيد أمامهم في الممرّ قاموا بسحبه بطريقة عنيفة إلى خارج المنزل، وبعدها بدأ الجنود بضربه، كانوا همجيين حتى أنّهم اعتقلوا عبد المجيد وهو حافي القدمين». وتجسّد حالة اعتقال الطالب عبد المجيد عدم اكتراث دولة الاحتلال بأيّ فلسطيني، وما قد يطاله خلال عمليّة الاعتقال، حيث إنّها اقتحمت منزلاً مجاوراً لمنزل عائلة عبد المجيد، وأحدثت فيه ضرراً بعد أن قامت بتفجير باب المنزل، وعرضت كل من في المنزل للخوف والقلق، علماً بأنّها لم تكن تنوي اعتقال أي فرد من هذه العائلة.

ضمن إطار ممارسات الاحتلال العنجهية، تقوم دولة الاحتلال بشكل مستمرّ باستهداف أي شكل من أشكال التضامن مع عائلات الأسرى والشهداء، حيث شهد هذا العام حادثة اعتقال ما يزيد عن 30 طالباً وطالبة من طلبة جامعة بيرزيت، فبتاريخ 17/7/2021، قامت قوات الاحتلال باعتراض حافلتين تنقلان طلبة من جامعة بيرزيت، وذلك أثناء عودتهم من زيارة تضامنيّة مع عائلة الأسير منتصر الشلي الذي قامت قوّة الاحتلال بهدم منزله في 8/7/2021 في بلدة ترمسعيّا شمال رام الله، عقب زعمها قيام الشلي بإطلاق نار على مستوطنين، والتسبّب بمقتل مستوطن، وإصابة اثنين.

وثقت مؤسسة الضمير شهادات للطلبة الذين تمّ احتجازهم أو اعتقالهم خلال هذه الحادثة، فتقول الطالبة لينا أمارة: كنت مع مجموعة من الطلبة، وفي تمام الساعة 5:30 مساءً وأثناء خروجنا من قرية ترمسعيّا بعد زيارتنا منزل الأسير منتصر الشلي، اعترضت قوّة الاحتلال الحافلتين اللتين كنا نركبهما، وتفاجانا بإحاطتنا بعدد من جنود الاحتلال. وتكمّل الطالبة بلقيس حوشية قائلة: «بعد توقّف الحافلات رأينا جنوداً ومستعربين -مدنّيين يحملون الأسلحة- وكان منظر الأسلحة مخيفاً. قاموا بإحاطة الحافلات، وطلبوا منا جميعاً أن نضع أيدينا فوق رؤوسنا، وألاً نتحرك وكان هذا قبل أن يدخل الجنود إلى الحافلة. مرّت

✉ محمود ربيع - طالب جامعي يواجه الاعتقال الإداري وشبهات تحريض على الفيسبوك

بتاريخ 20/5/2021، قامت قوّات الاحتلال باعتقال الطالب في جامعة القدس محمود ربيع من منطقة بيت عنان، وبعد ثلاثة أيام وبتاريخ 23/5/2021، عُقدت الجلسة الأولى لتمديد اعتقال محمود، وأخرى عقدت بتاريخ 30/5/2021. خلال هذه الجلسة وُضحت النيابة العسكرية أنّها لن تقوم بتقديم لائحة اتّهام للمعتقل؛ نتيجة لعدم كفاية الموادّ المتوفّرة ضده، وأنّها تطالب بتمديده لمدة 72 ساعة لغايات تمكينها من فحص إمكانيّة إصدار أمر اعتقال إداريّ بحقه.

حاول محامي جهة الدفاع توضيح حجم الاستهتار الذي تتعامل به النيابة العسكرية مع المعتقلين الفلسطينيين، فأشار إلى أنّ طلب النيابة في جلسة 23/5/2021 بأن يتمّ تمديد المعتقل لغايات التحقيق لم يكن حقيقياً، حيث إنّ المعتقل أكّد على أنّه من تاريخ 23/5 وحتى تاريخ 30/5 لم يتمّ التحقيق معه، وعليه، فإنّ تمديده لم يكن لغايات التحقيق وإنّما فقط لغايات الإبقاء عليه رهن الاعتقال إلى حين تجهيز ملفّ الإدعاء بحقه. وتأخذ ممارسات الاحتلال منحاً أعمق في هذا السياق عند فشلها في تقديم لوائح اتّهام بحقّ المعتقلين، كما حصل مع محمود ربيع، فبدلاً من الإفراج عن المعتقلين في مثل هذه الحالات، تقوم نيابة الاحتلال بطلب تمديدهم لغايات إصدار أوامر اعتقال إداريّ بحقهم؛ الأمر الذي يوضّح طبيعة استخدام دولة الاحتلال الاعتقال الإداريّ ورقة احتياطيّة تلجأ إليها في كلّ حال لا ترغب فيه بالإفراج عن أيّ معتقل.

حاولت النيابة مواجهة كلّ ما تقدّمت به جهة الدفاع من خلال إثارة أنّ المعتقل لديه شبهات بالتحريض على الفيسبوك، وأنّ امتناع النيابة عن تقديم لائحة اتّهام له بهذا الخصوص نابع من عدم وجود موادّ كافية لربط المعتقل بهذه الشبهات، وعليه، طلبت تمديده لغايات فحص إمكانيّة إصدار أمر اعتقال إداريّ، وهو ما وافق عليه القاضي العسكريّ، حيث مدّد المعتقل 48 ساعة لغايات فحص هذه الإمكانيّة.

أصدرت قوّات الاحتلال أمر اعتقال إداريّ بحقّ الطالب محمود ربيع لمدة أربعة أشهر، وبتاريخ 10/6/2021 جرت جلسة تثبيت للمعتقل، حيث ثبتت محكمة الاحتلال المعتقل على كامل المدّة. خلال هذه الجلسة، ادّعت نيابة الاحتلال وجود ملفّ سرّيّ يؤسّس لاعتقاله إداريًّا، وأفصحت بشكل عامّ بأنّ المعتقل نشيط في أحد التنظيمات المحظورة، وأنّه نَشِط على الفيسبوك، إلّا أنّ محامي جهة الدفاع وُضّح للمحكمة أنّ هناك جانباً آخر أغفلته المحكمة، وهو أنّ المعتقل قبل قرابة السنة من تاريخ اعتقاله، تلقّى مكالمات هاتفية من أحد ضباط الاحتلال، حيث طلب الأخير من محمود الحضور إلى مقابلة مع المخابرات، إلّا أنّه رفض ذلك بشدّة، وأهان ضابط المخابرات خلال المكالمة، وبعد فترة ليست بالبعيدة من هذه المكالمة الهاتفية، قامت قوّات الاحتلال باعتقال محمود لغايات إجراء المقابلة مع المخابرات، وأُفرج عنه فيما بعد.

حاول محامي جهة الدفاع خلال هذه الجلسة ربط كلّ هذه الأحداث مع الاعتقال الكيديّ لمحمود، فحاول خلال جلسة المحكمة سؤال النيابة عن ضابط المنطقة الذي قام محمود بإهانته عبر الهاتف، وفيما إذا كان هذا الضابط هو المسؤول عن طلب إصدار أمر اعتقال إداريّ للمعتقل، إلّا أنّ النيابة لم تجب عن أيّ من هذه التساؤلات، وأحالت الموضوع إلى الملفّ السريّ. وعليه، أصدر القاضي (رفأئيل يميني) قراره بتثبيت المعتقل على كامل المدّة لاقتناعه بأنّه لا يوجد أيّ بدائل أخرى للاعتقال. ممّا تجدر الإشارة إليه في هذا السياق هو أنّ المعتقل محموداً كان من المفترض أن يسافر إلى الخارج لغايات استكمال دراسته في ألمانيا، إلّا أنّه بسبب عملية اعتقاله، لم يتمكن من السفر واستكمال تعليمه.

✉ أساتذة المدارس مستهدفون

بتاريخ 8/12/2021، وفي تمام الساعة 7:40 صباحاً، اقتحمت قوّات خاصة تابعة لدولة الاحتلال مدرسة بنات الروضة الحديثة الإسلامية. خلال مقابلة هاتفية أجرتها مؤسسة الضمير مع مديرة المدرسة فاطمة الرفاعي،⁴⁶ أشارت الأخيرة إلى أنّه في التاريخ المذكور وأثناء تواجدها في أحد مكاتب المدرسة، تفاجأت باقتحام وحدات خاصة ترتدي زيّاً لونه أسود حرم المدرسة، ليتبيّن فيما بعد بأنّ هذه القوّات اقتحمت المدرسة بحثاً عن طالبة يزعم الاحتلال أنّها شاركت في تنفيذ عملية صباح ذلك اليوم. بدأت أعداد القوّات الموجودة في المنطقة تزداد، حيث وصل عددهم إلى ما يقارب 900 عنصر من وحدات (البسام) وحرس الحدود والشرطة، واستمرّ تواجدهم في المدرسة والمنطقة المحيطة حتى الساعة 8:30 صباحاً، حيث انتهت هذه العملية باعتقال الطالبة نفوذ حماد (14 عاماً) وشقيقتها (15 عاماً) واعتقال المديرية ومرشدة المدرسة. يُذكر أنّه خلال اقتحام القوّات للمدرسة تعقدوا تخريب الممتلكات أثناء التفتيش، وتكسير الجبس العلويّ الموجود على الأسقف، وتخريب مكاتب المعلمّات والمعلّمين.

تقول الرفاعي في هذا السياق: «تمّ نقلي أنا والمرشدة بسيارة المخابرات إلى مركز تحقيق المسكوبية، وتمّ وضع الطالبتين في سيارة أخرى، حيث إنّنا لم نشاهدن بعد ذلك الوقت. فور دخولي إلى غرفة التحقيق في المسكوبية وجدت محققين بانتظاري، حيث تمّ التحقيق معي بشكل متواصل من الساعة 9 صباحاً وحتى الساعة 5 مساءً، وذلك من خلال نقلي من غرفة إلى غرفة، ومن محقق إلى آخر طوال هذه الفترة تنقّلت ما بين 5 غرفاً». أُخلي سبيل مرشدة المدرسة في تمام الساعة 11:30 صباحاً، في حين أُخلي سبيل الرفاعي الساعة 5 مساءً من اليوم ذاته، ممّا تجدر الإشارة إليه في هذا السياق هو أنّ دولة الاحتلال من خلال هذه الممارسات قامت بترهيب ما يزيد عن 400 طالبة من طالبات المدرسة، واعتقلت أكثر من طالبة ومسؤولين في المدرسة دون أن يكون لاعتقال أيّ منهم مبرر قانونيّ، حيث إنّ جُلّ هذه الممارسات كانت في إطار معاقبة المحيطين بالطالبة نفوذ.

46 مقابلة أجريت بتاريخ 9/12/2021 من قبل طاقم مؤسسة الضمير

وذكرت الرفاعي أنّ قوّات الاحتلال قامت خلال ذلك اليوم باعتقال طالبة أخرى من منزلها، وهي إسراء غنيت، واعتدت عليها بالضرب أثناء الاعتقال، وقامت كذلك باعتقال والدة نفوذ واستدعاء والدها. وتّقت مؤسسة الضمير ما تعرّض له والد الطالبة نفوذ، حيث أشار السيّد جاد حماد إلى أنّه تلقّى مكالمة هاتفية من قبل المخابرات، وتمّ استدعاؤه على إثرها إلى مركز تحقيق المسكوبية، وهناك تمّ اجلسه في غرفة انتظار لمُدّة 4 ساعات، ومن ثمّ تمّ إجلسه في ممرّ، وبعدها إلى غرفة التحقيق. خلال فترة تواجده في الممرّ تعرّض حمّاد إلى الضرب المبرح. يقول حمّاد في إفادته لمؤسسة الضمير: «قام ما يقارب خمسة ضباط بضربي بواسطة أيديهم وأرجلهم على أنحاء جسدي كاقّة، إلّا أنّهم ركّزوا على منطقة الرأس، وذلك أثناء تواجدي في الممرّ، وبعد أن دخلت إلى الغرفة أيضاً استمرّ الاعتداء عليّ بالضرب دون أيّ سؤال، وفي كلّ مرّة كنت أتعرّض فيها للضرب كنت أرى كم كانوا حاقدين. تسبّب هذا الاعتداء عليّ برضوض في كامل الجسم، وثقب في أذني اليسرى، عدا عمّا تعرّضت له من إهانات وشتائم». تمّ الإفراج عن والد الطالبة نفوذ في اليوم ذاته الساعة التاسعة والنصف مساءً، وكذلك تمّ الإفراج عن ابنته التي اعتُقلت صباحاً مع شقيقتها نفوذ.

الفصل السادس:

العقوبات الجماعيّة

استمرت دولة الاحتلال خلال هذا العام بسياساتها في فرض عقوبات جماعية على أبناء الشعب الفلسطيني، حيث تتمثل هذه العقوبات بالمدهامات المستمرة للقرى والمدن الفلسطينية، وحملات الاعتقال الجماعية، وحملات التفتيش الواسعة والتي كثيراً ما تتسبب بتخريب وتدمير الممتلكات، واعتقال العشرات من الفلسطينيين دون وجود أي مسوّغ لذلك، وإتّما فقط من باب معاقبة العشرات، وتشمل هذه الممارسات أيضاً عمليات هدم المنازل والتي تتم في إطار معاقبة عائلات بأكملها على فعل أحد أفرادها، حيث قامت قوات الاحتلال خلال عام 2021 بهدم منازل ثلاث عائلات فلسطينية -ضمن إطار العقوبات الجماعية-⁴⁷ كان من بينها منزل الأسير منتصر الشلبي في قرية ترمسعيا -رام الله- وذلك بعد زعم الاحتلال أنّ الشلبي قام بتنفيذ عملية إطلاق نار تسببت بمقتل مستوطن وإصابة آخرين بجراح. ومما تجدر الإشارة إليه أنّ عمليات الهدم الثلاث تسببت بتشريد ثلاثة عشر مواطناً فلسطينياً وستة أطفال.⁴⁸ وتنتهك دولة الاحتلال من خلال ممارستها سياسة العقوبات الجماعية معايير القانون الدولي، حيث نصّت اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب في المادة 33 منها على أنّه: «لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد والإرهاب».

🔪 تدمير المنازل والأثاث

بتاريخ 19/1/2021 وفي تمام الساعة 12 ظهراً قامت قوات الاحتلال باعتقال الطالب فارس الشولي (25 عاماً/ عصابة الشمالية- نابلس) وذلك أثناء عودته من جامعة القدس -أبو ديس- وعن حاجز شرطة تمّ وضعه بالقرب من مستوطنة معالي أودوميم، حيث كان فارس مع مجموعة من أقربائه، وفور وصول المركبة التي يوجد فيها فارس، تمّ إيقافهم، واعتقال فارس وانسحاب الوحدة من المنطقة. نُقل فارس إلى مركز تحقيق (بيتح تكفا)، وبعد أقلّ من 24 ساعة من اعتقاله -أي بتاريخ 20/1/2021 وفي تمام الساعة الواحدة فجراً اقتحمت قوات الاحتلال منزل عائلة الشولي. يقول عصمت الشولي -والد فارس-⁴⁹: «كنا نياماً في الطابق العلوي من منزلنا المكوّن من طابقين، وتفاجأنا بوجود الجيش فوق رؤوسنا في غرف النوم، وكانوا يشهرون أسلحتهم في وجوهنا. خلال اقتحام الجيش المنزل قاموا بتكسير ثلاثة أبواب رئيسية -باب مصنوع من الألمنيوم، والثاني من الحديد، والثالث باب multi lock-.

47 تجدر الإشارة إلى أنّ هذا الرقم لا يعكس بالضرورة عدد الوحدات السكنية والمنشآت التي قامت دولة الاحتلال بهدمها خلال عام 2021، حيث إنّ هذا الرقم يعكس فقط الحالات التي تمّ فيها الهدم على خلفية العقوبات الجماعية، إلّا أنّ هناك العديد من الوحدات السكنية والمنشآت التي تمّ هدمها خلال عام 2021 بحجّة عدم وجود ترخيص، علماً بأنّ دولة الاحتلال لا تمكّن الفلسطينيين في منطقة القدس ومناطق «ج» من الحصول على تراخيص البناء بسهولة أو بتكلفة معقوبة بخلاف ما هو متوقّف للإسرائيليين.

Demolition of houses as punishment, The Israeli information Center for Human Rights in 48 the Occupied Territories, available at: <https://statistics.btselem.org/en/demolitions/demolition-as-punishment?tab=overview&demoScopeSensor=%22false%22>

49 مقابلة هاتفية أجريت مع عصمت الشولي بتاريخ 20/1/2021 من قبل طاقم مؤسسة الضمير.

يكمل الشولي قائلاً: إنّ وحدة الجيش التي قامت باقتحام منزله كانت كبيرة، حيث يصل عددهم إلى 50 مجنّداً ومجنّدة تقريباً، وكان معهم كلبان بوليسيان، وتعامل الجنود مع أفراد العائلة بفظاظة وصراخ، وقاموا بوضعه وزوجته في غرفة، في حين كان الجنود يعتدون على ابنه خالد. يقول الشولي: «كنا نسمع صوت ضرب ابني خالد وصراخه، حيث تعرّض للضرب، وتمّ تكبيله، ووضع غمامة على عينيه، وتمّ حبسه في الحمام لما يقارب الساعة ونصف. فتشت قوات الاحتلال منزل عائلة الشولي بشكل دقيق، وقامت بتدمير الأثاث وتدمير الخزائن وإخراج كلّ ما فيها، وخلع أباجورات نوافذ الألمنيوم، وتكسير ألواح الزجاج وخلع إطارات الأبواب الخشبية، وترك آثار للطين في جميع أنحاء المنزل، حيث كانت أرجل الجنود متسخة بالطين».

تجسّد حالة عائلة الشولي مثلاً حياً على سياسة العقوبات الجماعية، فإضافة إلى كلّ ما تمّت الإشارة إليه من اقتحام المنزل وتدمير الممتلكات، قامت قوات الاحتلال أيضاً باعتقال والد فارس، وذلك لغايات الضغط عليه خلال فترة التحقيق. أشار فارس لباحث مؤسّسة الضمير إلى أنّه خلال إحدى جلسات التحقيق تمّ إدخال والده إلى غرفة التحقيق، وتهديده بأنّه سيتمّ الإبقاء على والده معتقلاً. يُذكر أنّ قوات الاحتلال أفرجت عن السيّد عصمت الشولي في وقت لاحق، وبتاريخ 10/3/2021 قامت بالإفراج عن الشاب فارس؛ الأمر الذي يؤكّد على سياسة الاحتلال في انتهاك حقوق الفلسطينيين وتعريضهم لمثل هذه الممارسات بشكل مجحف، ودون أي هدف سوى التنكيل بالفلسطينيين وعائلاتهم.



صور توضح الدمار الذي أحدثته دولة الاحتلال في منزل عائلة الشولي⁵⁰

50 تم تزويد مؤسّسة الضمير بهذه الصور من خلال عائلة الشولي.

عدد من عائلات منطقة الدوحة يتعرّضون للتنكيل

اقتحمت قوّات الاحتلال خلال عام 2021 عدداً من منازل الفلسطينيين الموجودين في منطقة الدوحة، وذلك بهدف التنكيل بهم، وتهديدتهم، حيث اقتحمت قوّات الاحتلال منزل المواطن مصعب العزّة (26 عاماً/ الدوحة)، حيث أشارت والدة مصعب إلى أنّ قوّات الاحتلال قامت باقتحام منزلهم بعد خلع الباب الرئيسي، وقاموا بالتحقيق مع مصعب، وهذّوه مراراً بالاعتقال الإداري، وأنه سيقضي سنوات في الاعتقال. تذكر والدة مصعب أنّه خلال اقتحام المنزل، قام الجنود بتفتيشه وتخريب الأثاث من خلال تعقدهم إفراغ خزائن الملابس، وتفتيش خزائن المطبخ والثّاجة.

ولم تكن عائلة العزّة هي الوحيدة التي تعرّضت لمثل هذه الممارسات، حيث اقتحمت قوّات الاحتلال منزل عائلة محمد فرارحة (23 عاماً- الدوحة/ بيت لحم) في تمام الساعة الثالثة صباحاً وذلك بعد خلع باب المنزل. وثّقت مؤسسة الضمير ما تعرّضت له العائلة، حيث أشارت هيفاء فرارحة -والدة محمد- إلى أنّه عندما دخلت قوّات الاحتلال، بدأ الجنود بتفتيش المنزل بطريقة همجية، وقاموا بدخول الغرف كافة وتخريبها فقلبوا الفراش، وقاموا بإنزال الملابس من الخزائن، ومزّقوا بعض الكنب، وكانت أرجل الجنود متسخة بالطين، وعلى الرغم من ذلك إلّا أنّهم تعقّدوا دوس اللحف والفراش والسجاد ببساطيرهم المتسخة، وأكملت هيفاء قائلة: «طلب أحد الجنود من ابني عبد الله (17 عاماً) هاتفه النقال، وعندما رفض ابني ذلك قام الجندي بدفعه بقوة على حائط مصنوع من الجبس: الأمر الذي تسبّب لابني بالآلام في ظهره، وكسر جزء من حائط الجبس. يُذكر أنّه بعد ما يقارب النصف ساعة دخلت فرقة ثانية من قوّات الاحتلال، وقامت بتفتيش المنزل مجدّداً بالطريقة ذاتها، وتعقّدوا إحداث خراب كالذي أحدثته المجموعة الأولى من الجنود». انسحبت قوات الاحتلال من منزل فرارحة دون اعتقال أيّ فرد، أو ترك أيّ تليف لأحد الأفراد، حيث كان كلّ هذا التنكيل بالعائلة والتخريب هدفه ترهيب الابن محمد، والتحقيق معه بداخل المنزل.

التنكيل بالعائلات جزء من سياسة ممنهجة

بتاريخ 4/8/2021 اقتحمت قوّة من جيش الاحتلال منزل براء عودة، وقامت باعتقاله، وفي وقت لاحق من الشهر ذاته وبتاريخ 24/8/2021 وفي تمام الساعة الثالثة فجراً، قامت قوّات الاحتلال باقتحام منزل العائلة مجدّداً والواقع في منطقة دير عمّار. خلال توثيق مؤسسة الضمير هذه الحادثة أشارت سلسبيل عودة⁵² شقيقة براء إلى أنّه في التاريخ المذكور أعلاه قامت قوات الاحتلال باقتحام المنزل بشكل همجي، حيث سمعت العائلة أصوات الجنود قبل اقتحام المنزل؛ الأمر الذي دفعهم إلى محاولة فتح الباب بسرعة كي يتجنّبوا تفجيرهم. وتعاملت قوّات الاحتلال مع العائلة بعنف يشمل تعريضهم للتهديد، والصراخ، وتجاهل وجود ثلاثة أطفال في المنزل.

51 مقابلة أجريت مع اليزابيث العزة -والدة مصعب- بتاريخ 16/2/2021 من قبل طاقم التوثيق في مؤسسة الضمير.

52 مقابلة هاتفية من قبل طاقم مؤسسة الضمير بتاريخ 31/8/2021.

تقول سلسبيل: «قامت قوّات الاحتلال بأخذ أخي محمد البالغ من العمر 16 عاماً، واحتجزوه في غرفة وحيداً وهو مقيد، كنا نسمع صوت ضرب شديد، وكانوا يسألون عن هاتف براء. فيما بعد هاجمني خمسة جنود، وقاموا بشدّي من ملابسي، وحاولوا نزع ملابس الصلاة عني. تهجّم الجنود على والدتي، وأيضاً حاولوا شدّ والدتي من ملابسها». أكملت قوّات الاحتلال تفتيش منزل عائلة عودة، وعندما وجدوا هاتف براء طلبوا من العائلة فتحه، وما كان من جنود الاحتلال إلّا أن قاموا باحتجاز الأطفال الثلاثة في المركبة العسكرية، وذلك أمام الوالدة والشقيقة الكبرى، إلى حين قيام أحد أفراد العائلة بفتح الهاتف.

ومن الأمثلة الأخرى التي يمكن ضربها في هذا السياق هي حالة عائلة حمّاد، ففي كانون الأوّل 2021 اقتحمت قوّة من وحدة (الدوفدوفان) منزل عائلة حمّاد في مخيم قلنديا، وذلك في تمام الساعة الرابعة صباحاً، حيث استيقظت العائلة على أصوات تفجير باب المنزل وصراخ الجنود، الذين اقتحموا المنزل المكوّن من طابقين، حيث يسكن والد ووالدة وأخوة أسامة حمّاد في الطابق السفلي، في حين يقطن هو وزوجته في الطابق العلوي. يقول أسامة: «خلال اقتحام المنزل تواجد مع القوّة كلب مربوط بجبل طوله 10 متر تقريباً، وكان أحد الجنود يمسك بطرف الجبل، وعندما كنّا نصرخ عليه كان الكلب يحاول الهجوم على شقيقي محمد. قام أحد الجنود برمي ثلاث قنابل صوت داخل المنزل، وعلينا بشكل مباشر، حيث أصيب شقيقي مصعب في رجله اليسرى بعدما انفجرت إحدى القنابل عند منطقة الركبة في رجله اليسرى». ويكمل أسامة قائلاً: «فيما بعد أمسكنا الجنود أنا وشقيقي مصعباً وقاموا بتكبيّلنا إلى الخلف بكليشات بلاستيك، ووضعونا في إحدى زوايا المنزل، واعتدوا علينا بالضرب باستخدام أرجلهم وأيديهم وأكعاب البنادق، وأنا شخصياً قام أحد الجنود بضرب رأسي بالحائط ثلاث مرّات».

وتجسّد حالة عائلة حمدان وجهاً آخر من أوجه استخدام العائلات للضغط على المعتقلين، حيث تستخدم دولة الاحتلال منذ سنوات سياسة استخدام أفراد العائلة للضغط على المعتقلين سواء أكان ذلك لإرغامهم على تسليم أنفسهم، أو للضغط عليهم والحصول على اعترافات منهم أثناء فترة التحقيق. بتاريخ 24/11/2021، وفي تمام الساعة 1:50 دقيقة اقتحمت قوّات الاحتلال مخيم الجلزون في منطقة رام الله وذلك برفقة الشرطة والمخابرات، وقامت باقتحام منزل عائلة حمدان ومنزليين آخرين، يقول بلال حمدان⁵³: «دخلت قوّات الاحتلال المنزل، وقاموا بتكسير الباب الخارجي المصنوع من الخشب، ودخلوا منزلي حيث أعيش أنا وزوجتي في الطابق الأرضي، ويعيش أهلي في الطابق العلوي، وبدأوا بالسؤال عن شقيقي أحمد إلّا أنّهم لم يجدوه. خلال عملية البحث عن شقيقي قامت قوّات الاحتلال بالاعتداء على شقيقي الأصغر بحجة عدم معرفته مكان أحمد. فيما بعد تمّ اعتقالنا أنا ووالدتي؛ وذلك حتّى يسلم شقيقي أحمد نفسه، وبالفعل تمّ تقييدي وتعصيب عيني واقتيادي أنا ووالدتي إلى مستوطنة بيت إيل. بعد انتظار لفترة في مستوطنة بيت إيل أبلغني الضابط بأنّه سيتم الإفراج عني ولكن سيتمّ الإبقاء على والدتي حتّى يقوم شقيقي أحمد بتسليم نفسه، وهو بالفعل ما حصل حيث تمّ إطلاق

53 مقابلة هاتفية أجريت من قبل طاقم مؤسسة الضمير بتاريخ 26/11/2021



صور من الدمار الذي خلفته قوات الاحتلال في منزل عائلة حمائل- قرية بيتا ولم تكن منطقة بيتا هي الوحيدة التي تعرّضت لمثل هذه الممارسات، حيث شهدت قريتي ترمسعيا وعقربا ممارسات مشابهة، حيث اقتحمت قوات كبيرة من جيش الاحتلال الإسرائيلي بلدة ترمسعيا بتاريخ 4/5/2021 وذلك في تمام الساعة 2:30 بعد منتصف الليل، وقامت بشكل أساسي باقتحام منزل منتصر الشلبي، 55 واعتقلت نجله أحمد. أشارت زوجة الشلبي إلى أنه قد تم اقتحام المنزل من قبل ما يزيد عن 150 عنصراً، حيث تواجد العناصر داخل المنزل وحوله. ولم تعط قوات الاحتلال مجالاً للعائلة خلال اقتحام المنزل لفتح الباب لهم، حيث تعمّدوا تفجير باب المنزل، واحتجاز الزوجة والأولاد في المنزل مع كلب بوليسي كبير الحجم؛ الأمر الذي أخاف الأطفال، وتسبب بصراخهم بشكل دائم. أثناء تواجد قوات الاحتلال في المنزل تعمّد الجنود تخريب الخزائن ومحتوياتها، ولم يغادروا المنزل حتى أصبحت الساعة 10 صباحاً، حيث غادروا وقاموا باعتقال أحمد معهم، علماً بأنّه طالب ثانوية عامة، وكان في فترة الامتحانات التجريبية آنذاك.



صورة من قرية عقربا

استمرت اقتحامات قوات الاحتلال منطقة ترمسعيا أياماً عدة إلى حين اعتقال منتصر الشلبي، ففي اليوم التالي 5/5/2021، اقتحمت قوات الاحتلال المنطقة مجدداً وقاموا خلال هذه المرة باعتقال سناء الشلبي زوجة منتصر، واعتقال رئيس البلدية السابق لافي شلبي، واعتقال زياد أبو زهرة. بالتزامن مع ما كان يجري في قرية ترمسعيا، والبحث الموسع لإيجاد منتصر الشلبي، كانت قوات الاحتلال تقوم أيضاً بحملات اعتقال جماعية وتكثرت بالفلسطينيين من منطقة عقربا

55 يُذكر أنّ مجمل الاقتحامات التي جرت في منطقة ترمسعيا وعقربا كانت للبحث عن منتصر الشلبي والذي تدعى دولة الاحتلال قيامه بتنفيذ عملية إطلاق نار تسببت بمقتل مستوطن وإصابة آخر.

سراحي، ولكن تمّ الإبقاء على والدتي حتى الساعة الخامسة مساءً من ذلك اليوم». أشارت الوالدة إلى أنه تمّ تكبيها من منطقة الديدن والقدمين لفترة طويلة».

بيتا، ترمسعيا، وعقربا- اعتقال واستهداف أهالي القرية

منذ ما يزيد عن ثلاثين عاماً، تحاول دولة الاحتلال السيطرة على قمة جبل صبيح الواقع ما بين قرى بيتا وقبلان وبتما في الضفة الغربية، حيث أقامت عليه في الثمانينيات معسكر «تابوحيم» إلا أنها انسحبت منه بعد سنوات عدة، وعام 2013، حاولت مجموعة من المستوطنين إقامة بؤرة استيطانية تحت اسم «أفيتار»، وذلك قبل أن يتم إخلاؤها بعد فترة قصيرة بأمر عسكري موقّع من قائد منطقة الوسط في الجيش الإسرائيلي. في الثاني من أيار 2021، قرّرت مجموعة من المستوطنين إعادة بناء بؤرة «أفيتار» مجدداً، وخلال شهرين تمكّن المستوطنون من تعبيد بعض الشوارع في هذه البؤرة، وإنشاء بعض البنايات الحجرية، وتثبيت كرافانات بحيث وصل عدد عائلات المستوطنين الذين انتقلوا إليها إلى حوالي 50 عائلة.⁵⁴

حاول أهالي المنطقة التصدي لمحاولات الاحتلال والمستوطنين بالاستيلاء على جبل صبيح يومياً من خلال مناورات الإرباك الليلي، والمواجهات المستمرة مع الجيش والمستوطنين في تلك المنطقة، وتسببت هذه المواجهات المستمرة بحملات اعتقال واسعة قامت بها قوات الاحتلال في منطقة بيتا، ومداهمات لمنازل عديدة في المنطقة، وتخريب للممتلكات.

وثقت مؤسسة الضمير جزءاً من هذه الممارسات في قرية بيتا، وكانت إحداها قد جرت بحق أفراد من عائلة حمائل. خلال مقابلة أجراها طاقم مؤسسة الضمير مع عمّار حمائل (30 عاماً- بيتا) أشار الأخير إلى أنه بتاريخ 20/6/2021، قامت قوات الاحتلال باقتحام منزل العائلة، وقامت بتفجير الباب، وتكبير أحد أفراد الأسرة، وتدمير الممتلكات، حيث تعمّد الجنود تمزيق الكنب، وتكسير بعض براويز الصور، وتكسير الزجاج الموجود في المطبخ.

روي حمائل لمؤسسة الضمير تفاصيل اعتقاله قائلاً: «لم يُسمح لي بوداع زوجتي، وتمّ إخراجي من المنزل مشياً على الأقدام، ونقلي إلى مركز حوارة، حيث وضعت هناك في باص جيش أبيض اللون. تمّ تفتيشي تفتيشاً عادياً، ولم أعرض على طبيب، ولم يتم إجراء فحص كورونا لي، وفي مركز حوارة وضعت في غرفة فيها 4 أشخاص، ولم يكن فيها حقام، حيث كنا كأسرى نتكلم من استخدام الحمام 3 مرّات يومياً، وذلك خلال فترة الفورة، وخلال تواجدنا في هذا المركز كان الطعام المقدم لنا رديئاً جداً، ولم يتم تزويدنا بأي موادّ تعقيم أو تنظيف، وعلى الرغم من تعب بعض الأسرى إلا أنه كان دائماً ما يتم تزويد الأسير المتعب بحبوب مسكّنة للألم دون عرضه على أي طبيب، أو نقله إلى العيادة.

54 قضية البؤرة الاستيطانية «أفيتار» (جبل صبيح) وانعكاسها على الحكومة الإسرائيلية، ورقة تقدير موقف صادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، منشور بتاريخ 25/6/2021، متوفّر على الرابط الآتي: <https://bit.ly/3fN4M1l>.

-لاعتقادهم بأنّ الشلبي فرّ إليها- فبتاريخ 3/5/2021 اقتحمت قوّات الاحتلال بلدة عقربا، وفرضت سيطرة كاملة على البلدة، ومنعت الحركة فيها، ووضعت حواجز عسكريّة حول القرى المجاورة لها مثل: قصرا، وعورتا، ومجدل بني فاضل. خلال اليوم التالي، استمرّ تواجد قوّات الاحتلال في قرية عقربا، حيث وصلت تعزيزات عسكريّة إلى القرية شملت تواجد المدرّعات، وقامت قوّات الاحتلال باقتحام عدد أكبر من المنازل وتفتيشها وتخريب ممتلكاتها، واحتجزت العشرات من العائلات داخل المنازل، وحوّلت بعضها إلى ثكنات عسكريّة، وقامت بتدمير عدد آخر من المنازل بشكل كامل، وذلك بعد إطلاق الرصاص والقنابل عليها.

وتُعدّ جميع هذه الممارسات من قبل العقوبات الجماعيّة، حيث استهدفت دولة الاحتلال مناطق بأكملها وقامت بعزلها عن العالم الخارجيّ، وعرقلت الحركة من وإلى هذه المناطق، وقامت باعتقال العشرات منها، وحقّقت ميدانيّاً مع عشرات آخرين، وقامت بتدمير ممتلكات سكّان تلك المناطق، الأمر الذي يشكّل انتهاكاً صريحاً لنصوص القانون الدوليّ.

🔗 استهداف المؤسسات الفلسطينية وعرقلة أيّ نشاطات مجتمعيّة أو وطنيّة

تستهدف دولة الاحتلال بشكل دائم المؤسسات الفلسطينية الوطنيّة والمجتمعيّة، وتحاول بشكل دائم عرقلة عمل هذه المؤسسات، وتجفيف مصادر تمويلها، واقتحام مراكزها واعتقال العاملين فيها، وتجسّدت هذه السياسة بشكل جليّ خلال عام 2021 بإعلان الاحتلال ست مؤسسات فلسطينيّة على أنّها مؤسسات غير قانونيّة، حيث استهدف قرار الاحتلال ستّاً من أبرز مؤسسات المجتمع الفلسطينيّ الحيويّة والتي تعمل بشكل دائم على فضح جرائم الاحتلال محليّاً ودوليّاً، وملاحقته عليها.

وبالتوازي تواجه منطقة القدس مضايقات دائمة، حيث تقوم قوّات الاحتلال سنويّاً باعتقال المئات من الفلسطينيين من هذه المناطق، وتهدم العشرات من منشآتهم؛ بحجّة عدم وجود تراخيص لها، وتستهدف المؤسسات العاملة فيها، وتحاول إغلاق الجزء الأكبر منها. وكان من بين المنشآت التي تمّ استهدافها خلال عام 2021 المركز النسويّ في جبل الزيتون في مدينة القدس، فخلال مقابلة أجراها طاقم مؤسسة الضمير مع مديرة المركز إخلاص الصيّاد، أشارت الأخيرة إلى أنّه في يوم 8/3/2021، وبمناسبة يوم المرأة العالميّ قرّر المركز إقامة يوم مفتوح تتمكن فيه النساء المستفيدات من أنشطة المركز من عرض بعض منتجاتهنّ التي يقمن بصناعتها، إلّا أنّه وفي الساعة 11 صباحاً وبعد 6 دقائق من افتتاح المعرض تفاجأ الجميع بوصول عدد من رجال المخابرات إلى المركز، واحتجزوا الصيّاد بشكل منفصل عن بقية العاملين في المركز.

تقول الصيّاد: «طلبوا منّي أن اقوم بإغلاق المكان، وطلبوا من الموجودين مغادرة المعرض، وعندما سألت عن سبب احتجازي أجابوا بأنني متّهمة بإقامة فعالية مدعومة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، وأنهم يملكون أمراً من وزير الأمن الداخليّ بمنع النشاط الذي يقيمه المركز وإغلاق المركز». تمّ اقتياد الصيّاد إلى مركز تحقيق المسكوبيّة، حيث تمّ التحقيق معها، وإطلاق سراحها بعد ساعات عدّة.

ويظهر وجه آخر من أوجه استهداف المقدسيّين في حالة المحافظ عدنان غيث، فمنذ تسلّم غيث منصب محافظ لمدينة القدس نهاية شهر آب 2018، تستمرّ دولة الاحتلال بشكل دائم بملاحقته، حيث تقوم شهريّاً إن لم يكن أسبوعيّاً باستدعائه أو اعتقاله، وفرض الإقامة الجبريّة عليه، وتحديد مسار حركته داخل المدينة، وإصدار أوامر تمنعه من الدخول إلى أراضي الضفّة الغربيّة، أو حتّى التواصل مع عدد من الأشخاص الفلسطينيين، منهم: الرئيس الفلسطينيّ محمود عباس، وقيادات ومسؤولون ونشطاء، وكذلك منعه من المشاركة في الكثير من الفعاليّات الوطنيّة.

تُظهر مختلف هذه الممارسات وجه دولة الاحتلال الساعي بشكل دائم إلى تهويد مدينة القدس، واستهداف أيّ فلسطينيّ فيها، حيث تحاول بشكل مستمرّ عرقلة أيّ نشاط يعكس الهويّة الفلسطينية، وتعتقل أيّ فلسطينيّ له علاقة بهذه الأنشطة حارمةً الفلسطينيين المقيمين في هذه المناطق من أبسط حقوقهم الإنسانيّة والسياسيّة والمدنيّة.

خلال الأشهر ما بين نيسان وحزيران، صعدت دولة الاحتلال من اعتداءاتها وقمعاتها تجاه الشعب الفلسطيني، وبالأخص في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وذلك في إطار استهداف الاحتلال لكل ما هو فلسطيني. حيث شملت هذه الاعتداءات شنّ عدوان عنيف على قطاع غزة بواسطة الطائرات الحربية والمدفعية؛ الأمر الذي أدى إلى استشهاد ما يزيد عن 225 شخصاً، بينهم: 65 طفلاً، و39 سيّدة، و16 مسنّاً، وإصابة ما يزيد عن 1700 شخص بجراح مختلفة غالبيتهم من المدنيين. وفي السياق ذاته، أصدرت دولة الاحتلال قراراً قضائياً بإخلاء عدد من العائلات الفلسطينية من منازلها في حيّ الشيخ جراح في القدس المحتلة، وذلك في إطار سياسة الاحتلال الممنهجة في تهجير الفلسطينيين قسرياً، وانتزاعهم من منازلهم وأراضيهم. ويمكن القول أنّ قوّة الاحتلال زادت من وتيرة قمعها للفلسطينيين مع بدء شهر رمضان المبارك، حيث تجسّدت أبرز الممارسات في منع الفلسطينيين من التواجد في ساحة باب العمود، والاقترحات المتكررة لباحات المسجد الأقصى والبلدة القديمة في القدس من قبل شرطة الاحتلال ومستوطنيه، والتكيل بحقّ المصلين في المسجد الأقصى ومحيطه.

وبالتزامن مع كلّ ما كان يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة، تعرّض الفلسطينيون في الداخل الفلسطيني المحتلّ عام 1948 لاعتداءات وقمع قوّة الاحتلال بعد خروجهم بمظاهرات سلمية، حيث قامت القوّة بإطلاق الرصاص والقنابل تجاه المتظاهرين، وأجرت اعتقالات عشوائية بحقّ عدد كبير من الفلسطينيين بعد أن استخدمت القوّة المفرطة بحقهم، واستخدمت أساليب الضرب والسحل أثناء عمليّة الاعتقال. وفيما يلي نستعرض بعض ممارسات واعتداءات سلطات الاحتلال عند اعتقال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة (القدس، الداخل الفلسطيني 1948، الضفة الغربية) والتي تمكّنت مؤتسسة الضمير من توثيقها خلال الفترة المذكورة.

🔗 الاعتداء والقمع بالوسائل كافّة



صورة توضح العنف الذي تنتهجه قوّة الاحتلال أثناء الاعتقالات

الفصل السابع:

الهبة الجماهيرية

اندلعت شرارة المواجهات في مدينة القدس، مع بدء شهر رمضان، تحديداً بتاريخ 13/4/2021، حيث قرّرت سلطات الاحتلال بشكلٍ غير مبرّر منع الفلسطينيين من التواجد في ساحة «باب العمود»، في ظل اقتحامه اليومي من قبل قوّات الاحتلال والمستوطنين. حيث اندلعت مواجهات بين قوّات الاحتلال والفلسطينيين، وقامت القوّات بالاعتداء على الموجودين في باب العمود والبلدة القديمة بالضرب والسحل والرشّ بالغاز والمياه العادمة، إضافة إلى إطلاق الرصاص المطّاطي⁵⁶ والاعتداء على المصلّين الموجودين في المسجد الأقصى وباحاته وفصّهم؛ الأمر الذي يشكّل انتهاكاً واضحاً لحقّهم في حرّية العبادة.⁵⁷

في السياق ذاته، ومع قرار محاكم الاحتلال بالتهجير القسريّ لـ 28 عائلة مقدسيّة تسكن حيّ الشيخ جراح، انتقل التضامن يومياً مع أهالي الحيّ الذين يشهدون اعتداءات من قبل المستوطنين يومياً، أخذ التضامن شكلاً سلمياً إلا أنّ سكّان الحيّ والمتضامنين شهدوا يومياً اعتداءات من قبل الشرطة والقوّات الخاصّة الإسرائيليّة، وذلك من خلال الضرب والسحل وإطلاق الرصاص وقنابل الغاز على المتضامنين، ورشّهم بالمياه العادمة والغاز، إضافة إلى طردهم ومنع تواجدهم، ومنع الصحفيين من التصوير، والاعتداء على أهالي الحيّ داخل منازلهم بالضرب ورشّ الغاز. كما عملت قوّات الاحتلال على وضع حواجز وسواتر اسمنتيّة على مداخل الحيّ، وقامت بالتضييق على أهالي الحيّ، ومنع دخول أيّ شخص دون تفتيش بطاقته الشخصيّة، والتأكّد من أنّه يسكن الحيّ، مع منع أيّ متضامن أو زائر من دخوله، وتحويله لئونة عسكريّة، وبالمقابل، السماح للمستوطنين من الدخول والخروج للحيّ بكلّ حرّية حتّى لغير ساكنيه، مع العلم أنّ معظمهم مسلّحون، وذلك حسبما أفادت منى الكرد إحدى سكّان الحيّ.⁵⁸

وتّقت مؤسّسة الضمير عدداً من الحالات التي تعرّض فيها مدنيّون للاعتداء من قبل قوّات الاحتلال، وكان من بينهم الشاب ليث غيث (26 عاماً/ القدس) والذي كان متواجداً بتاريخ 8/5/2021 في منطقة باب حطة في مدينة القدس، حيث يعمل بانعاً على عربة، في إفادته أشار غيث إلى أنّه كان يقف عند عربته عندما حاول أحد عناصر شرطة الاحتلال افتعال مشكلة معه، وعلى الرغم من أنّه حاول الابتعاد عن العنصر أكثر من مرّة إلا أنّه

56 للمزيد حول مجمل الانتهاكات والاعتداءات التي جرت خلال هذه الفترة انظر: عدالة تدافع عن حقوق الفلسطينيين بالاحتجاج في القدس والمدن الفلسطينية الأخرى في إسرائيل، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربيّة في إسرائيل، منشور بتاريخ: 11/5/2021، متوفّر عبر الرابط الآتي:

<https://www.adalah.org/ar/content/view/10314>

57 مركز عدالة يطالب المستشار القانوني والمفتش العام عدول قوّات الشرطة عن منع وصول المصلّين إلى المسجد الأقصى، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربيّة في إسرائيل، منشور بتاريخ: 8/5/2021، متوفّر عبر الرابط الآتي:

<https://www.adalah.org/ar/content/view/10311>

58 عدالة وسكان الشيخ جراح والائتلاف الأهليّ في التماس للمحكمة العليا ضدّ نصب الحواجز مدخل الحيّ، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربيّة في إسرائيل، منشور بتاريخ: 20/5/2021، متوفّر عبر الرابط الآتي: <https://www.adalah.org/ar/content/view/10335>

استمرّ في افتعال المشكلة معه إلى أن قام الأخير بلكمه في منطقة الوجه بالقرب من العين اليسرى. انضم عدد من عناصر الاحتلال لضرب الشاب ليث حيث قاموا بلكمه وركله لما يقارب الدقيقتين واستخدام العصي أثناء الضرب، وعندما حاول غيث حماية وجهه من الضرب قامت قوّات الاحتلال بتقييد يديه إلى الخلف بأصفاة حديديّة، ونُقل بعدها إلى مركز شرطة الاحتلال بالقرب من باب الأسباط.

في مركز الشرطة، تعرّض غيث للضرب من قبل عناصر الاحتلال؛ الأمر الذي تسبّب بفقدانه الوعي. يقول غيث: «استعدت وعيي جزئياً وعندها قام أحد عناصر حرس الحدود بضربي بركبته على أسناني، وقام عنصر آخر بلكمي على رأسي، وبعدها قام أحدهما بالبصق بوجهي، ثمّ قام أحد عناصر شرطة الاحتلال برفعي عن الأرض من خلال سحبي من الأصفاة، وأثناء رفعه لي قام عنصر آخر بركلي على صدري أربع مرّات، وقال لي باللغة العبرية التي أفهمها جيّداً «حتّى تموت»، وبعدها نقلتني سيّارة الإسعاف إلى مستشفى «تشعري تصيدك».

ولم يكن غيث الحالة الوحيدة، حيث وثّقت مؤسّسة الضمير أيضاً ما تعرّض له الشابان ياسين صبيح وناجي عبّاس، حيث تواجدا في منطقة باب العمود في القدس في وقفة احتجاجيّة ضدّ ممارسات الاحتلال في القدس. قمعت قوّات الاحتلال المظاهرة باستخدام وحدات الخيالة التابعة للشرطة الإسرائيليّة، وحرس الحدود والذين قاموا بإطلاق قنابل الصوت والرصاص المطّاطي باتجاه المتظاهرين؛ بهدف تفريقهم. يقول ياسين: تفرّق المتظاهرون، وعندما عدتُ أنا وصديقي ناجي باتجاه باب العمود شاهدنا سبعة جنود من قوّات الاحتلال يقومون بالاعتداء على ثلاث شابات فلسطينيّات، حيث كانوا يقومون بضربهم ودفّعهم، فذهبنا أنا وصديقي لمساعدتهنّ، وإذ عدد كبير من جنود حرس الحدود ينتشرون ويبدوون بقمع المتواجدين، وقاموا باعتقالي أنا وصديقي ناجي».

كُبلت قوّات الاحتلال ياسين بلبشات بلاستيكيّة، وتمّ شدّها كثيراً، بحيث كانت مؤلمة جدّاً لياسين، ونُقل إلى مكان يُسمّى «البرج» أمام باب العمود، حيث كان أحد ضباط الاحتلال والذي يتكلّم اللغة العربيّة يطلب من الجنود ضرب ياسين والمعتقلين الآخرين. يقول ياسين: «قام الجنود بإغلاق باب البرج، وبطحوني أرضاً، وبدؤوا في ضربي (بوكسات) على مناطق العين والأنف والأذنين والصدر، وقام أحد الجنود بالدعس على رأسي وضربي برجله؛ ما سبّب لي رضوضاً في الأنف والعيّنين وثقب في الأذن اليمنى، هذا وقام أحد الجنود لما يقارب النصف دقيقة بمحاولة خنقي بيديه إلى أن قمت بتحريك رأسي بقوة؛ لأنني لم أعد قادراً على التنفّس، وإضافة إلى ما سبق فنتيجة للضرب الذي تعرّضت له كان هناك رضوض في منطقة ريش القفص الصدريّ».

يذكر أنّه تمّ نقل ياسين صبيح إلى مركز شرطة صلاح الدين، حيث تمّ التحقيق معه ووجّهت له تهمة الاعتداء على شرطي، والمشاركة في مظاهرات ممنوعة وتهديد شرطي. نُقل فيما بعد صبيح إلى مركز تحقيق المسكوبيّة، ومن ثمّ إلى «معبارة» سجن الرملة، وأُفرج عنه بعد 5 أيّام من الاعتقال بكفالة 500 شيكل، وإبعاد شهر عن باب العمود، وعدم المشاركة لمُدّة شهر في المظاهرات، و5000 شيكل كفالة طرف ثالث.

✪ الاعتداء على أب ونجليه أحدهم كيف

تعرّض 3 أفراد من عائلة صلاح وهم: خلدون صلاح ونجله عليّ ويوسف للاعتداء من قبل قوّات الاحتلال أثناء جلوسهم لدقائق معدودة في منطقة باب العمود. حيث قامت قوّات الاحتلال بمهاجمتهم وضربهم واعتقالهم: ما أدى إلى إصابتهم برضوض وجروح وأوجاع مختلفة. وأوضح خلدون صلاح أنّه كان برفقة نجليه في باب العمود في القدس، في الثاني والعشرين من شهر نيسان 2021، وإذ بقوّة من أفراد «الوحدات الخاصة» تتقدّم باتجاههم، وتقوم بدفعهم والاعتداء عليهم بالضرب والدفع، ثمّ اعتقالهم واقتيادهم إلى داخل غرفة المراقبة المقامة في باب العمود، وداخلها تمّ الاعتداء الوحشيّ غير المبرّر بحسب قول صلاح. ويضيف: «أبلغت الجنود مرّات عدّة خلال اعتقالنا وضربنا، بأنّ ابني عليّاً 22 عاماً- من ذوي الاحتياجات الخاصة، وهو ضريب ولا يرى بالليل نهائياً»، لكنّهم لم يكثرثوا لذلك، وواصلوا ضربه، وحاول عليّ أن يخبرهم بذلك بينما هو طريح الأرض، وأبرز بطاقة «كيف»، لكنّهم رفضوا التوقّف عن ضربه».

ويصف صلاح ما تعرّضوا له أنّه «تكسير وليس ضرباً عادياً، حيث كان يجري بأعقاب البنادق وبالأقدام والأيدي، رُشّ غاز الفلفل علينا بشكل مباشر، وُضعت القيود بأيدينا، ونحن على الأرض وفي زوايا غرفة المراقبة»، وأوضح صلاح أنّ الجنود تعقدوا توجيه الضربات لهم على الرأس والظهر بشكل خاصّ. وبعد حوالي نصف ساعة من الاحتجاز والضرب، نُقل خلدون ونجله إلى مركز شرطة صلاح الدين وأفرج عنهما لاحقاً بشرط الحضور مجدّداً للتحقيق، فيما بقي على قيد الاحتجاز، ليفرج عنه في صباح اليوم التالي دون شروط.

وفي الداخل المحتلّ عام 1948، واجه الفلسطينيون أساليب قمعٍ مشابهة، حيث تعرّض المتظاهرون للضرب بالهراوات وأعقاب البنادق، والسحل، وإطلاق الرصاص الحيّ والمضاطي، وقنابل الغاز، إضافة إلى القمع الذي تعرّض له الفلسطينيون من قبل قوّات الاحتلال، فإنّهم واجهوا قمع واعتداء المستوطنين في البلدات العريية، حيث قام المستوطنون بإطلاق النار على الفلسطينيين وإصابة عدد منهم، إضافة إلى استشهاد الفلسطينيّ موسى حسونة من اللد بعد أن أطلق مستوطن النار عليه، واستشهاد الطفل محمد كيوان (17 عاماً) من منطقة أم الفحم بعد إصابته برصاصة في منطقة الرأس أطلقتها الشرطة الإسرائيلية تجاهه بتاريخ 12 أيار 2021.

أمّا فيما يتعلّق بالضفة الغربية، فإنّها واجهت تصاعداً في الاعتداءات من قبل قوّات الاحتلال ومستوطنيه، وذلك عقب الادّعاء بقيام فلسطينيّين بعملية إطلاق نار على حاجز زعترة أدّت إلى مقتل مستوطن. حيث عملت سلطات الاحتلال على فرض العقوبات الجماعية بحق عدد من القرى في الضفة الغربية، فاقتحمت قوّات الاحتلال عدداً من قرى نابلس ورام الله، وتعرّض أهالي بلدة عقربا وترمسعيّا للتكنيل الأشدّ، حيث قام الاحتلال باعتقال أحمد شلبي نجل منتصر الشلبي -المتهم بتنفيذ عملية إطلاق النار على حاجز زعترة-، بعد التحقيق الميدانيّ معه ومع والدته، وتفتيش المنزل وتدمير محتوياته. وفي ساعات فجر اليوم التالي، اقتحمت قوّات الاحتلال منزل الشلبي مرّة أخرى، وقامت باعتقال السيّدة سناء شلبي زوجة منتصر، وكلّ ذلك في إطار الضغط على منتصر والتكنيل بعائلته.⁵⁹

✪ الاعتقالات الممنهجة والعشوائيّة

لم تقتصر انتهاكات سلطات الاحتلال خلال فترة الهيبة الجماهيرية على الاعتداء والضرب والقمع، وإنّما رافق ذلك عمليّات اعتقال ممنهجة وعشوائيّة بحق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، حيث نفّذت حملات الاعتقال في كلّ من القدس والداخل المحتلّ عام 48 والضفة الغربية، ورافق هذه الاعتقالات استخدام القوّة والعنف والضرب، وانتهاك حقوق المعتقلين الأساسيّة أثناء الاعتقال والتحقيق والمحاكمة. ففي القدس، رافق المواجهات والاعتداء حملات اعتقال واسعة طالت الشبّان والأطفال والفتيات، وتوكّد شهادات المحامين أنّ معظم المعتقلين ظهرت على أجسادهم علامات الضرب خاصة في المناطق العلوية من أجسادهم، وجرت الاعتقالات العشوائيّة في منطقتي باب العمود وحيّ الشيخ جراح بحق المصلّين والمتواجدين في المكان والمتضامنين.

إضافة للاعتقالات العشوائيّة التي مارسها الاحتلال في مدينة القدس، كانت هناك حملات اعتقال مننّمة، ففي يوم 9/5/2021، قبل بيوم من المسيرة التي دعا لها المستوطنون في الحرم القدسيّ، شنّت قوات الاحتلال حملة اعتقال طالت أكثر من 25 مقدسياً من الأسرى المحرّرين والناشطين الذين اعتقلوا من خلال اقتحام منازلهم في وضح النهار، حيث اعتقلوا احترازيّاً لأيام قبل أن يتمّ الإفراج عن بعضهم. وفي السياق ذاته، أصدرت المحاكم الإسرائيليّة عشرات القرارات بالإبعاد عن المسجد الأقصى ومحيطه، وحيّ الشيخ جراح، إضافة إلى عشرات القرارات بالحبس المنزليّ، أو الإقامة الجبريّة.

أمّا فيما يتعلّق بالاعتقالات التي طالت الفلسطينيين في الداخل المحتلّ عام 48، فإنّ الاعتقالات طالت ما يقارب 900 فلسطينيّ وفلسطينيّة، وتمّت الاعتقالات العشوائيّة من الشوارع والأماكن العامّة أثناء قمع المتظاهرين، كما جرى اقتحام للمنازل والاعتداء على العائلات واعتقال أبنائها. وشهدت الاعتقالات استخدام القوّة المفرطة أثناء الاعتقال، لتؤدّي إلى إحداث رضوض وكسور في الأقدام والأيدي والظهر والعنق. كما تعقدت عناصر الشرطة ضرب رؤوس المعتقلين بالأرض والجدران، وأبواب مركبات الشرطة، كما واعتدت على المعتقلين أثناء النقل في سيّارات الشرطة، إضافة إلى انتهاك حقوق الأطفال المعتقلين وتهديدهم، ومنعهم من تلقّي الاستشارة القانونيّة والتحقيق معهم بلغتهم الأمّ، وفي ساعات الليل المتأخّرة.

وفي السياق ذاته لا بدّ لنا من الإشارة إلى حالة الشاب (ب.أش) من منطقة الناصرة الذي قامت قوّات الاحتلال باعتقاله بتاريخ 17/5/2021، وقامت بإصدار أمر اعتقال إداريّ بحقّه لمُدّة 4 أشهر من قبل وزير الأمن «باني جانتس» بتاريخ 31/5/2021، وقامت المحكمة المركزيّة في الناصرة بالصادقة على الأمر. جاء هذا الأمر والمصادقة عليه، على الرغم من أنّ المعتقل يعاني من اضطرابات نفسيّة، ويتلقّى العلاج من مؤسّسات عدّة تُعنى بالصحة النفسيّة، علماً بأنّ المعتقل لم يتمّ فحصه من قبل طبيب نفسيّ فور علم دولة الاحتلال بوضعه الصحيّ، ولم تكثرث المحكمة المركزيّة بالوثائق العديدة التي تمّ تقديمها إلى المحكمة التي توكّد على الوضع الصحيّ الخاصّ للمعتقل.

تقدّم المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (عدالة) باستئناف إلى المحكمة الإسرائيلية العليا لغايات شرح عدم قانونية اعتقال (ب.أش)، وعدم تقديم النيابة أية أدلة تفيد بخطورة ما من قبل المعتقل، وبالتوازي لم تقم بتقديم أي آراء طبية أو مختصة تفسّر ما كتبه المعتقل على صفحات التواصل الاجتماعي الذي تدعي النيابة أنه السبب وراء اعتقاله إدارياً. لم يكن قرار المحكمة العليا الإسرائيلية مختلفاً في جوهره عن الممارسات السابقة، حيث رفضت المحكمة العليا في قرارها المنشور بتاريخ 19/7/2021 استئناف مركز عدالة، واكتفت بمطالبة النيابة بتقديم رأي مختصّ نفسي للمعتقل.⁶⁰

ويمكن القول أنّ اللافت في هذه الحالة هي محاولة دولة الاحتلال شرعنة الاعتقالات الإدارية التي تتمّ للمواطنين الذين يعانون من إضرابات نفسية، حيث استندت النيابة في اعتقالها للشاب (ب.أش) على ما كتبه على إحدى صفحات التواصل الاجتماعي ومعتبرة المصطلحات الذي استخدمها الشاب أنّها مصطلحات تثير الشك، دون أن تقوم بتقديم فحص أو تقرير لطبيب نفسي، أو خبير في علم النفس يوضح المعنى الحقيقي لهذه المصطلحات، أو طبيعة الحالة النفسية للمريض أثناء كتابة هذه المصطلحات.⁶¹

هذا وتصاعدت الاعتقالات في الضفة الغربية منذ بداية شهر أيار، وبعد فرض العقوبات الجماعية بحق عدد من القرى الفلسطينية، حيث استهدفت الاعتقالات أسرى محرّرين ونشطاء فلسطينيين، وفي يوم 12/5/2021، قامت قوات الاحتلال باعتقال ما يقارب 60 فلسطينياً، منهم: صحافيين، ونشطاء، ومرشّحون للمجلس التشريعي، وقد جرى اقتحام عدد من المنازل، وتسليم بلاغات في حال عدم وجود الشخص المراد اعتقاله. ومن بين المعتقلين، جرى تحويل 25 معتقلاً على الأقلّ للاعتقال الإداري التعسفي دون تهمة أو محاكمة، وذلك في إطار فرض السيطرة والقمع بحق الفلسطينيين، وتنيهم عن ممارسة حقوقهم.

🔗 عائلة من 7 أفراد قيد الاعتقال

بتاريخ 19/5/2021، اقتحمت قوات الاحتلال قرية بني نعيم قضاء الخليل، وذلك من قبل أعداد كبيرة من جنود الاحتلال والوحدات الخاصة. أفاد الشاب محمود الخضور حول اعتقال أفراد من عائلته قائلاً: "بدأنا نسمع حركة وانتشار للجنود على أسطح البيوت والبنائات المحيطة، وكان الجنود يحضرون بسيارات مدنية تحمل لوحات الضفة الغربية، فرضوا حصاراً على البيوت والحَي من كلّ الاتجاهات، وشاهدنا القناصة على أسطح البيوت.

60 المحكمة العليا أقرت على الاعتقال الإداري لشاب يعاني من اضطرابات نفسية ودون فحصه من قبل طبيب نفسي، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (عدالة)، منشور بتاريخ 19/7/2021، متوقّر عبر الرابط الآتي:

<https://www.adalah.org/ar/content/view/10408>

يُذكر أنّه لم يصدر بحق الشاب (ب.أش) أمر اعتقال إداري ثانٍ حيث تمّ الإفراج عنه بعد انتهاء مدة الأمر الصادر بحقّه.

61 المرجع السابق.

الساعة 2:00 تقريباً، اقتحم الجيش خمسة بيوت بالحَي بعد تفجير الأبواب الخارجية، وقاموا باعتقال 5 إخوة من عائلة خضور، و2 من أبنائهم وجميعهم يسكنون بالحَي نفسه، وتزامن ذلك مع بعضهم بعضاً. قامت قوات الاحتلال بالاعتداء على مصطفى خضور (40 عاماً) بعد اقتحام منزله، وهجوم الكلاب البوليسية عليه، التي قامت بتمزيق ملابسه ونهش جسده، ليتمّ الاعتداء عليه مجدداً من قبل جنود الاحتلال بالضرب بأعقاب البنادق والأيدي والأرجل، وبحسب شهادة ابن عمّه محمود، فإنّ مصطفى أُخرج من المنزل وهو يتكئ على الجنود، وآثار الدماء واضحة على جسده. كما تمّ اعتقال ابنه خالد قبل الانسحاب من المنزل الساعة 7 صباحاً، وأُفرج عن خالد في مساء اليوم ذاته.

انتقلت قوات الاحتلال إلى منزل محمد خضور وهو أسير محرّر، اقتحمت المنزل وهجمت الوحدات الخاصة عليه مباشرة، وبدأت بضربه على رأسه بواسطة السلاح؛ ما أوقعه أرضاً. وجرى ذلك أمام زوجته وأطفاله. وبحسب شهادة ابن عمّه فإنهم سمعوا أصوات الضرب والصراخ من الخارج، حيث أخرجوه بحقالة إلى الجيب العسكري لاعتقاله. اعتقلت قوات الاحتلال أيضاً ابنه يوسف (22 عاماً) وهو أيضاً أسير محرّر، بعد تفتيش المنزل وتدمير محتوياته. أُفرجت سلطات الاحتلال عن محمّد في اليوم ذاته مساءً، واضطرت العائلة إلى نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج نتيجة للضرب الشديد الذي تعرّض له.

هذا واعتقلت قوات الاحتلال أيضاً الشاب خليل خضور بعد الاعتداء عليه بالضرب أمام أطفاله، وتفتيشه، مع العلم أنّه يعاني من آلام شديدة في الظهر، وكان يُفترض أن يجري عملية. أمّا بخصوص المعتقل فادي خضور، فقد خرج فادي من المنزل عندما سمع أصواتاً، فهجم عليه الجنود وقاموا بضربه، ومن ثمّ تفتيش المنزل والتحقق مع زوجته وابنته ميدانياً، وقاموا باحتجاز الابنة لمدة نصف ساعة، ثمّ نقلوها للجيب العسكري وكبلوها، قبل أن يقوموا بإطلاق سراحها وتهديدها بأنهم سيعيدون اعتقالها. واعتقلت قوات الاحتلال في الحدث ذاته الشاب عبد الله خضور، وهو أسير محرّر قضى 9 سنوات في سجون الاحتلال، بعد تفتيش منزله وتخريبه. ليتمّ الإفراج عنه مساء اليوم ذاته. أبقّت سلطات الاحتلال على اعتقال كلّ من مصطفى و خليل وفادي ويوسف خضور، وحولتهم إلى مركز تحقيق عسقلان حيث خضعوا للتحقيق.

🔗 التوقيف والمحاكم العنصرية

تشير الإحصائيات الرسمية إلى أنّ قوات الاحتلال اعتقلت منذ بداية الأحداث في القدس والداخل الفلسطيني المحتلّ عام 1948 (1160) فلسطينياً، أُفرج عن معظمهم بشروط أو دون شروط، وقدمت النيابة العامة لوائح اتهام بحق (155) شخصاً منهم. تمحورت بنود لوائح الاتهام التي قدمت للفلسطينيين حول تهم التحريض على قتل اليهود، والتحريض على الإرهاب، وعرقلة عمل الشرطة وغيرها من التهم التي تشير إلى تعمد إبراز المعتقلين الفلسطينيين كإرهابيين وعنصريين يمارسون أفعال ونشاطات من دافع أيديولوجي.

وعلى الصعيد الآخر، فإنّ عناصر الشرطة اعتقلت 159 إسرائيلياً، أفرجت عن معظمهم، وقدمت النيابة العامة لوائح اتهام بحق 15 منهم فقط، تضمّنت بنوداً تتعلّق برشق الحجارة والاعتداء على الطواقم الصحفية الإسرائيلية أثناء تغطيتها الأحداث. هذا وقامت المحاكم الإسرائيلية بفرض شروط إفراج تعسّفية بحق المعتقلين الفلسطينيين، مثل: الحبس المنزلي، والإبعاد، إضافة إلى شرط عدم المشاركة في المظاهرات، مع تجاهل القضاة آثار الضرب التي برزت على أجساد المعتقلين. كما أنّ الإفراج عن معظم المعتقلين يُظهر عشوائية قوَّات الاحتلال في اعتقال الفلسطينيين بأعداد كبيرة، والتنكيل بهم ليتمّ الإفراج عنهم لاحقاً، وفي أحيان عديدة دون شروط.

✪ مريم عفيفي - اعتقال وتنكيل، والإفراج عنها دون شروط

اعتقلت قوَّات الاحتلال مريم عفيفي (26 عاماً/ القدس) يوم 8/5/2021 حوالي الساعة 10:30 مساءً، بينما كانت تتواجد في حيّ الشيخ جرّاح. حيث شاهدت مريم جنود الاحتلال يعتدون على فتاة سقطت أرضاً، فتوجّهت مريم باتجاه الفتاة، وأثناء توجّهها اقترب منها أحد الجنود وقام بالصراخ عليها ودفعا بشدّة. حاولت مريم مجدّداً الاقتراب من مكان الفتاة التي تعرّضت للضرب للاطمئنان عليها، فهجم عليها جنديّ وبدأ يشدّ بحجابها بعنف، وقام بسحبها للخلف بقوة، وفي هذه الأثناء خُلع حذاءها، وقام الجنديّ بالدوس على أرجلها، ثمّ انضمّ عدد آخر من الجنود الذين بدؤوا بركلها وضربها على أنحاء جسدها كافة. ثمّ قاموا بتقييد يديها للخلف وأرجلها، ومن ثمّ بسحلها لمنطقة يتجمّع فيها الجنود والشرطة وأجلسوها أرضاً. بعد ما يقارب النصف ساعة، نُقلت لمركز الشرطة حيث قبعت حتى صباح اليوم الثاني في غرفة مع عدد من المعتقلين الآخرين.

نُقلت مريم إلى مركز المسكوبية في اليوم التالي، حيث قبعت في زنزانة باردة جداً، وعندما طلبت إيقاف تشغيل المكيف، لم يستجيبوا. ثمّ جرى نقلها إلى المحكمة لتمديد توقيفها في مركز المسكوبية، وأثناء نقلها قامت مجدّدة بتكبييل يديها بقيود حديدية وشدّتها بقوة، إضافة إلى شدّ قيود الرجلين: ما سبّب لها ألماً شديداً. وأفادت مريم لمؤسسة الضمير أنّها جرى نقلها مرّتين إلى المحكمة، المرّة الأولى حيث لم يتواجد القاضي بسبب استراحة المحكمة في ساعات الظهر، وبعدها أعادوها إلى الزنزانة، وبعد فترة زمنية عادوا وأحضروها للمحكمة، وأثناء تنقلاتها هذه كانت القيود تضغط على يديها ورجليها: ما سبّب لها ألماً شديداً. عُرضت مريم على المحكمة، وطلبت النيابة العامة تمديد اعتقالها، إلّا أنّ القاضي وبعد الاطلاع على المقطع المصوّر لاعتقالها، قرّر الإفراج عنها من المحكمة دون شروط وذلك بتاريخ 9/5/2021.

إنّ ممارسات المحاكم الإسرائيلية تظهر عنصريّة الاحتلال في التعامل مع الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 1948، حيث إنّ المستوطنين ارتكبوا جرائم اعتداء بحق الفلسطينيين، ولم تُقدّم بحقهم لوائح اتهام تتناسب مع الأفعال التي قاموا بها، كذلك الأمر بالنسبة لعناصر شرطة الاحتلال الذين مارسوا الاعتداء العنيف بحق المتظاهرين السلميين، واستخدموا القوّة المفرطة دون أن يتعرّضوا للمساءلة. كما أنّ القضاة في

المحاكم الإسرائيلية لم يلتفتوا لآثار العنف الجسديّ على أجساد المعتقلين، وعملوا على تقديم لوائح اتهام بحق الفلسطينيين تُبرز عنصريّة دولة الاحتلال بمختلف سلطاتها في التعامل مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

إنّ وجود نظامين قانونيين مختلفين لمجموعات تعيش في المنطقة نفسها، في ظلّ تصاعد الأحداث يكرّس بشكلٍ جليّ نظام الفصل العنصريّ الإسرائيليّ، سواء في القدس والأراضي المحتلة عام 48، أو في الضفة الغربية، حيث يمارس فيها النظام العسكريّ شتى أنواع الانتهاكات بحق الفلسطينيين من اعتداء وقمع وسيطرة إلى اعتقال وتنكيل، وصولاً إلى المحاكمة أمام محاكم عسكرية تحاكم الفلسطينيين -دون المستوطنين- وفقاً لأوامر عسكرية تطال جوانب الحياة كافة في انتهاك صارخ للقانون الإنسانيّ الدوليّ.

✪ تعذيب وتنكيل في محطة شرطة المسكوبية في الناصرة

خلال هبة أيار، تعرّض عدد من الفلسطينيين إلى التعذيب، وتمّ التنكيل بهم في محطة شرطة المسكوبية الموجود في مدينة الناصرة شمال فلسطين المحتلة. خلال التواجد في المركز المذكور أعلاه، أشار عدد من المعتقلين إلى تعرّضهم للضرب، والإهانة.

وتقّ المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (عدالة) عدداً من شهادات الفلسطينيين في هذا السياق التي كان من ضمنها شهادة (ف.ز) الذي روى تفاصيل ما تعرّض له قائلاً:

«أفراد الشرطة قاموا بجريّ وضربيّ طوال الطريق المؤدّي من ساحة العين إلى المسكوبية، وأمروني بالنظر إلى الأسفل رغم أنّي لم أعارض اعتقالني، شاهدنا شرطيّ في الطريق كما يبدو أنّه ضابط ما، فضحك بصوت عالٍ وقال لهم: «اعتقلتم هذا فقط؟ لا يكفي أريد المزيد». قيّدوا يديّ بالأصفاد فور وصولنا مركز الشرطة وحوّلوني إلى شرطيّ آخر قام بإدخالي إلى غرفة صغيرة تواجد فيها معتقلون آخرون. قام أفراد الشرطة بفكّ الأصفاد عن يديّ وربطي بالأصفاد مع معتقلين آخرين، معتقل من الجهة اليمنى والآخر من اليسرى، وأمرونا بالجلوس على الركب ووجوهنا نحو الجدران، ورؤوسنا للأسفل، وقاموا بإدخال المزيد من المعتقلين، بعضهم قاصرون، وبدؤوا بضربنا ضرباً مبرحاً بأقدامهم وعصيّهم، شاهدت دم أحد المعتقلين الذي أصيب برأسه على الأرض. أفراد الشرطة صرخوا طوال الوقت «ممنوع رفع رؤوسكم، من يرفع رأسه أو يتحدّث سيتلقّى المزيد من الضرب، شاهدتُ معتقلاً آخر أنفه مكسور. قام أفراد الشرطة بتوجيه الضرب المبرح نحو ظهورنا ورأسنا، ووسط الكمّ الهائل من الشتائم والإهانات والتهديد، أحدهم قام بضربنا بواسطة سلاحه. كانت لحظة سمعنا فيها صوت الأذان من المسجد القريب، ضحك أفراد الشرطة وقالوا: «صلوا من أجل إخراجكم من هنا». استمرّت الإهانات والصرخات وسط الضرب والتهديد بسؤال «هل فهمت؟» ولم أردّ فاستمرّوا بضربيّ خلال اقتيادي للتحقيق رأيت معتقلاً تلقى ضربة من شرطيّ فقام شرطيّ آخر بركله بقوة أثناء قوله «هكذا يُضربون» وضحكوا جميعهم»⁶²

62 للمزيد حول شهادات التعذيب انظر: تعذيب وتنكيل في محطة الشرطة المسكوبية في الناصرة مطلع الهبة، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، منشور بتاريخ 7/6/2021، متوفّر عبر الرابط الآتي: <https://www.adalah.org/ar/content/view/10357>

على إثر مختلف الممارسات التي تعرّض لها الفلسطينيون، وعقب وصول عدد منهم إلى جلسات المحاكم وفي رؤوسهم عُرز وتورّمات وخدوش في منطقة الوجه، وعلامات زرقاء في مختلف أنحاء الجسم والتي كانت ناتجة عن تعرّضهم للعنف الجسديّ، تقدّم المركز القانوني لحقوق الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل (عدالة) بشكوى بتاريخ 7/6/2021 إلى وحدة التحقيق مع الشرطة «ماحاش»، وذلك بخصوص شهادات التعذيب المروّعة التي رواها المعتقلون، وعمّا شهدوه في مركز شرطة المسكوبيّة. وفيما بعد تقدّم المركز بتوجّه عاجل إلى المفوض العام للشرطة؛ وذلك لغايات تعليق عمل ضابط محطة المسكوبيّة «ايلي سيلوك» على إثر ممارسات التعذيب التي تقيمت في المحطة.⁶³

الفصل الثامن:

نفق الحرّيّة

63 انظر: مركز عدالة يطالب بتعليق عمل ضابط محطة المسكوبيّة في الناصرة، المركز القانوني لحقوق الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، منشور بتاريخ 17/8/2021، متوفّر عبر الرابط:

<https://www.adalah.org/ar/content/view/10393>

« كنتُ في سجن جلبوع غرفة 4 بالقسم رقم 2 الذي حدث فيه الهروب. الساعة 3:00 صباحاً اقتحمت قوّة من السجّانين الغرف في القسم، وأخذوا ينادون على الأسماء، عندما نادوا على الشباب السّنة الذين كانوا في الغرفة التي تلي غرفتي رقم 5 ولم يجيبوا، أطلقت صفّارات الإنذار في السجن، وحضرت قوّات كبيرة من الوحدات الخاصّة للسجن «متسادا ودور»، تقدّر بمئات، ودخلوا غرف الأسرى وقاموا بتكبييل الجميع بقيود بلاستيكية للأمام. كانت القيود مشدودة ولم يكثرثوا لهذا. قاموا باستجواب مجموعة من الأسرى القادمي، أبقونا بالغرف لساعات طويلة مكبّلين حتى ساعات الصباح إلى أن تمّ نقلنا إلى سجن ريمون ونفحة.

جزء من شهادة الأسير فيصل نفاع
لمحامي مؤسّسة الضمير بتاريخ 27/10/2021

العقوبات الجماعية...

أداة انتقام من الأسرى منذ تحرير أسرى جلبوع أنفسهم

شكّل تحرير الأسرى السّنة أنفسهم حالة من الاستنفار، كان أبرز نتائجها فرض عقوبات جماعية على جميع الأسرى في السجون، شملت على سبيل المثال لا الحصر: إغلاق الأقسام، وتقليص الفورة، ومنع الكانتين، وإيقاف الزيارات العائلية، والافتحاحات المتكرّرة للغرف والأقسام، والاعتداء على الأسرى، ومحاولة المساس بالهيكل التنظيمي السياسي لهم. في ظلّ كلّ هذا، حاولت الحركة الأسيرة التصدي لممارسات الاحتلال، خاصّةً وأنّها حاولت المساس بجزء من مكتسباتهم وحقوقهم التي نجحوا في انتزاعها بعد نضال استمرّ لسنوات طويلة، فقامت الحركة الأسيرة بتشكيل لجنة طوارئ من الفصائل الفلسطينية كافة، تهدف للتصدي لإجراءات الاحتلال القمعية⁶⁶.

شرعت إدارات السجون بنقل العشرات من أسرى الجهاد الإسلامي من سجونهم، وتفريقهم بين سجون أخرى في خطوات تسهم بحلّ تنظيمهم، بحجّة انتماء 5 من الأسرى الذي حرّروا أنفسهم إلى التنظيم؛ الأمر الذي دفع الأسرى إلى محاولة مواجهة ذلك بعصيان، وخطوات احتجاجية تمثّلت بالامتناع عن التّحاور مع الإدارة، والامتناع عن الوقوف على العدد، ورفض الخروج للفحص الخاصّ بالأرضيات، ودقّ الشبابيك، ووصل الأمر إلى قيامهم بإحراق بعض الأقسام والغرف في سجن النقب وريمون؛ احتجاجاً على إفراغها من أسرى الجهاد الإسلامي، ونقلهم تعسّفيّاً إلى سجون أخرى. واجه السجّانون

See: Addameer Urges to Safeguard Palestinian Political Prisoners' Rights Against Collective Punish- 66
ment and Retaliatory Measures By The Israeli Prison Services, published on 7 Sep 2021. Available at

<https://www.addameer.org/news/4488>



صورة توضّح العنف الذي تنتهجه قوّات الاحتلال أثناء الاعتقالات

لم تتوقّف سلطات الاحتلال يوماً بأجهزتها المختلفة- عن فرض سياسات تنكبيّة بحقّ الأسرى، أو محاولة فرض المزيد من التضييق على حياة المعتقلين، وتحويل كلّ حقّ أو حاجة للأسير إلى أداة للتكبييل به، وسحب الكثير من الإنجازات التي حققتها الحركة الأسيرة ضمن مسار طويل من النضال في وجه السجّان. في السادس من أيلول 2021، قام سّنة أسرى من سجن جلبوع⁶⁴ وضمن حدث نوعي «نفق الحرّية» بتحرير أنفسهم، وهم: محمود العارضة، ومحمد العارضة، ويعقوب قادري، وأيهم كمجي، وزكريّا الزبيدي، ومناضل انفعيات⁶⁵.

عقب هذه الحادثة، شرعت أجهزة الاحتلال على اختلافها وعلى رأسها إدارة مصلحة السجون، بشنّ حرب على الأسرى، من خلال مضاعفة إجراءاتها التنكبيّة، ومحاولة استهداف منجزات الأسرى التاريخية مجدّداً، لا سيما تلك المتعلّقة بالحياة التنظيمية وتفصيلها. وعلى الرغم من أنّ دولة الاحتلال أعادت اعتقال الأسرى السّنة بعد أيام من تحريرهم أنفسهم، وزجّت بهم في أقبية التحقيق، حيث تعرّضوا للحرمان من النوم، والتحقيق لساعات متواصلة، وتمّ الاعتداء على عدد منهم أثناء عمليّات الاعتقال؛ الأمر الذي تطلّب نقلهم لتلقّي العلاج، وتعرّض بعضهم لتهديدات مختلفة من قبل المحقّقين، إضافة إلى سعي دولة الاحتلال إلى تقديم لوائح اتّهام مضاعفة لهم بهدف إعادة محاكمتهم، وإضافة عدد من السنوات إلى أحكامهم الفعلية، مع العلم أنّ 4 منهم محكومين حكماً مؤبّداً فأكثر، إلّا أنّ دولة الاحتلال استمرّت بممارساتها وتنكيلها بالأسرى الفلسطينيين وعائلاتهم لما يزيد عن شهرين.

64 يقع سجن جلبوع شمال فلسطين المحتلة، وأنشئ حديثاً بإشراف خبراء إيرلنديين وافتتح في العام 2004 بالقرب من سجن شظّة، في منطقة بيسان. ويُعدّ سجن جلبوع أحد السجون ذات الطابع الأمني المشدّد، ويوصف على أنه أحد السجون الأشدّ حراسة. يقبع في هذا السجن 360 معتقلاً موزعين على أربعة أقسام، وعقب عملية نفق الحرّية قامت إدارة مصلحة السجون بإفراغ سجن جلبوع بجميع أقسامه.

65 للمزيد حول تاريخ هروب الأسرى من السجون الإسرائيلية انظر: هروب الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية: تاريخ من السعي وراء الحرّية، عيد الناصر فروانة، مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، منشور بتاريخ 8/9/2021، تمّت آخر زيارة بتاريخ 10/1/2022، متوقّف عبر الرابط: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1651574>

هذه الخطوات بتقييد الأسرى وإجبارهم على الخروج من الغرف بالقوة، وحرمانهم من الكثير من حقوقهم: كإلغاء الكانتينا، وتقليص الفورة، ومنع الزيارات العائلية، وفرض غرامات باهظة عليهم، وزجّ العشرات منهم في العزل الانفرادي.⁶⁷

🕒 النقب شاهد على جرائم مصلحة السجون...

19 أسيراً معزولون بظروف لاإنسانية

«نعيش في كهوف، وهناك جريمة يومية متواصلة بحقنا». هكذا بدأ الأسير نبيل مغير زيارته مع محامي مؤسسه الضمير، وهو أحد الأسرى الأربعة عشر المعزولين في سجن النقب. فبتاريخ 8/9/2021 وضمن إطار محاولة الأسرى مجابهة سياسات الاحتلال التنكيلية، قام الأسرى في سجن النقب الصحراوي بإحراق غرف في قسم رقم 6، وكذلك الحال قام الأسرى في سجن ريمون بإحراق غرف في قسمي 4 و5. خلال زيارة مؤسسه الضمير الأسير مغير أشار الأخير إلى الظروف القاسية والحاطة من الكرامة الإنسانية التي يعيش فيها الأسرى، حيث قامت إدارة السجن بإعادة الأسرى الأربعة عشر إلى قسم 6، وذلك بعد تجريدهم من مقتنياتهم وحاجاتهم الشخصية، وتم وضعهم في غرف لا تصلح للاستخدام البشري، وذلك بعد حوالي 10 أيام من إحراق القسم وتفريق أسرى الجهاد الإسلامي منه على سجن أيل وعسقلان.⁶⁸

عاش الأسرى الأربعة عشر إضافة إلى 5 أسرى آخرين معزولين في زنازين سجن النقب، بانقطاع تام عن العالم الخارجي، إذ لم يتلقوا زيارة من الصليب الأحمر، أو أي طرف آخر قبل زيارة محامي مؤسسه الضمير لهم. هذا ووصف المغير للضمير الغرف التي احتجزوا فيها «بالكهوف والمغر»، حيث وُضِعَ كل أسيرين في غرفة مظلمة جدرانها وأرضياتها وأبراشها الحديدية متفحمة، وخلت هذه الغرف من الكهرباء أو الإنارة، وتعشقت رائحة الحريق في الغرف التي تفتت قصارتها، وأكمل المغير مؤكداً أنه لا يوجد لدى الأسرى أية ملابس أو فرشاة أو بطانيات، حيث تحضر إدارة السجن فرشاة وبطانية لكل أسير بعد منتصف الليل حوالي الساعة 12:30، ويسترجعونها الساعة 6:00 صباحاً، ومن يريد من الأسرى النوم بعدها يتمدد على صاج الأبراش المتهاك.

وعانى الأسرى خلال هذه الفترة من البرد القارس ليلاً، حيث طلبوا من إدارة السجن تزويدهم بسترات الشباص، إلا أنها لم تستجب لطلباتهم: الأمر الذي تسبب بمضاعفة

See: Palestinian Human Rights and Civil Society Warn the International Community of Collective Punishment And Retaliatory Measures By The Israeli Occupation Authorities, published on 9 Sep 2021, available at: <https://www.addameer.org/news/4495>

68 19 أسيراً معزولون في ظروف شديدة القسوة بسجن النقب: أحدهم أفاد لمحامي الضمير «نعيش في كهوف... هناك جريمة يومية متواصلة بحقنا منذ شهر وما نعيشه عذاب»، مؤسسه الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، منشور بتاريخ 9/10/2021، متوفر على الرابط الآتي:

<https://www.addameer.org/ar/news/4517>

بعض الأمراض لديهم نتيجة لشدة البرد الذي عاشوا فيه، مثل: البواسير والالتهابات وآلام الكلى. علاوة على ذلك، لم تحوّل إدارة السجن أيّاً من الأسرى إلى العيادة. وتسببت نوافذ الزنازين المكشوفة دون وجود أي زجاج، أو بلاستيك يغطيها بدخول الزواحف والحشرات إلى غرف الأسرى. وشكى المغير من شدة رداءة الطعام المقدم لهم، ومنعهم من إدخال الكانتين من أي نوع بما في ذلك الدخان ومواد التنظيف، وتجاهل طلبهم للحصول على فراشي ومعاجين أسنان.

وأشار المغير إلى أنّ الزنازين التي تمّ وضع الأسرى فيها كانت تحوي حقاً لقضاء الحاجة، ومغسلة يتم استعمالها لغايات الشرب، أمّا فيما يتعلق بالدوشات فكانت موجودة خارج الغرف، وبالتالي شكّل هذا الأمر عائقاً للأسرى، حيث كان كلّ أسير يريد أن يستحم يخرج مكبلاً ليستحمّ ومن ثمّ تتمّ إعادته، علماً بأنّ إدارة السجن وبعد ما يقارب الشهر فقط قامت بإحضار شامبو وغيارات للأسرى وذلك من قسم 7. وأكد المغير أنّ الأسرى لم يكونوا يخرجون إلى الفورة بشكل اعتيادي وإمّا كانت الإدارة تسمح بخروج كلّ أسيرين على حدة إلى ساحة الفورة، وذلك لمدة ساعة واحدة وشريطة أن يكون الأسير مقيد اليدين.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أنّ الأسرى الأربعة عشر شهدوا ظروف عزل غير مسبوق، ومخالفة لقواعد مصلحة السجون، إذ لم تعقد جلسات استماع لهم وفق لوائح إدارة السجون: لمعرفة التهم الموجهة لهم أو سماع أقوالهم، ولم يحدّد السقف الزمني لعزلهم، ولم يتواصل معهم أيّ أحد من الإدارة، حيث كانت الأخيرة تتهمهم بشكل غير مباشر بأنهم المسؤولين الأساسيون عن حرق القسم، استمرت مصلحة السجون في احتجاز الأسرى الأربعة عشر في قسم 6 المتفحم، وبظروف سيئة ولا إنسانية رغم تدخل الجهات القانونية والأسرى داخل السجون إلى ما يقارب الشهر ونصف.

وإضافة للأسرى المعزولين في قسم 6 المحترق، قبع 5 أسرى آخرون في زنازين عزل النقب، حيث عزلوا بعد تحرير الأسرى الستة أنفسهم من سجن جلبوع لأسبوع، بادعاء أنّ لهم علاقة بهروبهم، وتمدد عزلهم مرتين. أشار الأسير تميم سالم أثناء لقائه محامي مؤسسه الضمير إلى أنّ ظروف عزلهم كانت صعبة جداً حيث كان كانت إدارة السجن تقوم بتكبييل الأسرى من منطقة اليدين والقدمين عند خروجهم إلى الفورة والتي كانت أشبه بصندوق من الحديد مساحته 3x3 متر، إضافة إلى ما عاناه الأسرى خلال فترة عزلهم من ارتفاع في درجات الحرارة خلال النهار وانخفاضها خلال ساعات الليل. وأضاف الأسير عبد الله العارضة لمحامي مؤسسه الضمير أنّ ساحة الفورة كانت عبارة عن قفص مصنوع من شبك حديدي، وفيها مقاعد مثبتة بالأرض، وتغطّي ألواح الزينكو سقف الفورة: الأمر الذي يجعلها وسطاً ناقلاً للحرارة بشكل كبير.

✎ تصاعد الاحتجاج والتصدي للهجمة من قبل الأسرى

فور تطبيق السياسات العقابية بحق أسرى حركة الجهاد الإسلامي، قام أسرى الجهاد باتخاذ خطوات رافضة، حيث رفضوا الوقوف على العدد، ورفضوا التواجد داخل غرف الفصائل، وتم فرض عقوبات مالية على كل أسير يرفض الوقوف على العدد، وحاولت الحركة الأسيرة مساندة أسرى الجهاد من خلال خطوات تصعيدية، تجسدت بالاعتصامات داخل ساحة الفورة أثناء العدد، ورفض الدخول إلى الغرف، وإغلاق الأقسام لساعات، ودخول أسرى الجهاد الإسلامي بشكل أساسي، إضافة إلى بعض الأسرى إضراباً مفتوحاً عن الطعام إلى حين تنفيذ مطالبهم والتي كان أبرزها إرجاع أسرى الجهاد إلى غرفهم، وإلغاء العقوبات وخاصة المالية منها، وإعادة أسرى الجهاد الإسلامي الذين تم عزلهم، كالأسير زيد بسيسو وأنس جرادات.

في ظل تعنت الإدارة، تصاعد احتجاج الأسرى؛ الأمر الذي تسبب باعلان عشرات الأسرى إضراباً مفتوحاً عن الطعام بدأ بتاريخ 13/10/2021، واستمر لما يقارب التسعة أيام، حيث انتهى الإضراب بعد التوصل لاتفاق يقضي بتحقيق مطالب الأسرى والتي كان أبرزها وقف الهجمة المضاعفة على أسرى الجهاد الإسلامي، وإلغاء العقوبات الجماعية التي فرضت عليهم منذ عملية «نفق الحرية»، وإعادة المعزولين كافة إلى الأقسام العاقمة، وخاصة قيادات التنظيم، وإلغاء الغرامات المالية التي تقدر بملايين الشواقل، والسماح لهم بالزيارة، والالتزام بعدم فتح ملفات الأسرى الذين واجهوا السجن بحرق الغرف، والأهم هو الحفاظ على البنية التنظيمية لأسرى الجهاد؛ الأمر الذي شكّل حماية لأهم منجزات الحركة الأسيرة تاريخياً.⁶⁹

✎ عائلات أسرى نفق الحرية في مهبط ممارسات الاحتلال الانتقامية،

وإعادة اعتقال الأسرى الستة في غضون أيام

عقب عملية نفق الحرية سخرت دولة الاحتلال أجهزتها كافة للبحث عن الأسرى الستة، وأعلنت حالة الاستنفار العام، حيث دفعت دولة الاحتلال بألاف من عناصر الأجهزة الأمنية والقوات الخاصة وقصاصي الأثر، وطائراتها المروحية المسيّرة وغيرها من الوسائل التكنولوجية المتطورة للبحث عن الأسرى، ووفقاً لمصادر إسرائيلية فقد كلفت عملية البحث عن الأسرى الستة دولة الاحتلال ما يزيد عن 30 مليون دولار أمريكي.

وضمن إطار نشاط دولة الاحتلال في البحث عن الأسرى، قامت قوات الاحتلال باستهداف عائلاتهم، فمنذ اليوم الأول شنت قوات الاحتلال اقتحامات مننظمة لمدينة جنين خاصة وأن الأسرى الستة ينحدرون منها، وقامت باقتحام منازل عائلاتهم واعتقال بعض أفرادها واقتيادهم إلى التحقيق، عدا عن تلقي العائلات اتصالات شبه يومية تستدعيهم

69 للمزيد انظر: معزولو سجن النقب ال5 ينضمون لإضراب الحركة الأسيرة في ظل ظروف صعبة، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، منشور بتاريخ 21/10/2021، متوفر عبر الرابط الآتي:

<https://www.addameer.org/ar/news/4535>

لإجراء مقابلات مع مخبرات الاحتلال والتحقيق معهم، وفرض حصاراً على المدينة شمل تشديد حركة المواطنين منها وإليها، وإلى القرى والبلدات المحيطة. حيث نصبت قوات الاحتلال عدداً من الحواجز بين المدن، وتحديدًا في مناطق شمال الضفة الغربية، وشددت على القرى الواقعة بالقرب من مناطق الداخل الفلسطيني المحتل، وقامت باقتحام قرى عدة، كان منها: عزّابة وعربونة، والناعورة، وكفر دان، وبئر الباشا، ويعبد.

وعلى الرغم من أنّ ما تمكنت مؤسسة الضمير من توثيقه لا يعكس بالضرورة جميع ما قامت به دولة الاحتلال من إجراءات، إلّا أنّ ما يأتي يعكس طبيعة العقوبات الجماعية التي قامت دولة الاحتلال، فعلى سبيل المثال اقتحمت قوات الاحتلال قرية الناعورة في الداخل المحتل، واعتقلت ثلاثة شبّان، وقامت باستدعاء والد الأسير أيهم كممجي للتحقيق، وقامت بتهديده باغتتيال ابنه أيهم، واعتقال الدكتور نضال عارضة، ومصادرة تسجيلات الكاميرات في منزله في بلدة عزّابة، واعتقال كل من رداد وشداد العارضة أشقاء الأسير محمود العارضة، والاعتداء على شداد بالضرب. واعتقال كل من باسم وأحمد العارضة أشقاء الأسير محمد قاسم العارضة. واعتقال والد الأسير مناضل انفيجات والإفراج عنه لاحقاً، وغيرها الكثير من أوجه سياسة العقوبات الجماعية التي قامت بها دولة الاحتلال.

✎ ما بعد عملية الهروب.. تنكيل بالأسرى المعاد اعتقالهم

بعد عملية تفحصٍ وبحث مكثفة تمكنت دولة الاحتلال بتاريخ 10/9/2021 من إعادة اعتقال الأسيرين محمود العارضة ويعقوب قادري بالقرب من مدينة الناصرة بالداخل الفلسطيني المحتل، وفي اليوم التالي أعيد اعتقال الأسيرين زكريا الزبيدي ومحمد العارضة، ووفقاً لمحامي الزبيدي فقد تعرّض الأخير إلى الضرب وتم الاعتداء عليه أثناء اعتقاله. عُرض المعتقلون على محكمة الناصرة لغايات تمديد اعتقالهم للتحقيق، وتم اقتيادهم إلى مركز تحقيق الجلمة، حيث مُنعوا من لقاء المحامي لأيام، وعلى الرغم من محاولات المحامين الاعتراض على أوامر المنع إلّا أنّ المحكمة رفضت ذلك.

بتاريخ 19/9/2021، تمكنت قوات الاحتلال من اعتقال الأسيرين الآخرين، وهما: أيهم كممجي ومناضل انفيجات وذلك بعد تنفيذ قوة إسرائيلية مشتركة من الجيش والمخابرات وحرس الحدود اقتحاماً لمدينة جنين، بعدما تمكّن الأسيران من الدخول إلى المدينة والتخفي هناك لما يقارب الأسبوعين. قدّمت دولة الاحتلال لوائح اتّهام بحق الأسرى الستة، تضمّنت بند الهروب من السجن، واتّهام خمسة أسرى آخرين بالتستر على الحدث. بعد الانتهاء من التحقيق، شرع الاحتلال بنقل الأسرى الستة إلى زنازين العزل الانفرادية، حيث نُقل الأسيران محمود العارضة ومناضل انفيجات إلى عزل (أيلون) في سجن الرملة، والأسير محمد العارضة إلى عزل عسقلان، ويعقوب قادري إلى عزل (ريمونيم)، وأيهم كممجي إلى عزل (اوهدار) في بئر السبع.

ووضع الأسرى في ظروف عزل انتقامية وغاية في الصعوبة؛ الأمر الذي دفع الأسيرين الزبيدي ومحمد العارضة إلى الإضراب عن الطعام احتجاجاً على ظروفهما القاسية. نقل

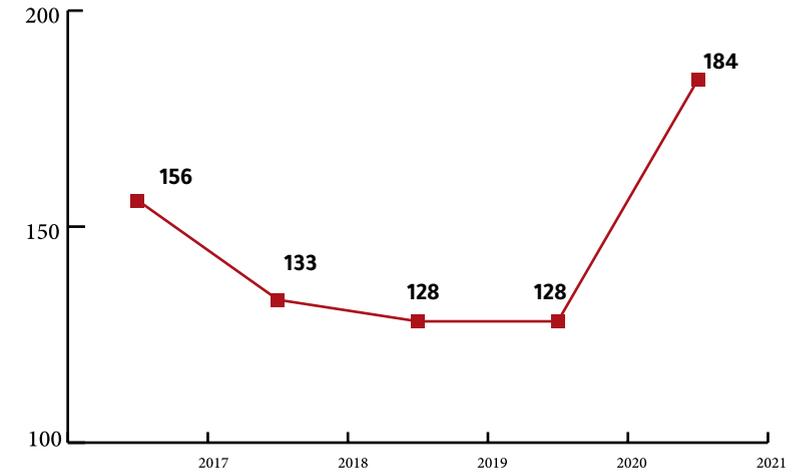
محامي هيئة شؤون الأسرى والمحررين ظروف احتجاز العارضة قائلاً: إنَّ الاحتلال يحتجزه داخل زنزانة تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة، وهي زنزانة معزولة تماماً عن العالم الخارجي دون أدوات كهربائية. ويكمل مشيراً إلى أنَّ وحدات القمع الخاصة أو شرطة السجن تعمد إلى القيام بتفتيشات قمعية لزنزانتها، ويتم السماح له بالخروج إلى الفورة لمدة ساعة واحدة فقط. وأشار محامي الهيئة إلى أنَّ الأسير محمد العارضة بدأ يشتكي من آلام حادة في ظهره، وقد تمَّ تحويله إلى عيادة السجن، حيث اكتفى الطبيب المتواجد بإعطائه حبوباً مسكّنة للألم، حتّى دون فحصه؛ الأمر الذي تسبّب بتفاقم وضعه الصحيّ.⁷⁰

الفصل التاسع:

الأسيرات

70 للمزيد انظر: 199 شبكة ومؤسسة حقوقية تحمّل دولة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة وسلامة الأسرى المتحررين من سجن «جليوع» المعاد اعتقالهم، وتطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة فوراً للوقوف على ظروف اعتقالهم، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، منشور بتاريخ 20/9/2021. متوفّر عبر الرابط الآتي: <https://www.addameer.org/ar/news/4504>.

تقبع الأسيرات الفلسطينيات في سجن الدامون المقام على أراضي الكرم المحتل، والذي تأسس إبان الانتداب البريطاني على فلسطين، وحتى نهاية عام 2021 قبعت في سجن الدامون 34 أسيرة فلسطينية، بينهم 18 أسيرة صدر بحقهن أحكام، منهم 8 أسيرات صدر بحقهن أحكام تزيد عن 10 سنوات، و15 أسيرة موقوفات قيد المحاكمة، وأسيرة واحدة معتقلة إدارياً، و6 أسيرات جريحات، و 10 أسيرات يعانين من أمراض مختلفة ما بين مشاكل بالأسنان، وأوجاع بالمفاصل، والأذن، وإشكاليات نفسية وغيرها، و11 أسيرة أم، ويمكن القول بشكل عام أنّ عام 2021 شهد ارتفاعاً في عدد الفلسطينيات اللاتي تعرّضن للاعتقال خاصة إذا ما قمنا بالمقارنة مع الأعوام الخمسة الماضية.



عدد الاعتقالات بحق النساء الفلسطينيات خلال الأعوام الخمسة الماضية

وتعاني الأسيرات في سجن الدامون من سياسات الاحتلال المجحفة بحقهن، حيث تُحتجز الأسيرات في سجن تملأ الرطوبة جدرانه، ويفتقر إلى سبل التهوية المناسبة والصحية، وينمن على أسرة صدئة تتسبب في الكثير من الأحيان بآلام في الظهر والعظام وغيرها من المشاكل الصحية. وتعتمد إدارة مصلحة سجن الدامون يومياً إلى محاولة التنكيل بالأسيرات والتنغيص عليهن، حيث تقوم بالدخول إلى الغرف لغايات العدد، أو التفتيشات الدورية أو المفاجئة التي غالباً ما ينجم عنها مصادرة بعض مقتنيات الأسيرات، وبالأخص أي كتب تعليمية تتمكن الإدارة من إيجادها. هذا ويشكل احتجاج الأسيرات في سجن الدامون الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1948 مخالفة صريحة للمادة 76 من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تنطوي على حظر نقل المعتقلين إلى أراضي خارج إطار الدولة المحتلة.⁷¹

Al-Haq Sends an Urgent Appeal on the Arbitrary Detention and "Severe Suffering" of Human Rights Defender Ms. Shatha Odeh Abu Fannouneh. General Director of the Health Work Committee, published on 24 July 2021. <https://www.alhaq.org/advocacy/18644.html>

وككل عام استمرت دولة الاحتلال بسياساتها في المماطلة في تقديم الرعاية الصحية للأسيرات أو تقديمها بشكل منقوص. وتأتي هذه الممارسات على الرغم من تفشي فيروس كورونا، والذي لا بدّ من الإشارة إلى فشل مصلحة السجون في حماية الأسرى منه، فعلى مدار العامين الماضيين ومنذ بدء جائحة كورونا، وثقت مؤسسة الضمير عشرات الحالات التي اشتكى فيها الأسرى من سوء ظروف احتجازهم، أو حجرهم فيها، وعدم توفير إدارة مصلحة السجون المعقّمت والمنظّفات بشكل كافٍ للأسرى، ودفعهم في الكثير من الأحيان إلى شراء هذه المنظّفات على حسابهم الشخصي.

وتخالف دولة الاحتلال بشكل عام العديد من المواثيق الدولية التي كفلت للمعتقلين والمعتقلات أبسط الحقوق، كالاحتجاز في أماكن تحتوي على سبل الإنارة والتهوية الطبيعية، وتمكينهم من الاتصال مع العالم الخارجي بشكل دوري، وتوفير نظام غذائي يتناسب مع احتياجاتهم، وغيرها من الحقوق الأساسية، وعليه، تنطوي ممارسات الاحتلال بشكل عام على مخالفة مبادئ الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وأهقها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدان الدوليان، ونصوص اتفاقية جنيف الرابعة، وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء، والتدابير غير الاحترازية للمجرمات.

⚡ ظروف اعتقال وتحقيق قاسية

بتاريخ 12/4/2021، اقتحمت قوة كبيرة من جيش الاحتلال بلدة عرّابة وبالتحديد الساعة 2:30 وذلك لغايات اعتقال السيدة منى قعدان. وثقت مؤسسة الضمير ما تعرّضت له منى خلال الاعتقال والتحقيق فتقول الأخيرة: «كان عدد الجنود كبير جداً، حتى أنني ظننت أنهم أتوا لاعتقال عشرة أشخاص. كانوا على وشك تفجير باب المنزل إلّا أنني قمت بفتحه بسرعة». عقب اعتقال منى، تمّ تقييدها بقيود بلاستيكية وتغمية عينيها، ونقلت إلى مركز سالم، ومن ثم إلى مركز تحقيق الجلمة، حيث وُضعت في زنزانة صغيرة جداً مساحتها 2 x 1.5 متر. تعرّضت قعدان في مركز تحقيق الجلمة إلى أكثر من جلسة تحقيق وخلال هذه الجولات، كانت مقيدة اليدين إلى الخلف، وتعمدت قوات الاحتلال أن يكون هناك أكثر من محقق في الجلسة الواحدة؛ الأمر الذي أضاف لها عامل إرهاق إضافي، هذا إضافة إلى تهديدها بشكل مستمر باعتقال شقيقها، والصراخ الذي تعرضت له، وغيرها من أشكال التهديد. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق هو حرمان منى من الحصول على ملابس جديدة خلال فترة التحقيق؛ الأمر الذي دفعها لرفض الاستحمام لما يزيد عن أسبوعين.

⚡ إنطار رمضان في بوسطة باردة

يعاني الأسرى والأسيرات بشكل دائم من «البوسطة»، وهي المركبات التي تُستخدم لنقلهم إلى المحاكم، أو السجون، أو مراكز التوقيف، حيث تكون هذه البوسطات في الكثير من الأحيان عبارة عن صناديق حديدية، لا يوجد فيها سبل تهوية حقيقية، وتتعمد قوات الاحتلال في الكثير من الأحيان إبقاء الأسرى لساعات طويلة في هذه البوسطات، بحيث لا يمكن للأسير الوقوف أو الحراك فيها، حيث إنها تتسع في معظم الأحيان - فقط للأسير

وهو جالس. ونتيجة للمواد التي تُصنع البوسطات منها والمكيّفات التي توجد بداخلها، فتكون هذه البوسطات بمثابة ثلّجات باردة جداً خلال فترة الشتاء، وصناديق حارّة للغاية خلال فترة الصيف؛ الأمر الذي يدفع الأسرى في الكثير من الأحيان إلى رفض الذهاب إلى الفحوصات الطبيّة، أو المستشفيات فقط لغايات تجاوز المرور في البوسطة.

اعتقلت قوّات الاحتلال بتاريخ 10/5/2021 الأسيرة ميس المرقطن من منطقة الخليل وذلك بعد أن اقتحمت منزلها بعد صلاة الفجر مباشرة. خلال عملية الاعتقال تمّ تقييد ميس بقيود بلاستيكية إلى الخلف مع تغمية عينيها، وعندما طلبت استخدام الحمام، نُكّلت قوّات الاحتلال بها، ورفضوا فكّ قيودها بحجة عدم توفّر قيود بلاستيكية أخرى. نُقلت ميس فيما بعد إلى سجن عوفر لغايات التحقيق معها وذلك عبر بوسطة حديدية سوداء اللون. تقول ميس في هذا السياق: «كانت البوسطة باردة جداً؛ بسبب وجود مكيف مضاء فيها. طلبت مراراً من الجنود إطفاء المكيف إلّا أنّهم رفضوا ذلك. عقب انتهاء التحقيق معي في عوفر، نقلوني إلى مركز توقيف هشارون بالبوسطة نفسها، وحيث إنّ اعتقاله جاء في شهر رمضان المبارك، عند حلول موعد أذان المغرب، قام الجنود بتزويدي بكأس من الشاي وكعكة. أفطرت وحيدة في بوسطة باردة.

«معبار» هشارون... مأساة في حياة الأسيرات

يُعدّ «معبار» هشارون إحدى المحطات المقيتة في حياة كلّ أسيرة، حيث يتمّ حجر الأسيرات الجدد فيه لما يزيد عن 10 أيام بحجة الحجر الصحيّ، وللتأكد من عدم إصابة الأسيرة بفيروس كورونا، وهو كذلك محطة انتظار وانتقال للأسيرات ما بين سجن الدامون والمستشفيات والعيادات الإسرائيلية أو محاكم الاحتلال. ويفتقر هذا «المعبار» إلى مقومات الحياة الادمية، وتوثق مؤسسة الضمير سنوياً عدداً من حالات الأسيرات اللاتي يتمّ نقلهنّ إلى «معبار» هشارون، ويعشن في ظروف قاسية جداً، وكان من بين الأسيرات اللاتي عابثن هذه الظروف خلال هذا العام الأسيرة خوانا رشماوي (63 عاماً/ رام الله).

اعتقلت قوّات الاحتلال رشماوي بتاريخ 13/4/2021، وذلك عقب اقتحام قوّات الاحتلال منزلها الساعة الخامسة صباحاً، حيث دخل ما يقارب 20 جندياً ومجنّدة منزلها، وقاموا باحتجاز زوجها ووالدته في غرف منفصلة، وذلك قبل أن يتمّ تفتيش خوانا واعتقالها. 72 خلال فترة التحقيق ذكرت خوانا تعمد المحققون الصراخ عليها، وأتّهامها بأنّها قاتلة، وتمّ التحقيق معها لساعات طويلة، وغيرها من أشكال الضغط النفسي الذي تمارسه دولة الاحتلال على المعتقلين الفلسطينيين؛ الأمر الذي أدى في أكثر من مرّة إلى بكاء خوانا وانهارها نفسياً. وتشكّل حالة خوانا انتهاكاً صارخاً لمبادئ ضمانات المحاكمة العادلة، حيث إنّ خوانا إسبانية الأصل، ولا تتحدّث اللغة العربية بطلاقة، إلّا أنّ الجزء الأكبر من

Aee also: Israeli occupation authorities leverage individual palestinian human rights defenders 72 to escalate systematic harassment campaign against palestinian civil society, Addameer prisoners support and human rights association, published on 12/12/2021. Last visited on: 7/1/2022. Available through: <https://www.addameer.org/news/4611>

جلسات التحقيق وجلسات المحكمة دارا باللغة العربية أو العبرية؛ الأمر الذي تسبّب بعدم فهمها الأسئلة في الكثير من الأحيان، مع الإشارة إلى أنّ دولة الاحتلال لم تقم بتوفير مترجم يلزمها طوال هذه الجلسات، علاوة على ذلك، فقد وقّعت خوانا على إفادة ومحضر تحقيق دون أن تفهم ما هو مكتوب فيه. يذكر أنّه خلال بقاء خوانا في «معبار» هشارون لغايات نقلها إلى محاكم الاحتلال، تعاملت قوّات الاحتلال معها بشكل قاسٍ ولاإنسانيّ، حيث حُرمت من استخدام الحمام لساعات طويلة الأمر الذي تسبّب لخوانا بأكثر من حالة بكاء وصراخ هستيرية نتيجة للمهانة التي شعرت بها.

وفاة ابنة الأسيرة خالدة جرّار

ورفض محكمة الاحتلال الإفراج عنها لتوديعها

تُظهر وحشيّة دولة الاحتلال دائماً من خلال أبسط الممارسات، إلّا أنّ أبشعها يظهر من خلال حرمانها الأسرى من توديع أحبّتهم، حيث يتوقّى سنوياً عشرات من أقرباء الأسرى، سواء أكانوا من أقرباء الدرجة الأولى أو غيرها، وتحرم دولة الاحتلال الأسرى من توديع أحبّتهم بأيّ شكل من الأشكال. ومن الحالات البارزة التي كانت خلال هذا العام حالة الأسيرة خالدة جرّار، والتي توفيت ابنتها الصغرى سهى جرّار (31 عاماً) بشكل مفاجئ، بتاريخ 11/7/2021.

على الرغم من الحملة الدوليّة التي تمّ إطلاقها بهدف الضغط على دولة الاحتلال لإطلاق سراح النائبة جرّار لتوديع ابنتها، والمحاولات القانونيّة التي عمل عليها طاقم مؤسسة الضمير، إضافة إلى عدد من المؤسّسات الأخرى إلّا أنّ مصلحة سجون الاحتلال رفضت المطالبات بالإفراج عن جرّار؛ بادعاء أنّها تشكّل خطراً داخل السجن وخارجه، وعليه فإنّها لا تستوفي الشروط التي تسمح لها بالخروج في إجازات خاصّة بحسب أوامر مصلحة السجون المعدّلة لعام 1971. ولم تكن هذه المرّة الأولى التي تفقد فيها خالدة جرّار أحد أقرباؤها، حيث إنّها فقدت والدها خلال اعتقال سابق لها عام 2017، وحُرمت أيضاً من إلقاء نظرة الوداع عليه.⁷³

يذكر أنّ جرّار تُعاقب منذ سنوات، وبشكل متكرّر على عملها السياسيّ، ونشاطها الحقوقيّ الإنسانيّ كعضوة سابقة في المجلس التشريعيّ، وحُرمت على مدار سنوات اعتقالها مراراً من الزيارات العائليّة. وتعرّضت للعديد من الاعتقالات، منها ما كان إدارياً، ومنها ما كان بموجب لائحة اتّهام، كان آخرها بتاريخ 31/10/2019 بعد ثمانية شهور من الإفراج عنها من اعتقال إداريّ سابق مدته 20 شهراً، حيث وُجّهت دولة الاحتلال لجرّار شبهات تتعلّق بعضويّتها وتوليّها منصباً في «منظمة إرهابيّة»، وتُعدّ جرّار من أبرز الرموز السياسيّة والمجتمعيّة الفلسطينيّة، وقد شغلت مناصب عدّة في مؤسّسات المجتمع المدنيّ، وانتُخبت نائباً في المجلس التشريعيّ عام 2006، وشغلت فيه مسؤولية ملفّ الأسرى.

73 مديرة مصلحة السجون ترفض المطالبات بالإفراج عن الأسيرة خالدة جرّار مدعية أنّها تشكّل خطراً على «أمن الدولة»، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، منشور بتاريخ 13/7/2021. تفت آخر زيارة بتاريخ 24/11/2021. متوفّر عبر الرابط: <https://www.addameer.org/ar/news/4451>

وتظهر همجية دولة الاحتلال في حالة جرّار بأنّها عند وفاة ابنتها، كانت قد قضت ما يقارب العامين في الاعتقال وما كان متبقّي من حكمها شهرين، حيث اعتُقلت جرّار ضمن إطار حملة استهدفت العشرات من الناشطين السياسيين والطلّاب الجامعيين في النصف الثاني من العام 2019، وأُفِرَج عنها بتاريخ 26/9/2021⁷⁴ الأمر الذي يؤكّد أنّه كان من الممكن لدولة الاحتلال تمكينها من إلقاء نظرة الوداع الأخيرة على ابنتها. يُذكر أنّه منذ بداية الاعتقال رُوّجت سلطات الاحتلال وإعلامها الأكاذيب حول اعتقال جرّار في محاولة بآسنة لتحميلها مسؤوليّة العمليّة العسكريّة التي تمّت في عين بوبين في شهر آب 2019، إلّا أنّ النيابة العسكريّة لاحقاً قامت بتعديل لائحة الاتّهام لتقرّب بشكل قاطع أنّ نشاط جرّار اقتصر فقط على الدور السياسي، لتؤكّد بذلك أنّه لم يكن لها أيّة علاقة في أيّ عمل عسكريّ تنظيميّ أو ماليّ.⁷⁵

العزل الانفراديّ

تنتهج دولة الاحتلال في الكثير من الأحيان سياسة العزل الانفراديّ على خلفيّة العقوبات التأديبيّة، أو لأسباب أمنيّة، ومن الحالات البارزة لهذا العام حالة الأسيرة نوال فتحة التي وضعتها إدارة مصلحة سجن الدامون في عزل عقب ادّعاءها باعتداء فتحة على سجانة. تمكّنت مؤسسة الضمير من خلال زيارتها الدوريّة إلى سجن الدامون من توثيق الظروف التي مرّت بها الأسيرة خلال فترة العزل، فبدأت لم تقم إدارة السجن بإطلاع الأسيرة نوال فتحة خلال أيّة مرحلة من مراحل العزل على لوائح مصلحة السجون التي تمّ عزلها بناء عليها، ولم يتمّ حتّى سماع أقوالها قبل فرض عقوبة العزل عليها. وخلال فترة العزل وُضعت نوال في زنزانة مساحتها 3x3 متر، تحتوي على فرشاة زرقاء موجودة على الأرض وبطانيّة، وعلى الرغم من أنّ الزنزانة فيها نافذة إلّا أنّ الإدارة قامت بإغلاقه فور وضع نوال في الزنزانة؛ الأمر الذي ضيّق الخناق عليها خلال فترة بقائها في العزل.

هذا وكانت إدارة السجن تقوم بتكبير الأسيرة فتحة أثناء إخراجها إلى الفورة، حيث كانت تخرج إلى الفورة التي تبلغ مساحتها 5x4 متر لمدة ساعة واحدة يومياً. وعلى الرغم من أنّ هذه الظروف كافية لجعل حياة العزل قاسية جدّاً على الأسيرة إلّا أنّ دولة الاحتلال كانت تستبدّ بشكل إضافيّ من خلال عدم الالتزام بتقديم 3 وجبات طعام للأسيرة، وعندما كانت فتحة تصرّ على أن يتم تزويدها بالطعام بكميّة ونوعية جيّدين كان السجّانون يقومون بذلك. يذكر أنّ ظروف العزل التي وُضعت فيها فتحة كانت تفتقر إلى وجود

74 الاحتلال يفرج عن الأسيرة «خالدة جرّار» بعد شهرين من وفاة ابنتها «سهى»، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان، منشور بتاريخ 26/9/2021، تمّت آخر زيارة بتاريخ 24/11/2021، متوقّف عبر الرابط: <https://www.addameer.org/ar/news/4510>.

75 وتستمرّ الملاحقة السياسيّة بحقّ النائب خالدة جرّار، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان، منشور بتاريخ 1/3/2021، تمّت آخر زيارة بتاريخ 24/11/2021، متوقّف عبر الرابط:

<https://www.addameer.org/ar/news/press-release/khalidajarra>

راديو، أو كتب، أو دوش، أو ثلاجة، أو آي دفاير، أو أقلام، أو معدّات للطعام، أو مرآة. ومع ذلك كان السجّانون يقومون بتفتيش غرفتها مراراً.

ولم تكن فتحة الحالة الوحيدة التي تعرّضت للعزل، فخلال الربع الأخير من العام، وعقب قيام دولة الاحتلال بتصعيد سياستها تجاه الأسرى، وبالأخصّ أسرى حركة الجهاد الإسلاميّ، وذلك بعد تمكّن 6 أسرى من الهروب من سجن جلبوع، قامت مجموعة من الأسيرات وهن: أمل طقاطقة، وشاتيل أبو عياد، ومنى قعدان، بإعلان إضرابهنّ المفتوح عن الطعام، وإرجاع وجبة طعام وذلك تضامناً مع أسرى حركة الجهاد الإسلاميّ، ونضالهم لإيقاف العقوبات المفروضة عليهم. واجهت إدارة سجن الدامون هذه الحركة كالمعتاد بمعاينة الأسيرات المضربات عن الطعام حيث قامت بعزلهنّ، وحرمانهنّ من زيارات العائلات لمدة 3 أشهر، والحرمان من الشراء من الكانتينا لمدة شهر كامل.

اعتقال الأمّهات والحوامل...

أنهار الديك أسيرة كادت تلد في سجون الاحتلال

اعتقلت قوّة الاحتلال أنهار الديك (26 عاماً/ كفر نعمة) بتاريخ 8 آذار 2021، وذلك بعد أن تمّ الاعتداء عليها بشكل عنيف من قبل قوّة الاحتلال والمستوطنين، وعلى الرغم من أنّ أنهار أشارت إلى أنّها حامل آنذاك، إلّا أنّ هذا لم يمنع قوّة الاحتلال من ضربها؛ الأمر الذي تسبّب بنقلها إلى المستشفى. مع اعتقال أنهار، كانت قد دخلت في شهرها الثالث من الحمل، وكان جليّاً منذ بداية اعتقالها بأنّها تعاني من وضع صحّيّ نفسيّ واكتئاب حمل (ثنائيّ القطب).⁷⁶ تمّ احتجاز أنهار في ظروف قاسية، وتعرّضت للتحقيق لساعات طويلة، وتمّ وضعها في عزل لما يقارب الشهر قبل أن يتمّ نقلها إلى سجن الدامون المخصّص للأسيرات، والذي يفتقر إلى أبسط مقوّمات الحياة الإنسانيّة.

حرمت دولة الاحتلال أنهار منذ بداية اعتقالها من التواصل مع عائلتها، سواء أكان ذلك من خلال المكالمات الهاتفية، أو من خلال الزيارات الفعلية باستثناء زيارة واحدة تمكّن زوجها من زيارتها خلال الأشهر السبعة الأولى من اعتقالها. ومع دخول أنهار شهرها التاسع من الحمل، بدأت حملة دولية ومحلية للضغط على دولة الاحتلال للإفراج عنها، وذلك لزيادة احتماليّة ولادتها داخل السجن ولادة قيصرية، وفي ظروف قاسية جدّاً ترتقي إلى التعذيب والمعاملة القاسية واللإنسانيّة.

عوضاً عن القيام بالإفراج عن أنهار الديك، أعلنت إدارة مصلحة السجون الإسرائيليّة أنّ أنهار سوف توضع في غرفة منفصلة فور ولادتها، وقامت بجدولة عمليّة ولادة قيصرية لها بتاريخ 20/9/2021 الأمر الذي من شأنه أن يزيد من احتماليّة إصابة أنهار بفيروس كورونا، أو بالآثار النفسية اللاحقة للولادة. في ظلّ كلّ هذه الإجراءات، تقدّمت الجهة

76 الأسيرات الأمّهات الفلسطينيات معاناة لاتنتهي، هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين، منشور بتاريخ 17 آب 2021، متوقّف عبر الرابط:

<http://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-news2/9198-2021-08-17-10-31-11->

القانونية الممثلة لأنهار بطلب للإفراج عنها بكفالة مالية بدلاً عن اعتقالها الفعلي. وبتاريخ 1 أيلول 2021 قامت محكمة عوفر العسكرية بتأجيل قرارها للبت بهذا الطلب، لتصدر فيما بعد قرارها بالإفراج عن أنهار بكفالة مالية قيمتها 40 ألف شيكل، وإقامة جبرية في منزل عائلتها في قرية كفر نعمة.

ولم تكن حالة أنهار الديك الحالة الوحيدة التي تتعرض لمثل هذه الممارسات، فعلى مدار الأعوام الماضية ومنذ عام 1972، أنجبت 8 نساء أطفالهن في سجون الاحتلال،⁷⁷ ولا تكثر دولة الاحتلال للحالة الصحية لهؤلاء النساء، سواء خلال فترات حملهن داخل السجن، أو أثناء الولادة أو بعدها. ويمكن الاستدلال في هذا السياق إلى ما أشارت إليه الأسيرة -آنذاك- منال غانم أثناء زيارة أجرتها مؤسسة الضمير لها عام 2005، حيث أشارت غانم والتي كانت حاملاً في شهرها الثاني عند اعتقالها إلى أن إدارة مصلحة السجون رفضت خلال فترة اعتقالها تزويدها بأحد الأدوية المهمة لها، حيث كانت غانم تعاني من التلاسيميا، وعلى الرغم من مطالبتها بدوائها إلا أن الإدارة رفضت طلبها.

وتمثل مثل هذه الممارسات انتهاكاً واضحاً لنص المادة 76 من البروتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف، وكذلك انتهاكاً لنص المادة 12 من اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وتتعارض مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء خاصة وأن دولة الاحتلال تقوم بتقييد النساء الفلسطينيات قبل وأثناء وبعد عملية الولادة، وذلك من خلال تقييد اليدين والقدمين خلال نقل المعتقلات إلى المستشفيات وأثناء عملية الولادة، حيث وثقت مؤسسة الضمير خلال الأعوام الماضية تقييد الفلسطينيات أثناء عملية الولادة بالأسرة أو بغيرها من الأشكال، سواء أكان ذلك من خلال تقييد إحدى اليدين بالسرير، أو إحدى القدمين أو كليهما؛ الأمر الذي ينسب بازياد المخاطر المرتبطة بالولادة والألم.⁷⁸

❖ قمع وافراط في استخدام العنف تجاه الأسيرات الفلسطينيات

بتاريخ 14/12/2021 وفي تمام الساعة 9 مساءً، أُطلقت إدارة مصلحة سجن الدامون ممثلة الأسيرات (الأسيرة مرجح باكير) بأنه يجب على الأسيرات المتواجدات في الغرفة رقم 11 إخلاؤها، وحيث إن الجو كان ماطرًا وكان من الصعب على الأسيرات نقل مقتنياتهن في 77 الثماني أسيرات اللاتي أنجبن داخل سجون الاحتلال هن: زكية شموط والتي تم اعتقالها عام 1971 وكانت حاملاً في شهرها السادس وأنجبت في شباط 1972، وعائشة الكرد التي اعتقلت عام 1988 وهي حامل في شهرها السابع، أميمة التغا والتي اعتقلت بتاريخ 1993 وهي حامل في شهرها الثاني وأنجبت بتاريخ 4/10/1993، سمر صبيح والتي اعتقلت بتاريخ 29/9/2005 وهي حامل في شهرها الثاني وأنجبت بتاريخ 30/4/2006، وفاطمة الزق التي اعتقلت بتاريخ 20/5/2007 وهي حامل في شهرها الثاني وأنجبت بتاريخ 17/1/2008، ومنال غانم التي اعتقلت بتاريخ 17/4/2003 وأنجبت بتاريخ 10/10/2003، وميرفت طه التي اعتقلت بتاريخ 29/5/2002 وأنجبت بتاريخ 8/2/2003، وأسيرة أخيرة غير معروف اسمها.

See American College of Nurse-Midwives (2012), Psistion Statement: Shackling/Restraint of 78 Pregnant Women Who are Incarcerated (position statement), available at: <http://www.midwife.org/acnm/files/acnmldata/uploadfilename/00000000276/anti-shackling%20position%20statement%20june%202012.pdf>

هذا الليل إلى غرفة أخرى، قرّرت الأسيرات رفض هذه الخطوة، على أن يتم النقل صباح اليوم التالي، إلا أن إدارة السجن واجهت رفض الأسيرات بهمجية، حيث اقتحمت قوة من السجانين والوحدات الخاصة قسم الأسيرات في تمام الساعة 12:30 ليلاً وحاولوا إخراجهن، وفي ظلّ رفض الأسيرات الخروج، قامت القوات بتكبييل الأسيرات بقيود بلاستيكية وتم إخراجهنّ من الغرفة.

لم تكتفِ إدارة مصلحة السجن بما قامت به من تكبييل بالأسيرات خلال هذا اليوم، بل قامت خلال اليوم التالي بالدخول إلى القسم، وصادرت بعض الأدوات الكهربائية (كالبلاطات وسخانات المياه والتلفزيونات)، وأعلنت خلال هذا الوقت إدارة السجن الممثلة بأنه سيتم تطبيق قرار خلط الغرف؛ أي إجراء تنقلات ما بين غرف الأسيرات كل ستة أشهر. رفضت الأسيرات وبالأخصّ الممثلة مرجح باكير هذا القرار، وصباح اليوم التالي رفضت الأسيرات الوقوف على العدد؛ الأمر الذي صعد من إجراءات إدارة السجن تجاههن، حيث تمّ عزل عدد من الأسيرات على مدار هذين اليومين.

❖ ظروف العزل

عزلت دولة الاحتلال كلّ من الأسيرة منى قعدان، وشروق دويات في سجن جلبوع، وذلك بعد أن تعرّضن للتفتيش، وتركهن في غرفة انتظار لساعات عدّة، وذلك قبل أن يتمّ نقلهنّ إلى غرفة العزل والتي كانت مساحتها 2x2 متر. تحتوي الغرفة على مرحاض عربيّ دون باب، وسريرين أحدهما يقع بالجهة العلوية ولكن لا يوجد أيّ سلّم للصعود إليه؛ الأمر الذي دفع الأسيرة شروق للنوم على الأرض بسبب عدم تمكّنها من الصعود إلى السرير. وتعددت دولة الاحتلال تكبييل الأسيرتين في كلّ مرّة كانتا تخرجان فيها للاستحمام، وتفتيش غرفتهما بعد كل وجبة طعام. هذا ووضع الأسيرة مرجح باكير في ظروف عزل قاسية أيضاً حيث تمّ عزلها في عزل سجن الجلمة، وذلك بوضعها في غرفة تحتوي على كاميرا؛ الأمر الذي حرّمها من الاستحمام، أو حتى خلع ملابس الصلاة التي كانت ترتديها لمدة 5 أيام، وذلك إلى حين أن تمّ نقلها إلى غرفة أخرى دون كاميرا.

أعيدت الأسيرات إلى سجن الدامون يوم 20/12/2021 حيث أعيدت الأسيرة منى إلى القسم في اليوم التالي، فيما بقيت الأسيرتان مرجح وشروق في عزل الدامون حتى الأربعاء 22/12/2021، وأنهت 3 أسيرات في القسم إضرابهنّ عن الطعام عند عودة الأسيرات المعزولات (كنّ قد بدأه احتجاجاً على عزل زميلاتهنّ). ولم تكتفِ دولة الاحتلال بكلّ هذه العقوبات إلا أنها فرضت عقوبات جماعية أيضاً على الأسيرات ككلّ، حيث حرمت جميع الأسيرات من الشراء من الكانتينا لمدة شهر، وكذلك من زيارات العائلات لمدة شهر، وفرض على بعض الأسيرات إضافة إلى هذه العقوبات عقوبات مالية أخرى.

استمرت وتيرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي في اعتقال الأطفال الفلسطينيين خلال عام 2021، حيث شهد هذا العام ما يقارب 1300 حالة اعتقال لأطفال كان من ضمنهم أطفال دون سن السادسة عشرة، ويمكن القول أنّ هذه الأعداد تعكس ارتفاعاً كبيراً مقارنة مع السنوات السابقة فخلال العام 2020 تمّ اعتقال 545 طفلاً، وخلال عام 2019 اعتقل 889 طفلاً، وفي العام 2018 سجل اعتقال 1080 طفلاً، وعليه، فإنّ هذه الأرقام ما هي إلا مؤشر على أنّ سياسة اعتقال الأطفال وزجهم بالسجون وحرمانهم من حياة طفولة طبيعية هي سياسة متأصلة في نهج وطريقة عمل الاحتلال في اضطهاد الشعب الفلسطيني وتطويعه وتدمير جيل الطفولة.

ويتوزع الأطفال المعتقلين على ثلاثة سجون: حيث يتمركز أطفال جنوب الضفة ووسطها في سجن عوفر، وأطفال شمال الضفة في سجن مجدو، وأطفال القدس في سجن الدامون. وتعتقل قوات الاحتلال الأطفال الفلسطينيين بشكل ممنهج، وضمن حملات اعتقال جماعية عقابية، يتعرّض خلالها الأطفال إلى مختلف أشكال التعذيب النفسي والجسدي، دون أي احترام للحماية الواجبة للطفل، وتخلّف عمليات اعتقال الأطفال آثاراً مدقمة على صحتهم النفسية، وتتسبب غالباً في تركهم مقاعد الدراسة. وتتكرّر دولة الاحتلال بهذه الممارسات من الحماية التي توفرها أكثر من 27 اتفاقية دولية للأطفال، وتحديداً اتفاقية حقوق الطفل، التي شددت على ضرورة توفير الحماية للأطفال، ولحياتهم ولفرصهم في النمو والتطور، وقيّدت هذه المواثيق سلب الأطفال حرّيتهم، ووضحت أنّه يجب أن يكون الملاذ الأخير والأقصر فترة ممكنة.

استمرّ الاحتلال خلال العام 2021، وبحسب توثيقات مؤسسة الضمير باقتال الأطفال الفلسطينيين، ومداهمة منازل عائلاتهم في ساعات متأخرة من الليل، وبأعداد كبيرة من القوات، والاعتداء عليهم وعلى عائلاتهم، ووضعهم في ظروف تحقيق، أو اعتقال قاسية وصعبة جداً، وتعرضهم لأشكال مختلفة من التعذيب، والمعاملة القاسية والحاظة بالكرامة الإنسانية، بما يشمل التعرّض للضرب والشبح والحرمان من النوم، والتهديدات الجنسية، واستخدام الضغط لانتزاع الاعترافات منهم، وانتهاك ضمانات المحاكمة العادلة.

🕒 الأطفال دروع بشرية للاحتلال وفي مرمى انتقامهم

بتاريخ 11/9/2021، اعتقلت قوات الاحتلال الطفل إسلام تيسير محمد بنات (16 عاماً/ مخيم العزّوب) من منزل صديقه، حيث اقتحمت قوات الاحتلال المنزل الساعة 5:00 مساءً وقاموا باعتقاله هو وصديقه. أثناء خروج قوات الاحتلال من المنزل المطلّ على الحي، وفي ظلّ وجود مواجهات وضرب حجارة باتجاه الجنود، قامت قوات الاحتلال باستخدام إسلام وصديقه دروعاً بشرية: الأمر الذي شكّل خطراً عليهم، وتسبّب بإصابة أحد الطفلين بحجر في منطقة الصدر.

مشت قوات الاحتلال مستخدمة إسلام وصديقه أمتاراً عدّة، إلى أن وصلوا البرج العسكري الأقرب، حيث قام هناك عدد من الجنود بالاعتداء على الطفلين وضربهما:

الفصل العاشر: الأسرى الأطفال

الأمر الذي تسبب بوقوع إسلام أرضاً لشدة الضرب الذي تعرّض له، وارتطام صدره بمكعبات الباطون، وأصيب على إثر ذلك بجروح في صدره. قام أحد الجنود بالتحقيق مع إسلام وصديقه داخل البرج العسكري حول ضربهما حجارة، وتمّ الإبقاء عليهما مكبلين ومعصوبي الأعين حتى الساعة العاشرة مساءً من اليوم ذاته.

نُقل كلاهما فيما بعد إلى مركز الشرطة في مستوطنة «بينار عليت»، وهناك تعرّض إسلام للضرب من قبل الجنود، وكان الضرب بالكفوف على الوجه والرأس، وكلّما حاول إسلام النوم، كان أحد الجنود يقوم بضربه. مع حلول ساعات الفجر، تمّ نقل إسلام إلى التحقيق، وتمّ منحه مكاملة هاتفيّة لمدة ثوانٍ معدودة مع محاميه، وعقب انتهاء التحقيق مع إسلام وقّع على أوراق إفادته والتي كانت مكتوبة باللغة العبرية التي لا يفهمها إسلام على الإطلاق. أشار إسلام إلى أنّ الإرهاق الذي كان يشعر به آنذاك دفعه للتوقيع على الإفادة، على الرغم من أنّه لا يفهمها؛ بهدف الخلاص من التحقيق. نُقل فيما بعد إلى مركز توقيف (عتصيون)، حيث قُبِع في ظروف صعبة لمدة 13 يوماً، وتعامل خلالها الجنود معه ومع بقية الأسرى الموجودين معه بطريقة مسيئة، شملت على سبيل المثال تعمد الجنود رمي فلفات الصابون على الأرض، وشتم الأسرى والاستهزاء بهم، وتزويدهم بطعام غير مطهو بشكل كافٍ.

وتشكّل مثل هذه الممارسات انتهاكاً واضحاً للمعايير الدولية الحامية للأطفال كافة، وعلى وجه الخصوص تمثّل انتهاكاً لضمانات المحاكمة العادلة، حيث تدفع قوّة الاحتلال بالعشرات من الأطفال إلى التوقيع على إفادات مكتوبة باللغة العبرية التي لا يفهمها الجزء الأكبر منهم -إن لم يكن جميعهم- وذلك فقط لغايات تمكينهم من الخروج من زنازين التحقيق التي تفتقر إلى المعايير الإنسانية، وتتعارض هذه الممارسات على وجه الخصوص مع نصّ المادة 71 من اتفاقية جنيف الرابعة، والمادة 67 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك المادة 14 من العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية التي تنصّ على حقّ كلّ متهم بإعلامه بالتهمة الموجهة إليه بلغة يفهمها.

أضف إلى ذلك، فإنّ ما قامت به دولة الاحتلال في حالة الطفل إسلام بنات من استخدامه وصديقه دروعاً بشريّة لحماية أنفسهم يشكّل انتهاكاً لمعايير القانون الدولي التي تحظر استخدام المدنيين دروعاً بشريّة، وبالأخصّ المادة 28 من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة 51 الفقرة 7 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف. يذكر أنّ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية نصّ في المادة 8/ب/23 منه على أنّ: «استغلال وجود شخص مدنيّ أو أشخاص آخرين متمتعين بحماية لإضفاء الحصانة من العمليات العسكرية على نقاط، أو مناطق، أو وحدات عسكريّة معيّنة» يُعدّ جريمة حرب في إطار النزاعات المسلّحة الدولية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّه في عام 2002، تقدّم المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية في إسرائيل (عدالة) كممثل عن سبع مؤسسات بالتماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، وذلك على خلفيّة استخدام الفلسطينيين دروعاً بشريّة، وبعد مضيّ يومين من تقديم الالتماس، أبلغت دولة الاحتلال المحكمة بأنّ الجيش الإسرائيليّ قرّر إصدار

أمر واضح وحاسم إلى القوّة العاملة في الميدان، يحظر فيه تماماً استخدام المواطنين أيّاً كانوا دروعاً حيّة للدفاع في مواجهة إطلاق نيران، أو عمليّات من الجانب الفلسطينيّ. لم يكن هذا الاعلان رادعاً لقوّة الاحتلال، حيث خفّت الأخيرة من وتيرة استخدامها للفلسطينيين دروعاً بشريّة، إلّا أنّها لم تمتنع بشكل كامل عن ذلك.

استمرّت معركة المؤسسات حول هذا الالتماس سنوات عدّة، وصولاً إلى العام 2005 حيث صدر في تشرين الأوّل 2005 قرار من المحكمة العليا الإسرائيلية يحظر استخدام المواطنين الفلسطينيين في إطار أيّ نشاط عسكريّ.⁷⁹

✪ أيام في مركز تحقيق المسكوبية

يتعرّض الأطفال الفلسطينيون في سجون الاحتلال بشكل ممنهج للتعذيب وسوء المعاملة، وتستغلّ قوّة الاحتلال ضعف هؤلاء الأطفال حتى تدفع بهم للإدلاء بمختلف الاعترافات، ولذلك تكون عمليّة الاعتقال دائماً مرافقة لاستخدام أدوات الترويع، والخداع والوعود الكاذبة التي تهدف بمجملها إلى إقناع الأطفال بالاعتراف بالتهمة الموجهة إليهم -والتي في كثير من الأحيان تكون مرتبطة بإلقاء حجارة على اعتبار أنّ هذا الاعتراف من شأنه أن ينهي تعرّضهم للتعذيب وسوء المعاملة.

وتضع سلطات الاحتلال الإسرائيليّ الأطفال في ظروف احتجاز غير إنسانية، وتفتقر إلى الحد الأدنى من المعايير الدولية لحقوق الأطفال فطبيعة الغرف التي يتمّ احتجازهم فيها غرف تفتقر إلى الإنارة المناسبة والتهوية، هذا بالطبع إلى جانب الإهمال الطبيّ الذي تمارسه سلطات الاحتلال بحقّ الأطفال، والنقص في الملابس والطعام وسبل النظافة، وتعرّض الأطفال إلى الضرب، والعزل، والإساءة، والتخويف، وفرض غرامات مائيّة باهظة بحقهم. وتزداد وتيرة هذه الممارسات عندما تكون واقعة على الأطفال من منطقة القدس، حيث تلاحظ مؤسسة الضمير سنويّاً طبيعة العنف المفرط الذي يتمّ استخدامه مع الأطفال المقدسيين، والاستهداف المتكرّر لهم.⁸⁰

✪ محمد الننتشة... طفل مقدسيّ يتعرّض للتنكيل

بتاريخ 21 أيار 2021، وفي تمام الساعة العاشرة مساءً وفي منطقة رأس العمود، قامت قوّة الاحتلال باعتقال الطفل محمد الننتشة (17 عاماً). في إفادته لمؤسسة الضمير، سرد الننتشة تفاصيل اعتقاله قائلاً: «قفز جنديّ على رأسي أثناء الاعتقال، وسحبني إلى الجهة الأخرى من الشارع، وهناك وضعوا على يديّ مرابط بلاستيكيّ للوراء، واصعدوني لجيب. وضعوا لي كمامة على عيوني دون وضع كمامة على فمي وأنفي. جلست في الجيب على كرسيّ وجلست بقربي جنديّ، كان يقول لي لا تتحرّك، ولا تحرك وجهك». نُقل الننتشة إلى مركز الشرطة في منطقة صلاح الدين، ومن ثمّ إلى مركز تحقيق المسكوبية، حيث تعرّض أثناء صعوده الدرج

79 للمزيد انظر: دروع بشريّة، مركز المعلومات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، منشور بتاريخ 11 تشرين الثاني 2017، متوفّر عبر الرابط: https://www.btselem.org/arabic/human_shields.

80 انظر ملحق رقم (3) تصريح مشفوع بالقسم للطفل المقدسيّ محمد دعنا.

الجرحي القابعيين في السجون، والذين يعانون أوضاعاً صحّية صعبة وإهمال طبّي.81

✎ أطفال في الاعتقال الإداري

استمرت سلطات الاحتلال خلال عام 2021 باعتقال الأطفال إدارياً، حيث تواجد خلال العام ثمانية أطفال في الاعتقال الإداري، بقي منهم بالأسر حتى نهاية العام ستة أطفال، حيث زادت وتيرة اعتقال الأطفال بشكل عام خلال الهيئة الجماهيرية المترافقة بالعدوان على قطاع غزة، والاستيلاء على بيوت في حيّ الشيخ جراح، والتهجير القسري بحق العائلات هناك.

والأطفال الثمانية الذين تعرضوا للاعتقال الإداري، هم: أمل نخلة (17 عاماً) من مخيم الجلزون، ومحمد غسان منصور (17 عاماً) من مخيم جنين الذي ينتهي أمر اعتقاله الإداري الثاني بشهر شباط 2022، ووديع محمد عبد الفتاح إحيدي (17 عاماً) من مدينة طولكرم، والطفل سامي الهريمي من مدينة بيت لحم الذي ينتهي أمر الاعتقال الإداري له بشهر كانون الثاني 2022، والأسيران الطفلان براء أولاد محمد من الخليل، وأحمد البايض من مخيم عقبة جبر بمدينة أريحا اللذان اعتُقلا خلال الهيئة الجماهيرية إدارياً، وأُفرج عنهما خلال العام بعد انتهاء الأمر الإداري الأول.

وشملت الحالات أيضاً حالة كلّ من الطفل عبد الله همام من منطقة العروج في بيت لحم، والذي صدر بحقه أربعة أوامر اعتقال إداري، آخرها ينتهي بتاريخ 8/6/2022، علماً بأنّه يعاني من وضع صحّي خاصّ يتمثّل في تكسّر الصفائح الدموية لديه، والطفل موسى همام من منطقة العروج في بيت لحم، والذي صدر بحقه ثلاثة أوامر اعتقال إداري تنتهي بتاريخ 2022/8/6. ضمن إطار محاولات الضمير لتوثيق ما يتعرّض له الأطفال المعتقلون الإداريون. تمكّنت مؤسسة الضمير من زيارة المعتقل موسى همام الذي أفاد بأنّ قوّة الاحتلال قامت باقتحام منزله بتاريخ 11/6/2021 بعد آذان الفجر بدقائق، حيث وصلت قوّة خاصة إلى منزل العائلة، وحاولوا كسر باب المنزل الرئيس، وقاموا بتكبله للأمام بقيود بلاستيكية وتغمية عينيه. نُقل موسى فيما بعد إلى معسكر (عتصيون) وتمّ تفتيشه بشكل دقيق، ونُقل إلى زنزانه رائحته كريهة جداً وقذرة، تبلغ مساحتها تقريباً 2x4 متراً مربعاً، وتخلو من وجود فرشاة، حيث كان موسى ينام على أحد الأغصنة الموجودة بالغرفة.

وبرزت خلال هذا العام حالة الطفل أمل معمر عرابي/ نخلة (17 عاماً) من مخيم الجلزون القريب من مدينة رام الله، والذي اعتُقِل بتاريخ 21/1/2021، وهو طالب مدرسة. وتبرز قضية نخلة بسبب الوضع الصحّي الحرج الذي يعاني منه، والذي لم يقف عائقاً أمام الاحتلال في اعتقاله، حيث يعاني نخلة من مرض الوهن العضليّ الشديد، الذي يسبب حدوث نوبات ضعف في العضلات، خاصة عضلات التنفّس والبلع، إذ يصبح من الصعب التواصل بين الأعصاب والعضلات، ويحتاج لعناية طبيّة حيثيّة، كما أنّ نخلة أُجريت عملية إزالة ورم حميد في الصدر قبل خمسة أشهر من اعتقاله، ويعاني ألاماً في الرأس، وضيّقاً في التنفّس.

81 للمزيد حول حالات أطفال جرحى ومرضى انظر: مؤسسات الأسرى: الاحتلال اعتقل خلال شهر آذار 2021 438 فلسطينياً، منشور بتاريخ 7/4/2021، متوفّر عبر الرابط: <https://www.addameer.org/index.php/ar/node/4358>

إلى الضرب من قبل شرطيّ. يقول محمّد: «ضربني الشرطيّ كفاً، وأنا أصعد الدرج، فوقعت وأصبت في كتفي وركبتي، ولم يتمّ علاجي، تمّ إجلاسي على الأرض على ركبتي، وطلب منّي الضابط فتح هاتفي، وبعدها فعلت ضربني كفاً وذهب، وبقيت جالساً هكذا لمدة ساعتين. كنت أنا وآخرون راكعين في ممّر، ومن كان يحاول منا تغيير وضعيته كانوا يضربونه كفواً، حتى أنّ أحد المعتقلين أغمي عليه من شدّة التعب. كان هناك شرطي يتقصد الدوس على أصابع رجلي، وشعرت في إحدى المرات بألم قويّ، وكأني فقدت أصابع قدمي، علماً بأنني كنت قد فقدت حذائي عندما وقعت عن الدرج، ولم يقدّم أحد بإعطائي حذائي».

نُقل محمّد فيما بعد إلى قسم 7 وهو قسم الزنازين، حيث وُضع في زنزانه تحتوي على فرشاة رقيقة جداً مصنوعة من مادة بلاستيكية، وكان في الزنزانه حمام عربيّ، وتُضاء الغرفة بواسطة وحدتي إنارة لا تنطفئ، وكما وصف محمّد الغرفة، فقد كانت باردة جداً وغير نظيفة، ولم يوجد فيها سوى بطانية واحدة. بقي محمّد في هذه الظروف لمدة 18 يوماً، تعرّض خلالها للتحقيق مراراً، واستمرت جلسات التحقيق في بعض الأحيان ما بين 7-8 ساعات. أشار محمّد إلى أنّه خلال فترة التحقيق تعقدت قوّة الاحتلال في أكثر من مرّة أنّ يتواجد أكثر من محقق في الغرفة، وكذلك قامت بشيخ محمّد على كرسيّ التحقيق مع وضع اليدين إلى الوراء، إضافة إلى استخدام أسلوب الصراخ، والضرب بالكفوف على منطقة الوجه. وحرمت قوّة الاحتلال الطفل محمّداً خلال هذه الفترة من الاستحمام لما يزيد عن الأسبوع، وبعده ذلك سمحت له بالاستحمام كلّ يومين أو ثلاثة، علماً بأنهم رفضوا تزويده بأيّ غيارات على الرغم من قيام ذويه بتزويد المركز بملابس جديدة له. يُذكر أنّه بتاريخ 9 تشرين الثاني 2021، صدر بحقّ الطفل محمّد التنشئة قرار من المحكمة المركزيّة في القدس بالسجن الفعليّ لمدة 14 شهر و4 شهور وقف تنفيذ لمدة سنتين.

✎ إهمال طبّي يواجهه الأطفال الأسرى...الفتى الجريح أحمد فلنة

اعتقلت قوّة الاحتلال الإسرائيليّ الطفل أحمد فلنة (17 عاماً/ صفا-رام الله) بتاريخ 26 شباط 2021 بعد أن أطلقت عليه النار، وأصابته بخمس رصاصات في جسده. خضع أحمد لعمليات جراحية عدّة منذ اعتقاله، وأُجريت له مجموعة منها في مستشفى هداسا الإسرائيليّ، حيث تمّت هذه العمليات دون إطلاع عائلته في حينه، وعلى الرغم من وضعه الصحّي الصّعب، وحاجته المانحة للبقاء في المستشفى، فإنّ إدارة سجون الاحتلال وبعده أربعة أيام من إصابته، ومكوته في مستشفى هداسا مقيداً بالسري، نقلته إلى سجن «مجدو»، علماً بأنّ سلطات الاحتلال أخضعت الفتى فلنة للتحقيق أثناء وجوده في المستشفى دون أدنى اعتبار لوضعه الصحّي الصّعب.

وأدت عملية نقل الطفل أحمد فلنة من المستشفى إلى السجن، إلى تفاقم وضعه الصحّي، حيث نُقل مجدّداً إلى مستشفى العفولة بعد ذلك، وخضع لعملية جراحية أخرى، ثمّ أعادته إدارة سجون الاحتلال إلى سجن مجدو. ولا يُعدّ الطفل فلنة الحالة الوحيدة التي تجسّد مثل هذه الممارسات في سجون الاحتلال، حيث يوجد العشرات من الأطفال

الملاحق

ملحق رقم 1 بروفايل الأسيرة ربي عاصي

الاسم: ربي فهمي محمد دار عاصي

تاريخ الميلاد: 1/3/2000

العنوان: رام الله - بيتونيا

الحالة الاجتماعية: عزباء

المهنة: طالبة علم اجتماع بسنتها الثالثة - جامعة بيرزيت

تاريخ الاعتقال: 9/7/2020

السجن: الدامون

الحالة القانونية: حكم بالسجن 21 شهراً

الاعتقال والاستجواب

اقتحمت قوات الاحتلال منزل ربي الكائن في بيتونيا الساعة 2:00 صباحاً من يوم 9/7/2020. وقاموا بالصراخ على والدها، ومن ثم قاموا بتفتيش ربي والتبليغ باعتقالها دون الإعلام عن سبب الاعتقال، ولم يسمحوا لها بوداع عائلتها أو ارتداء سترة. ثم قيّدوا يديها للأمام بقيود حديدية، وقاموا بتعصيب عينيها بالكمامة. اقتيدت ربي بواسطة الجيب العسكري لمسافة طويلة لتصل لساحة لم تستطع أن تحدّد طبيعتها، وحينها التقت بضابط المنطقة الذي حاول استفزازها بالقول: «الكلبشات كبار على يدك وكثير وساع أنت صغيرة».

وُضعت ربي في العراء إلى حين نقلها في صباح اليوم التالي إلى معسكر عوفر. حيث رُجّت هناك في زنزانة تفتقر إلى مقومات الحياة، بلا تهوية، وبسرير من طوب، والحيطان سكنية خسنة.

خلال العام 2021، أصدر القائد العسكري للاحتلال ثلاثة أوامر اعتقال إداري بحق نخلة، حيث صدر الأول بحقه لمدة 6 أشهر، ليتمّ تقصيره فيما بعد إلى أربعة، وتمّ تجديد أمر الاعتقال الإداري بحقه مرّة أخرى لمدة 4 أشهر إضافية، تبدأ من تاريخ 20/5/2021 وتنتهي بتاريخ 19/9/2021. وُجّد الاعتقال الإداري بحق نخلة مجدداً وللمرة الثالثة لمدة 4 أشهر أخرى تنتهي بتاريخ 18/1/2022. ومن الجدير بالذكر أنّ هذا الاعتقال هو الثاني لأمل، حيث اعتُقل بتاريخ 2/11/2020، وتقدّمت ضده لائحة اتهام ليفرج عنه لاحقاً، حيث أصدرت محكمة الاستئناف العسكرية في عوفر بتاريخ 10/12/2020 قراراً بالإفراج عن الطفل نخلة: نظراً لوضعه الصحيّ وصغر سنّه، وذلك بعد حوالي 40 يوماً من اعتقاله، ليعاد اعتقاله بعد ما يقارب الشهر من الإفراج عنه.

بيع الكتب والقرطاسية... جرائم خطيرة

تمارس قوات الاحتلال سياساتها القمعية بحق طلبة الجامعات من خلال اعتقالهم والتنكيل بهم وزجهم في السجون على تهم تتعلق بنشاطهم الطلابي والنقابي المشروع. حيث تحرمهم بذلك من التمتع بحقوقهم الأساسية المكفولة بموجب القوانين والاتفاقيات والمواثيق الدولية. وأبرزها الحق في حرية الرأي والتعبير، والانضمام للجمعيات.

على الرغم من كون النشاط الطلابي والنقابي مشروعاً ومحمياً في كل دول العالم، إلا أن دولة الاحتلال ما زالت تنتهك حق الطلبة الفلسطينيين بالتمتع بهذا الحق، وتعمل على حظر الأطر الطلابية العاملة في الجامعات، وتلاحق أعضائها، وتوجه لهم تهماً مرتبطة بعملهم هذا، وتحاكمهم أمام محاكم عسكرية تفتقر للعدالة، وتنتهك أبسط ضمانات المحاكمة العادلة.

يلعب القاضي العسكري دوراً تكاملياً مع النيابة العسكرية، فلا تكتفي سلطات الاحتلال بتوجيه تهم نقابية ومدنية بحتة بحق الطلبة، بل تقوم بالتأكد على أن هذه التهم هي تهم خطيرة تستوجب السجن لأشهر طويلة، وذلك من خلال القضاة العسكريين الذين يقومون بشرعنة انتهاك الحقوق عن طريق إصدار أحكام بالسجن على تهم، كبيع الكتب والقرطاسية، والمشاركة في الاجتماعات وغيرها. ويظهر هذا النهج الذي تتبعه المحاكم العسكرية في إدانة الطلبة على ممارسة حقوقهم الأساسية مدى انتهاك سلطات الاحتلال للالتزامات المفروضة عليها بموجب المواثيق والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها، كما ويظهر عمل سلطات الاحتلال الثلاثة بشكل ممنهج على قمع أي عمل مدنيّ بادعاء خطورة الفعل، وتأثيره على أمن المنطقة، في محاولة للردع والقضاء على أي نشاط طلابي سياسي، أو نقابي، أو اجتماعي يمارسه الطلبة، في إطار منع الشعب الفلسطيني بفئاته المختلفة من التمتع بحق تقرير المصير، والتحرر من الاحتلال.

طفولة ربي والاعتقال

لم تكد تنسى ربي الطفلة جرائم الاحتلال بحقها وحق عائلتها عندما اعتقلت قوات الاحتلال والدها فهمي العاصي وهي طفلة لم يتجاوز عمرها السنتين، حيث ذاق والدها فهمي مرارة الاعتقال الإداري التعسفي لسنوات طويلة، وكبرت ربي وهي على أبواب سجون الاحتلال في انتظار زيارة والدها المعتقل، وها هي اليوم معتقلة تعسفاً، ومحرومة من حقها الأساسي في إكمال مسيرتها التعليمية التي عرقلها الاحتلال، وأجل فرحتها بالتخرج لسنتين إضافيتين تقضيها في سجن الدامون.

بعد استجوابها، نُقلت ربي بواسطة البوسطة إلى سجن (هشارون)، حيث قبعت في ظروف صعبة نتيجة لرداءة الطعام، والتأخر في الاستجابة لطلباتها الأساسية بإحضار الماء والطعام. كما وأنّ الزنزارة التي قبعت فيها سيئة لا يوجد بها تهوية أو مروحة، وبخصوص الخروج لساحة «الفورة»، فإنه قد سُمح لها بالخروج لمدة ساعة إلى ساعة ونصف فقط، وهي ساحة صغيرة، وسقفها مغلق.

منذ اعتقالها خضعت ربي لثلاثة فحوصات للكورونا، دون أن تتمكن في أية مرة من معرفة نتيجة الفحص. كما وبقيت ربي تستخدم الكمامة ذاتها منذ اعتقالها دون تغيير، وهي التي طلبت تغييرها مرّات عدّة، إلا أنّهم كانوا دائماً يرفضون.

خضعت ربي للاستجواب حول مسؤوليتها في إطار القطب الطلابي الديمقراطي التقدمي، ومشاركتها في مسيرات وحملات مجتمعية، وضرب الحجارة. وتعرضت للتهديد من قبل الضابط المسؤول بالقول إنه يستطيع أن يفرج عنها، أو أن تبقى في السجن حتى العام 2025.

الوضع القانوني

عقدت محكمة عوفر العسكرية أول جلسة لتمديد اعتقال ربي بتاريخ 12/7/2020، واستمرّ تمديد توقيفها حتى يوم 21/7/2020، حيث قدّمت النيابة العسكرية لائحة اتّهام بحق ربي تتضمن بنوداً تتعلق بنشاطها الطلابي والنقابي، والعضوية في جمعية محظورة (القطب الطلابي الديمقراطي التقدمي) وضرب الحجارة. حيث فصلت اللائحة مشاركة ربي في أنشطة، مثل: معرض القرطاسية، وتعليق الأعلام وصور الشهداء، وبيع الكتب بأسعار مخفضة والطعام والشراب نيابة عن الجمعية المحظورة.

بعد ما يقارب العام من اعتقالها، وبعد تأجيل جلسات المحاكمة لمرّات عدّة، حكمت محكمة عوفر العسكرية على ربي بالسجن الفعلي لمدة 21 شهراً، إضافة إلى 14 شهراً سجن مع وقف التنفيذ لمدة 5 سنوات على تهمة العضوية في جمعية محظورة، و5 أشهر سجن مع وقف التنفيذ لمدة 5 سنوات على تهمة حضور اجتماع لجمعية محظورة، و12 شهراً سجن مع وقف التنفيذ لمدة 5 سنوات على تهمة ضرب الحجارة، إضافة إلى غرامة مالية بقيمة 3000 شيكل.

قدّم محامو مؤسسة الضمير استئنافاً على قرار الحكم، وصدر قرار محكمة الاستئناف العسكرية في عوفر يوم 13/9/2021 برفض الاستئناف، والإبقاء على حكم ربي بالسجن الفعلي لمدة 21 شهراً، بادعاء أنّ الجرائم التي أُدينت بها ربي جرائم شديدة الخطورة على الأمن، وتستوجب العقاب الشديد. كما أكد قاضي الاستئناف أنّ المحكمة الابتدائية خففت عقوبة المعتقلة إلى حدّ كبير، وقال: إنه ليس هناك مجال لمزيد من التخفيف على العقوبة، وإنه على الرغم من ماضي المعتقلة النظيف، ومع الأفعال الخطيرة التي ارتكبتها، ليس هناك مجال لتدخل محكمة الاستئناف في حكم المحكمة الابتدائية.

ملحق رقم 2: تصريح مشفوع بالقسم للطفل محمد دعنا

أنا الموقَّع اسمي أدناه: محمد ناصر حسين دعنا

حامل هوية رقم: 213587256

والمولود بتاريخ: 2003 / 8 / 10 من سگان: سلوان قضاء: القدس

أُصْرِحُ بَعْدَ أَنْ حُدِّرْتُ أَنْ أَقُولَ الصِّدْقَ وَإِلَّا عَرَّضْتُ نَفْسِي لِلْعِقَابِ الْجَزَائِيِّ بِمَا يَأْتِي:

أنا من سگان وادي قدوم في بلدة سلوان، أعيش مع عائلتي المكوَّنة من ستة أفراد: أبي، وأمي، وأربعة إخوة وأنا الطفل الوحيد في العائلة. وأنا كنتُ أعمل في مطعم قبل الاعتقال. في تاريخ 2021\5\16 الموافق يوم الأحد في حوالي الساعة الثامنة إلّا ربعاً صباحاً اقتحمت ساحة المنزل مجموعة من العناصر بالزِّي المدني، وكان عددهم حوالي 15 عنصراً، وبرفقتهم عناصر من قوَّات حرس الحدود التابعة لشرطة الاحتلال بالزِّي الزيتي الذين رأيتهم لاحقاً، كانوا على المدخل الخارجي للمنزل، حيث كنت نائماً واستيقظت على صوت صراخ في المنزل، إذ كان جميع أفراد العائلة في المنزل، وعندما خرجنا إلى الساحة التي أمام المنزل لاستيضاح سبب الصراخ وجَّه العناصر الذين بالزِّي المدني مسدسه باتجاهي أنا ووالدي، ورأيت عناصر آخرين بالزِّي المدني يعتدون بالضرب بالأرجل والأيدي وكعوب المسدسات والعصي، واستخدموا الكلاب لترهيب الساكنين، وشتم الجميع أبناء عمِّي زياد دعنا (26 عاماً)، وقصِّي دعنا (22 عاماً)، وياسر دعنا (18 عاماً)، وزكي دعنا (22 عاماً)، وعمِّي عبد الكريم دعنا (46 عاماً)، واستمرَّ الاعتداء حوالي نصف ساعة، وقاموا باعتقال كلِّ من: زياد، وقصِّي، وزكي، وياسر، وعبد الكريم دعنا، وأنا شخصياً تعرَّضت للتهديد بالمسدس، وقاموا بدفعي لمنعي من الاقتراب، ومحاولة مساعدة أبناء عمِّي. وبعدها أنا خرجت من المنزل، وفي حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً اتَّصل بي والدي وطلب مني الحضور إلى المنزل، وفور حضوري علمت من أبي ناصر دعنا (46 عاماً) أنَّه تمَّ اقتحام المنزل من قبل عناصر شرطة الاحتلال، وسلموه لي أمر استدعاء للتحقيق فوراً، فذهبت برفقة والدي لتسليم نفسي إلى مركز شرطة الاحتلال في شارع صلاح الدين في مدينة القدس، وهناك قال لي أحد عناصر شرطة الاحتلال بزِّي رسميٍّ أزرق فاتح قال باللغة العربيَّة: أنَّه يجب عليّ تسليم نفسي فيما يُعرف بغرفة 4 في مركز شرطة الاحتلال في القدس الغربيَّة، بالقرب من معقل «المسكوبيَّة»، فتوجَّهت فوراً إلى هناك مع والدي، وعند وصولي إلى هناك في حوالي الساعة الثانية عشرة ظهراً سلَّمت ورقة الاستدعاء إلى عنصر بلباس أسود وطلب منِّي الانتظار، وبعد دقائق عدَّة نزل عنصر ضخم وطويل

لبباس مدنيّ، شعره طويل وذقنه كذلك، لون شعره أسود، قام بامساکي من يدي اليسرى وأخذني على الدرج وصعدنا طابقين، وهناك استلمني منه أحد العناصر الذين كانوا بزِّي مدنيّ واقتحموا منزلنا في صباح اليوم نفسه، وكان ملتجياً، وشعره طويل أيضاً يفرقه إلى جنب، وأخذني إلى غرفة مرَّبعة الشكل، مساحتها حوالي 30 متراً مربعاً، فيها طاولة بيضاويَّة كبيرة في الوسط وعلى الجوانب شاشات حواسيب، وفي الزاوية اليسرى مكتب عليه حاسوب، وبعد أن أدخلني أظهر لي صورة من هاتفه الشخصي لشخص يظهر طرف وجهه يرشّ غاز فلفل، فسألني باللغة العربيَّة التي أفهمها بشكل متوسَّط إذا ما كنت أنا الذي في الصورة، فقلت له إنني لا أعرفه، فقام بالنداء كلام لم أفهمه، فجاء عنصر آخر بلباس مدنيّ قصير نسبياً يضع على رأسه قبعة صيفيَّة، وله ذقن شقراء نسيباً، وعلى وجهه نمش، فأعاد عليّ السؤال نفسه حول إذا ما كنت أعرف الشخص الذي في الصورة، فقلت له إنني لا أعرفه، فقام الشخص الثاني بلباسه المدني بالصراخ ونداء لم أفهمه فدخل حوالي 15 عنصراً آخرين بلباس مدنيّ، وأغلقوا باب الغرفة خلفهم، فقام العنصر الثاني الذي سألني عن الصورة بتفتيشي، وأخرج كلِّ ما كنت أحمله، وبعدها جاء عنصر آخر من الذين دخلوا مع بعضهم، وأعاد سؤالي عن الذي في الصورة، وكان سؤاله باللغة العربيَّة المتقنة، وكانت لهجتة تهديديَّة فعدت على التأكيد بأنني لا أعرفه، وبعدها بدؤوا بالاعتداء عليّ بالضرب بالأيدي، وضربوني على جميع أنحاء جسدي، فحاولت حماية وجهي بيدي، وصرخت باللغة العربية بأنني سأقول كلِّ شيء يحصل لي للقاضي، فقاموا بتكبيلي إلى الخلف بمربط بلاستيكيّ، ووضع كمامة طيَّبة على عينيّ، ورموني على الأرض وبدؤوا بركلي، وكانوا يشتمونني باللغتين العربيَّة والعبريَّة، وكان يتوقَّف كلِّ فترة الاعتداء عليّ لثوانٍ معدودة، ويعاد السؤال عليّ إذا ما كنت أنا الذي في الصورة، وعندما أنفي معرفتي كانوا يعودون لضربي، وبعد التوقُّف لمرَّتين خلال الاعتداء عليّ وسؤالي عن إذا ما كنت أنا الذي في الصورة قام أحد العناصر الذين يعتدون عليّ بالطلب (باللغة العربيَّة) من عنصر آخر بالغرفة -على حسب ما أظنَّ بسبب مستوى الصوت- بأن يحضر الكهرباء فقام بصعقي بالكهرباء في منطقة الصدر بالقرب من منطقة القلب ووضعها لحوالي 4 ثوانٍ، وأعاد وضعها مرَّة أخرى عند منطقة الذراع الأيمن، ووضعها مرَّة ثانية واحدة، وأعاد وضع الكهرباء عند منطقة الرجل اليمنى تحت الركبة لمرَّة ثانية، وأعاد مرَّة أخيرة بوضعها عند أسفل الركبة في الرجل اليسرى لمرَّة ثانية، وعند كلِّ مرَّة كان يضعها كانت جميع أنحاء جسدي ترتعش، وأشعر بفقدان السيطرة على جسدي، فصرخت واستمرَّت فترة صعق الكهرباء حوالي الدقيقة، وبعدها قال لي باللغة العربيَّة إذا ما كنت أريد الأكبر فسألته: ماذا تقصد؟ فقال لي: إذا ما كنت أريد أن أقول من الذي في الصورة، إذا ما كنت أنا، أو أعرف من الذي في الصورة. فأعدت التأكيد أنَّني لا أعرف، وبعدها عادوا إلى ضربني بالركل واللحم على جميع أنحاء جسدي الذي استمرَّ حوالي ربع ساعة أخرى، وبعدها أجلسني على ركبتيّ، ووضع جبيني على حائط، وخلال وضعي في هذه الوضعية كان يقوم أحد العناصر بوضع يده عند أذني، ولا يقوم بشيء ليُشعرنني بشيء من الأمان بأنَّه لا يريد ضربني، وبعدها يأتي ويضربني على رأسي ليضرب بالحائط، واستمرَّ هذا الوضع حوالي ساعتين بحسب تقديري للزمن، وبعدها قام أحد العناصر برفع الكمامة عن عيني قليلاً وبدأ يريني صوراً على هاتف كان يضعه بالقرب من عينيّ، ويُظهر لي صوراً لأشخاص،

ويسألني من هم، وكانت صوراً لأشخاص لا أعرفهم، فمنهم من كانت صورهم وهم يرمون الحجارة، وبعدها قال لي أحدهم باللغة العبرية أن لا أحلم بالخروج من هنا قبل أن أقول من الذي يرشّ الغاز في الصورة، فقلت أنني لا أعرف، فسحبني من عند منطقة الكتف، ورماني على الأرض وعاودوا إلى ضربني بالكلم والركل، وبعد ضربات عديدة نزلت الكمامة قليلاً عن عينيّ فقام العنصر الثاني بالزّي المدنيّ الذي دخل الغرفة بالبداية بإبعاد باقي العناصر، وقام بركلي على منطقة الصدر أكثر من مرّة، وبعدها قال لي باللغة العبرية: إذا اعترفت على الذي في الصورة لك منّي وعد شرف بآلاً يضربك أحد مرّة أخرى. فقلت له أن ينزل الكمامة عن عينيّ لأتمكن من الحديث معه في البداية. قال لي إنّه لا يريد إنزالها. فقلت له: إنّي لن أتحدّث قبل أن ينزلها، فقام بإنزالها وأراني الصورة مرّة أخرى، فقلت له إنّي أنا الذي في الصورة، فطلب منّي أن أعتذر من الذي رُشّ عليه الغاز بحسب ادّعاءه، وأن أنزل رقبتي حتى يضربني كفاً على رقبتي، فاعتذرت منه وقلت له إنّه يستطيع أن يضربني كيفما يريد، ولكن لن أنزل رقبتي. فقام ذلك العنصر الذي ادّعى أنّه رُشّ بالغاز بضربي على رقبتي، وكانت ذقنه خفيفة، وعلى وجهه بعض النممش وأذكر أنّه كان أحد العناصر الذين اقتحموا المنزل صباح ذلك اليوم، فعاد بعدها ذلك العنصر بوضع الكمامة على عينيّ، وإعادتي إلى وضعيّة مقابل الحائط وكان بين كلّ فترة وفترة يأتي عنصر ويضربني على رأسي، وطول الوقت كان هناك عناصر في الغرفة، وكنت أسمع بين الوقت والآخر عناصر يقولون له باللغة العبرية إنّ طفلاً صغيراً رشّك غاز فلفل على وجهك، وكان يغضب ويقوم بضرب ضربتين أو ثلاثاً، ويعود واستمرّ هذا الوضع حوالي ساعتين أخريين، وبعدها جاء شخص أنزل الكمامة عن عينيّ، وكان شائب الشعر كبير السنّ، سألته من هو ولم يجيني، وقال لي اذهب واجلس على الأرض بالزاوية، وأشار لي على إحدى زوايا الغرفة، وأعاد وضع الكمامة على عينيّ، وبعد دقائق عدّة جاء عنصر وأزال الكمامة عن عينيّ، وكان بلباس مدنيّ، وقصّ مريط البلاستيك، ووضع أصفاداً حديدية على يديّ إلى الأمام، وأخرجني من الغرفة باتجاه الدرج، وأنزلني إلى الطابق السفليّ، وعندما كنت على الدرج جاء أحد العناصر الذين كانوا في الغرفة السابقة واعتدوا عليّ، وقال لي باللغة العبرية إذا لم أقل في التحقيق ما قلته في الغرفة سأقوم «بفلخ طيزك»، وعندما نزلت إلى الطابق الأسفل تمّ إدخالني إلى غرفة صغيرة، مساحتها حوالي 15 متراً مربّعاً فيها مكتب عليه حاسوب، وكانت الغرفة دون كاميرات، وأجلسني على كرسيّ. قلت له: إنّي أعرف أنّه في التحقيق ليس هناك ضرب فلماذا ضربوني؟ قال لي: إنّ من ضربني ليسوا محقّقين، بل من وحدة حرس الحدود. فسألني باللغة العبرية إذا ما كان لديّ محامٍ. فقلت له إنّي لا أعرف إذا ما قام أهلي بتعيين محامٍ، فقام المحقّق بالاتّصال على محامٍ اسمه محمّد محمود، وأعطاه تفاصيلي الشخصية، وبعد أن أنهى المكالمة بدأ المحقّق يخبرني حقوقي في التحقيق، وقال لي إنّي متهم بخمس تُهم، وهي: العنصرية، والاعتداء على عنصر شرطة بغاز الفلفل، وإعاقة عمل الشرطة، والشغب وأخرى لا أذكرها حالياً، وبعدها أنهى تلاوة الحقوق والتّهم بدقائق عدّة حضر المحامي فراس الجبريني، حيث التقيته في غرفة أخرى غير غرفة التحقيق، وبقيت مع المحامي حوالي عشر دقائق، قدّم لي خلالها استشارة قانونية، وبعدها تمّت إعادتي إلى غرفة التحقيق نفسها، وهناك بدأ بتوجيه الأسئلة لي حول من الذي في الصورة نفسها التي كانوا يُربنونني إياها في بداية الاعتقال، وحول هويّة من في

الصورة، واعترفت بأنّي أنا الذي في الصورة، وعند سؤالني عن سبب قيامي بهذا العمل، قلت له إنّي كنت أدافع عن نفسي وعن منزلي، وإنّي لم أكن أعلم بأنّهم عناصر من الشرطة حيث لم يظهروا أيّ شيء يُعرّفون به عن أنفسهم. واستمرّ هذا التحقيق حوالي نصف ساعة، وفي نهاية التحقيق طلب منّي التوقيع على الإفادة التي كانت باللغة العبرية، ولكنّي رفضت لأنّي لم أفهم ما هو المكتوب، وبعدها أعادني إلى الطابق الثاني، ولكن إلى غرفة حيث تمّ أخذ بصماتي ولكنّ الآلة لم تعمل فأخذني إلى ممّر بين الغرف، وهناك التقيت أبناء عمّي وأخي زكي ومنعوني من الحديث معهم، وبعدها وضعوني في غرفة احتجاز كانت رائحتها كريهة، وبعد قليل جاء أحد العناصر برزيّ مدنيّ وسأل عن أعمار الذين في الغرفة، وعندما علم أنّني تحت سن 18، أخرجني من غرفة الاحتجاز ووضعني في ممّر ضيق لا يتجاوز عرضه نصف متر، وبقيت هناك حوالي ربع ساعة، وبعدها تمّ نقلني إلى معتقل «المسكوبية»، وتمّ عرضي على طبيب هناك، ولم يقدم لي أيّ علاج.

ويذكر أنّه طوال الفترة السابقة منعت من دخول الحمام رغم طلبي، ولم يُسمح لي بشرب الماء، وبعدها تمّ نقلني إلى غرفة فيها خمسة أطفال، وفي الغرفة أربعة أسرة، وتمّ إعطائي فرشاة رقيقة، وكنت جائعاً فطلبت طعاماً من أحد السجّانين، فقال لي إنّه في هذا الوقت لا يوجد طعام حتى صباح اليوم التالي الإثنين 2021\5\17 في موعد الإفطار حوالي الساعة السابعة صباحاً، وتمّ عرضي على المحكمة فجر يوم الثلاثاء 2021\5\18 حوالي الساعة الثالثة فجراً، وهناك تمّ تمديد اعتقالي حتى يوم الأربعاء 2021\5\19، وبعد المحكمة تمّ نقلني إلى معتقل «مجدو»، وتمّ تمديد اعتقالي حيث تمّ الإفراج عني بشرط التوقيع على كفالة مالية 40 ألف شيكل، ودفعت غرامة 3000 شيكل، وحبس منزلي مفتوح حتى انتهاء المحكمة، وكانت آخر جلسة محكمة في بداية شهر تمّوز، ولا أزال حتى هذا اليوم قيد الاعتقال المنزليّ الذي لا يسمح لي بالخروج من المنزل والقيام بأيّ شيء سوى الذهاب للتعليم أو العمل.

1/8/2021

جدول 1: أعداد الأسرى والمعتقلين خلال السنوات 2011-2011

السنوات	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
2021	4500	4400	4450	4400	5300	4850	4750	4650	4600	4650	4650	4600
2020	5000	5000	5000	4700	4600	4700	4500	4500	4400	4500	4400	4400
2019	5450	5440	5450	5400	5350	5250	5150	5100	5000	5050	5000	5000
2018	6141	6119	6050	6036	5941	5900	5820	5781	5640	5554	5554	5500
2017	6500	6200	6200	6160	6200	6020	6128	6279	6098	6198	6154	6171
2016	6900	6600	6700	6650	6500	6350	6400	6300	6350	6400	6400	6500
2015	6200	6000	5820	5800	5750	5850	5700	5520	5621	6300	6700	6800
2014	5023	5142	5224	5265	5271			6500	6200	6500	6500	6200
2013	4743	4812	4936	4900	4979	5058	5071	5068	5007	5046	4996	5033
2012	4567	4489	4637	4610	4563	4659	4706	4660	4606	4596	4520	4656
2011	5935	5834	5777	5716	5604	5554		5573	5374	5434	4937	4970

* العام 2016 الإحصائيات فيه تقديرية لعدم تمكن الضمير من الحصول على المعلومات الأقرب للصفة

جدول 2: النواب المعتقلون 2011-2011

السنوات	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
2021	9	11	10	10	12	12	12	11	10	9	8	9
2020	7	7	6	7	7	7	5	7	8	8	8	8
2019	8	8	7	8	7	7	7	7	7	8	8	7
2018	11	11	7	6	6	6	5	5	5	6	6	8
2017	7	7	12	13	12	12	12	13	12	12	11	10
2016	7	6	6	6	7	6	6	6		6	6	6
2015	20	17	16	13	12	12	7	4	4	5	5	5
2014	12	11	11	11	11	23	38	36	29	28	25	22
2013	12	15	12	14	13	13	14	13	13	13	14	14
2012	27	27	27	27	27	26	20	20	13	10	8	13
2011	12	12	13	13	14	19	19	19	22	22	23	23
2010		11	15	14	12	12	12	12	9	9	9	9

جدول 3: فئات الأسرى بداية ونهاية الأعوام 2011 - 2021

السنوات	أسرى الأراضي المحتلة عام 1948	أسرى القدس	أسرى قطاع غزة	أسرى ما قبل أوسلو	النواب	الأسيرات
بداية العام 2021	70	300	250	26	9	37
نهاية العام 2021	70	350	230	25	9	34
بداية العام 2020	70	312	296	26	7	41
نهاية العام 2020	70	300	250	26	8	37
بداية العام 2019	70	353	298	27	8	53
نهاية العام 2019	70	308	308	26	7	41
بداية العام 2018	70	550	320	29	11	59
نهاية العام 2018	70	365	310	27	8	54
بداية العام 2017	70	510	350	30	7	53
نهاية العام 2017			320	30	10	58
بداية العام 2016	90	500	328	30	7	55
نهاية العام 2016	70	520	350	30	6	53
بداية العام 2015	100	380	371	30	20	22
نهاية العام 2015	90	520	352	30	5	60
بداية العام 2014	226	163	389	30	12	17
نهاية العام 2014	100	376	376	30	22	23
بداية العام 2013	191	167	437	111	12	10
نهاية العام 2013	216	169	395	53	14	16
بداية العام 2012	180	161	462	112	27	8
نهاية العام 2012	191	165	439	111	13	11
بداية العام 2011	187	197	684	300	10	37
نهاية العام 2011	165	152	443	112	23	5

جدول 6: أعداد المعتقلين الإداريين خلال السنوات 2011-2021

السنوات	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
2021	450	440	440	430	520	540	550	520	500	500	500	500
2020	461	430	432	400	373	365	360	340	350	370	380	440
2019	495	497	497	490	480	480	460	420	425	460	460	458
2018	450	450	427	431	426	442	446	456	456	482	482	480
2017	536		491	500	490	477	540	465	449	463	453	434
2016	650	700	700	750	715		700	700				536
2015	450	454	426	414	401	480	480	350	343	450	545	660
2014	155	175	183	186	192			480	500	500	530	465
2013	178	178	170	168	156	147	136	134	137	135	145	145
2012	309	309	320	322	308	303	285	250	112	184	156	178
2011	207	221	214	217	220	229	243	243	272	286	278	283

جدول 7: الأوسرى الأطفال خلال الأعوام 2011-2011

السنوات	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
2021	140	140	140	160	250	225	200	200	200	160	170	160
2020	186	180	183	185	170	160	160	140	155	170	170	160
2019	215	209	205	215	210	205	210	210	190	190	185	185
2018	330	330	356	304	304	291	270	270	270	230	230	230
2017	300		289	300	300	300	320	300	300	280	311	350
2016	450	406	438	438	414		350	340				300
2015	152	163	182	182	164	162	160	153	156	320	420	470
2014	154	183	210	202	196	200	192	200	201	182	163	156
2013	193	219	185	236	236	222	194	195	180	179	159	173
2012	166	166	183	203	218	192	220	210	194	189	164	177
2011	209	221	216	224	217	211		201	176	262	150	159

النتائج

استمرت دولة الاحتلال خلال عام 2021 بممارسة التعذيب الجسدي والنفسي، واستخدام أساليب المعاملة اللاإنسانية والحاطة بالكرامة الإنسانية ضدّ الأسرى الفلسطينيين: حيث وثقت مؤسسة الضمير عشرات الحالات لمعتقلين فلسطينيين تعرضوا خلال عملية الاعتقال أو خلال مرحلة التحقيق للضرب، أو الاهانة، أو الحرمان من النوم، أو الحرمان من استخدام الحمام لساعات طويلة، وصولاً إلى التعرّض إلى إطلاق النار وغيرها من الأساليب.

استمرت دولة الاحتلال خلال العام 2021 باحتجاز الأسرى في سجون تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الأدمية، حيث تحتجز دولة الاحتلال آلاف الأسرى في سجون قديمة مهترئة، أكلت الرطوبة جدرانها، وتتسبب هذه السجون بإصابة العديد من الأسرى بأمراض، عدا عن دورها في تفاقم الوضع الصحي للعديد منهم نتيجة لهذه الظروف، فشهد عام 2021 استتشاف الأسير سامي العمور والذي عانى من مشاكل خلقية في القلب تفاقت مع سياسة الإهمال الطبي التي تنتهجها دولة الاحتلال، مما أسفر عن استشهاده.

عمدت دولة الاحتلال خلال هذا العام إلى الاستمرار في انتهاك حقّ الفلسطينيين في التعبير عن الرأي، وذلك من خلال اعتقال عشرات الفلسطينيين على خلفيّة منشوراتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، واعتبار هذه المنشورات من قبيل التحريض على دولة الاحتلال.

اعتقلت قوّات الاحتلال الإسرائيليّ خلال العام 2021 مئات الأسرى الفلسطينيين، وحوّلتهم إلى الاعتقال الإداري الذي ينتهك أبسط ضمانات المحاكمة العادلة التي تشمل الحقّ في معرفة التهمة الموجهة إلى الشخص، والحقّ في إعداد دفاع قانوني، حيث شملت اعتقالات الاحتلال هذا العام عددا من كبار السن، والمرضى، والمدافعين عن حقوق الإنسان. لم تتوقف دولة الاحتلال خلال العام 2021 عن استخدام سياستها في تحويل عشرات الأسرى من الاعتقال الإداري إلى الاعتقال على خلفيّة لوائح اتهام وقضايا بعد قضائهم شهوراً في الاعتقال الإداري، أو تحويلهم إلى الاعتقال الإداري بعد قضائهم سنوات في السجن على خلفيّة أحكام صادرة بحقهم. يُذكر بأنه خلال عام 2021، أُضرب 40 معتقل بشكل فردي عن الطعام كان الجزء الأكبر منهم احتجاجاً على سياسة الاعتقال الإداري.

استمرت دولة الاحتلال خلال العام 2021 بحملتها ضد طلبة الجامعات الفلسطينية، حيث تستهدف دولة الاحتلال طلبة الجامعات منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات، وتعتقل عشرات الطلبة سنوياً، وتقدّم لوائح اتهام بحق عد كبير منهم بناءً على نشاطهم

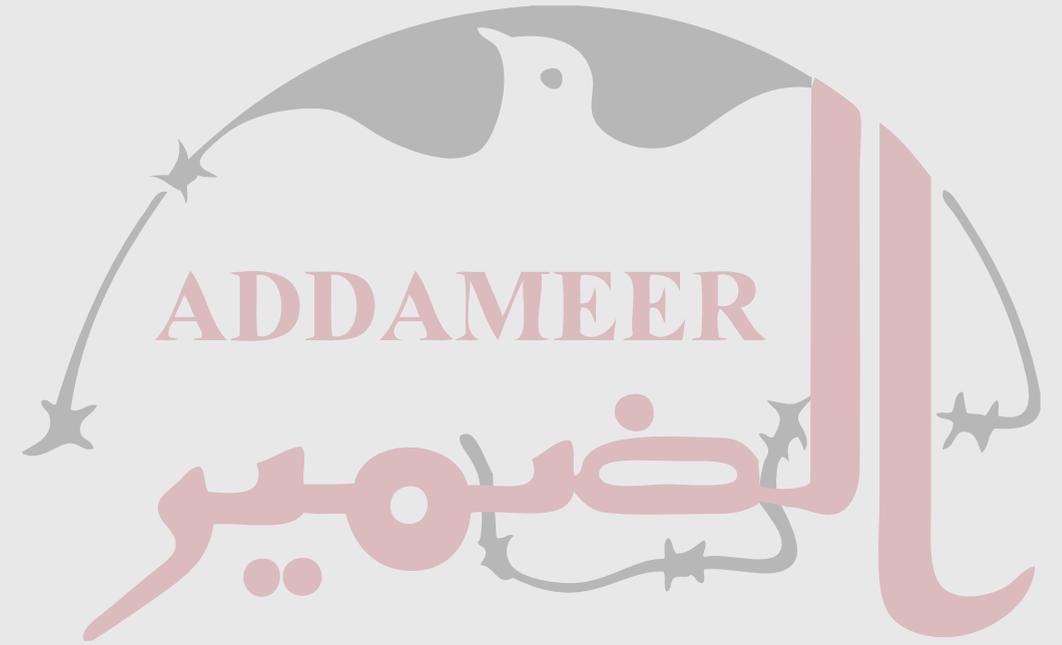
النقابي والسياسي داخل أسوار الجامعات، الأمر الذي يشكل انتهاكاً واضحاً للحق في المشاركة السياسية والنقابية والمشمول في مختلف المواثيق الدولية.

لم تستثني دولة الاحتلال مؤسسات المجتمع المدني من هجماتها المتتالية، فمنذ سنوات تعتمد قوات الاحتلال إلى تشويه صورة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية واستهداف مصادر تمويلها ومحاولة تجفيفها، وبرزت هذه الممارسات بشكل أكبر خلال عام 2021 حيث أصدر وزير الأمن الإسرائيلي قراراً بتصنيف ست منظمات حقوقية على أنها إرهابية، تلا ذلك اعلان القائد العسكري بأن هذه المؤسسات «غير قانونية».

استمرت دولة الاحتلال خلال العام 2021 في استخدام سياسة العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين، حيث تعتمد قوات الاحتلال خلال اقتحامها للمنازل إلى تخریب الممتلكات والأثاث وترويع الأطفال، وذلك بهدف معاقبة العائلة كاملة، بالإضافة إلى سياسة اعتقال أحد أفراد العائلة للضغط على آخرين لتسليم أنفسهم، ناهيك عما تتعرض له قرى بأكملها من حملات اعتقال جماعية وتكليل، وحرمان من الحق في التنقل ضمن إطار معاقبة مناطق بأكملها على أي فعل مقاوم يحصل بالقرب من تلك القرى.

شهد النصف الأول من هذا العام ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد المعتقلين، فخلال شهري نيسان وأيار اعتقلت قوات الاحتلال ما يزيد عن 2650 فلسطينياً وذلك ضمن إطار استهداف الفلسطينيين كافة، حيث جاءت هذه الاعتقالات خلال فترة الهبة الشعبية في المناطق الفلسطينية المحتلة المتزامنة مع أحداث التهجير القسري في حيّ الشيخ جراح واعتداءات المستوطنين، والعدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة.

لا تستخدم دولة الاحتلال سياسة العقوبات الجماعية فقط تجاه الفلسطينيين خارج السجون وإنما تعتمد أيضاً إلى استخدامها مع الأسرى الفلسطينيين، فخلال العام 2021 تمكن 6 أسرى فلسطينيين من تحرير أنفسهم من سجن جلبوع، وعقب هذه الحادثة قامت دولة الاحتلال باتخاذ عدد من الإجراءات التكتيلية بحق الأسرى أجمعين وعلى وجه التحديد أسرى الجهاد الاسلامي الذين تدعي دولة الاحتلال أن 5 من الأسرى المحررين ينتمون إليه.



رؤية المؤسسة:



- تؤمن مؤسسة الضمير بعالمية حقوق الإنسان التي تستند إلى أولوية احترام الكرامة والإنسانية وعدم تجزئتها استناداً إلى الأعراف والمواثيق المقررة دولياً.
- كما وتؤمن الضمير بأهمية بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي حر، يسوده العدل والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في إطار حقه في تقرير المصير.

أهداف الضمير:



- أولاً: مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة والعمل على إلغاء عقوبة الإعدام.
- ثانياً: مناهضة الاعتقال التعسفي وضمان المحاكمة العادلة والنزيهة.
- ثالثاً: دعم وإسناد معتقلي الرأي والاهتمام بالمعتقلين والأسرى السياسيين ونصرتهم معنوياً وقانونياً وإعلامياً.
- رابعاً: المساهمة في سن قوانين فلسطينية تصون مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان تنفيذها.
- خامساً: المساهمة في الارتقاء بالوعي المجتمعي تجاه قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.
- سادساً: بناء الحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني القائمة على التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير.
- سابعاً: حشد وتكريس التأييد والدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.